شرح نُظُم السَّلم المنورق في المنطق

للعلّامة الشيخ عبد الرحمن الأخضري

918 هـ / 983 هـ

تأليف

الشيخ حسن درويش القويسني

رحمه الله

وبهامشه

تقريرات العلّامة خطاب عمر الدروي الشافعي

رحمه الله

راجعه

أبو طلحة مراد المرهومي

المكتبة العصرية

صيدا - بيروت

شرح نظم السلم المنورق في المنطق

للعلامة الشيخ عبد الرحمن الأخضري

918 هـ / 983 هـ

تأليف

الشيخ حسن درويش القويسني

رحمه الله

وبهامشه

تقريرات العلامة خطاب عمر الدروي الشافعي

رحمه الله

راجعه

أبو ملحة مراد المرهومي

طبعة جديدة ومنقحة

المكتبة العصرية

صيدا - بيروت

شبكة كتب الشيعة

shiabooks.net

mktba.net رابط بديل

شركة أبناء شريف الأنصاري
للطباعة والنشر والتوزيع
صيدا - بيروت - لبنان

• المكتبة العصرية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• الدار النموذجية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• المطبعة العصرية
بوليفار نزيه البزري - ص.ب: ٢٢١
تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١
صيدا - لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ

Copyright© all rights reserved
جميع الحقوق محفوظة للناشر
لا يجوز نسخ او تسجيل او إستعمال اي جزء من هذا الكتاب سواء كانت تصويرية أم الكترونية أم تسجيلية دون إذن خطي من الناشر.

E. Mail
alassrya@terra.net.lb
alassrya@cyberia.net.lb

موقعنا على الإنترنت
www.almaktaba-alassrya.com

ISBN- 9953-34-650-X

بسم الله الرحمن الرحيم

فهذه مقدمة لخصناها من بعض المراجع تتعلق ببيان بعض من المبادئ العشر لعلم المنطق: الاسم، والموضوع، والغرض منه وفائدته، وأصوله، والمصنفات فيه حتى يكون القارئ على بينة من هذا العلم الذي يرغب في خوض مسالكه فنقول وبالله التوفيق:

علم المنطق: يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لأمور مستحصلة.

وموضوعاته: المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الإيصال إلى مجهول تصوري أو تصديقي.

والغرض منه عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر.

ومنفعته: الإصابة في جميع العلوم.

استمداده: من العقل.

حكم تعلمه: ما كان منه خالياً من الفلسفة وأفكار الحكماء فلا خلاف في جواز تعلمه كمنظومة العلامة الأخضري، بل تتأكد معرفته للرد على أهل الشبه والشكوك الذين يطعنون في دين الإسلام.

وأصول المنطق تسعة على المشهور:

الأول: باب الكليات الخمس.

الثاني: باب التعريفات.

الثالث: باب التصديقات.

الرابع: باب القياس.

الخامس: البرهان.

السادس: الخطابة.

السابع: الجدل.

الثامن: المغالطة.

التاسع: الشعر.

والكتب المصنفة في المنطق كثيرة منها: إيساغوجي، وبحر الفرائد، وتيسير الفكر، وجامع الدقاق، والشمسية، وغرة النجاة، والقواعد الجلية، ولوامع الأفكار والمطالع، وغير ذلك.

ومن كتبه: تهذيب المنطق للتفتازاني، والصغرى والكبرى بالفارسية للسيد السند الشريف الجرجاني رحمه الله إلى غير ذلك.

والبحر الخضم ومنطق الشفاء لأبي علي بن سينا كتبه بلا مطالعة كتاب، وكان يكتب كل يوم خمسين ورقة في حفظه، وله كتاب النجاة والقانون والإشارات.

ومنها: كتاب بيان الحق ومطالع الأنوار والمناهج، كلها في المنطق والحكمة للأمور وكان شافياً، وكتاب كشف الأسرار لمحمد بن عبد الملك الخونجي وهو صاحب الموجز في المنطق.

ومن المنظومات المختصرة المعدة للحفظ «**السلم المنورق**» التي حوت من المباحث المنطقية ما يكفي طالب هذا الفن للخوض في غمار العلوم، حكى صاحب كشف الظنون أن الأخشري نظم فيه إيساغوجي وهو ابن إحدى وعشرين سنة، وشرحه.

وصاحب هذا النظم هو: عبد الرحمن الشيخ محمد الصغير الأخضري، كنيته أبو زيد.

ولد ـ رحمه الله ـ سنة ٩١٨هـ، في بيت علم وصلاح.

حلاه صاحب شجرة النور الزكية بقوله: «الفقيه العلامة الشيخ الصالح المحقق الفهامة المتفنن في العلوم» له تآليف مشهورة تلقاها أهل العلم بالقبول، منها:

ـ الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع، وشرحه له.

ـ الدرة البيضاء في الفرائض والحساب، وشرحه له.

ـ مختصر في العبادات.

وكانت وفاته ـ رحمه الله ـ سنة ٩٨٣هـ. وقد عده صاحب شجرة النور الزكية في فرع فاس من طبقات المالكية.

ونظراً لأهمية هذا النظم البديع، وإقبال الطلبة عليه شرحه الشيخ حسن درويش القويسني بأسلوب سهل ممتنع يقرب بعيده ويسهل صعبه ويجعله في متناول المبتدئ قبل المنتهي.

وإذ نعيد طبع هذا الكتاب فنزولاً عند رغبة القراء الكرام، وملأ للفراغ في مكتبة علم المنطق، فرغم أن ما ألّف فيه كثير إلا أن المطبوع منه قليل، والله ولي التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم[1].

---

(١) **بعض مراجع هذه المقدمة:**

ـ **أبجد العلوم**، لصديق بن حسن القنوجي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

ـ **الأعلام** ـ قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ـ، خير الدين الزركلي. الطبعة الخامسة عشر، دار العلم للملايين ٢٠٠٢م.

ـ **شجرة النور الزكية**، محمد بن محمد مخلوف. طبعة دار الفكر.

ـ **كشاف اصطلاح الفنون والعلوم**، لمحمد علي التهانوي، تحقيق: علي دحروج. الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

ـ **المقدمة**، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: درويش الجويدي. الطبعة الأولى، المكتبة العصرية ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

ـ **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة الطبعة الأولى طبعة مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

ـ **الحدود البهية في القواعد المنطقية** للعلامة حسن المشاط المكي، الطبعة الأولى، طبعة ابن المؤلف.

وَزِنُوا بِالْقِسطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول حقائق المعقول على التحقيق، ودلهم على تصحيح طرق التصوّر والتصديق، فاستنتجوا بها بدائع الأسرار من دقائق الأنظار، واستخرجوا بها عرائس الأبكار من مخبآت الأسرار، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي شيد قواعد الإسلام بأفصح منطق وأوضح خطاب، وعلى آله وأصحابه، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين إلى يوم العرض والحساب.

(وبعد) فيقول مرتجي عفو ربه الغني «حسن بن درويش القويسني»: قد كنت قرأت في بعض السنين كتاب «السلم» لجماعة من المبتدئين، فسألوني أن أملي عليه كلمات توضح ما أشكل منه، وتفتح ما أغلق منه، مع الاقتصار على معانيه وإعراب مبانيه، فأمليت عليه ما تيسر من حفظي، ولم أراجع فيه مادة سوى محلين أو ثلاث، راجعت فيها شرح شيخ شيوخنا العلامة الملوي. ثم استأذنني بعض الإخوان، عامله الله باللطف والإحسان، أن يجرده من الإعراب لكونه غير لائق بهذا الشأن، فآذنت له في ذلك، فجرده من الإعراب فجاء بحمد الله جملة كافية في فهم الكتاب لذوي الألباب، وأنا أسأل من اطلع عليه أن يتجاوزني عما يراه من خطأ وزلل، وعلى الله الاعتماد والتكلان، وإليه الملجأ وبه المستعان، وأنا أسأل الله الكريم أن ينفع به النفع العميم، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

قال المؤلف: رحمه الله تعالى.

يقول مصححه كثير الذنوب والآثام، المرتجي من المولى العفو والغفران: الحمد لله، والصلاة والسلام على حبيبه ومجتباه. وبعد: فهذا تقرير على شرح الشيخ القويسني على (متن السلم) للعلامة الأخضري، دبجه يراع بنان العلامة المحقق، والأستاذ المدقق، الشيخ خطاب عمر الدروي الأزهري الشافعي، غفر الله لنا وله وللمسلمين، وهو غاية في الإبداع، نفع الله به المسلمين آمين. قال:

(**بسم الله الرحمن الرحيم**) أي: أؤلف مستعيناً ببسم الله، والاسم: مشتق من السمو، والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان استعملتا للمبالغة من رحم، والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، كما في قطع بالتخفيف وقطع بالتشديد، وابتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز، وعملاً بقوله ﷺ: «**كل**

(**بسم الله الرحمن الرحيم**) وبه نستعين: إعلم أنه ينبغي لكل شارع في فن أن يتكلم على البسملة بطرف مما يناسب ذلك الفن، وفاء بحق البسملة، وهو أن لا يترك الكلام عليها رأساً، وبحق الفن المشروع فيه، وهو أن يتكلم عليها بطرف مما يناسب ذلك الفن، ونحن الآن شارعون في فن المنطق، فينبغي أن نتكلم عليها بطرف مما يناسبه، فنقول: قد اشتُهر أن جملة البسملة يصح أن تكون إنشائية وأن تكون خبرية، فعلى الأول لا تسمى تلك الجملة قضية لأنه لا يسمى بها الإنشاء، وأما على الثاني: فتسمى بها، ثم إن قدر المتعلق نحو: إبتدائي كانت قضية شخصية، لأن المحكوم عليه فيها شخص معين، كما هو ضابط القضية الشخصية، وإن قدر نحو: يبتدئ كل مؤمن، كانت قضية كلية، لأن المحكوم عليه فيها كلي، وقد سوّر بالسور الكلي كما هو ضابط القضية الكلية، وإن قدر نحو: يبتدئ بعض المؤمنين، كانت قضية جزئية لأن المحكوم عليه فيها جزئي، وقد سوّر بالسور الجزئي كما هو ضابط القضية الجزئية، وإن قدر نحو: يبتدئ المؤمن، بقطع النظر عن الكلية والجزئية كما هو ضابط القضية المهملة كانت قضية مهملة لأن المحكوم عليه فيها كلي، وقد أهمل عن اعتبار الكلية والجزئية، وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق بناء على المشهور من أن الباء حرف جر أصلي يصح اعتبارها باعتبار إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة بناء على مقابل المشهور من أن الباء حرف جر زائد، فإن جعلت للعهد فالأول، وإن جعلت للاستغراق فالثاني، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض فالثالث، وإن جعلت له في ضمن الأفراد من غير نظر إلى كلية أو جزئية فالرابع. فإن قيل: كيف يصح هذا مع أن المدار في هذه القضايا على الموضوع لا على المجرور؟. أجيب بأنه؛ وإن كان مجروراً لفظاً فهو موضوع معنًى، ولذا قال النحاة: المجرور مخبر عنه في المعنى، والتقدير هنا: اسم الله مبدوء به.

بقي من أقسام القضايا القضية الطبيعية وهي ما حكم فيها على الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد، كأن تقول: الرجل خير من المرأة، فإن المراد أن جنس الرجل وطبيعته خير من جنس المرأة وطبيعتها بقطع النظر عن الأفراد فيها، وإلا فقد يتفق أن بعض أفراد المرأة خير من كثير من أفراد الرجل، ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة، إذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلاً الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد، لأنه لا يقع منه ابتداء، ولا يصح أن يرد من الاسم الجنس والطبيعة كذلك، لأنه لا يقع به ابتداء، وسيأتي إيضاح ذلك إن شاء الله تعالى اهـ ب ج.

(**قوله: الواجب الوجود... الخ**) بيان للموضوع له وهي الذات اهـ (**قوله: استعملتا**) أي: دفعاً

الْـحَـمْـدُ لِـلَّـهِ الَّـذِي قَـدْ أَخْـرَجَـا نَـتَـائِـجَ الْـفِـكْـرِ لِأَرْبَـابِ الْـحِـجَـا

أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر» أي: ناقص وقليل البركة، **(الحمد)** أي: الوصف بجميل الصفات على الجميل الاختياري على جهة التعظيم ثابت **(لله)** اختصاصاً واستحقاقاً سواء جعلت فيه: أل، للاستغراق وهو ظاهر، أم للجنس لأنه يلزم من اختصاص الجنس اختصاص جميع الأفراد، أم للعهد بمعنى أن الحمد المعهود الذي حمد الله به نفسه، وحمده به أنبياؤه وأولياؤه وأصفياؤه مختص به، والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره على كل تقدير بدلالة المطابقة على الاحتمال الأول، وبدلالة الالتزام على الثاني، وبالادعاء على الثالث، وابتدأ بالحمدلة ثانياً بعد الابتداء بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بخبر: **«كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع»** وجمع بين الابتداءين عملاً بالروايتين، وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما، إذ الابتداء حقيقي وإضافي، فالحقيقي حصل بالبسملة والإضافي حصل بالحمدلة، واختار في جملة الحمد الإسمية على الفعلية اقتداء بالآية ولدلالتها على الثبات والدوام، وقدم لفظ الحمد على لفظ الجلالة لرعاية المقام، وإن كان لفظ الجلالة أهمّ بالتقديم لذاته فرعاية المقام أنسب للبلاغة، إذ هي مطابقة الكلام لمقتضى المقام **(الذي قد أخرجا)** أي: أظهر وأوجد **(نتائج)** جمع نتيجة وهي قضية لازمة لمقدمتين كقولنا: العالم حادث اللازم لقولنا: العالم متغير وكل متغير حادث **(الفكر)** يطلق على الفكر فيه مجازاً، وعلى حركة النفس في المعقولات، أي: انتقالها من المبادئ إلى المطالب، وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحاً فيعرّف الفكر على الأخير بأنه: ترتيب أمور معلومة للتوصل بها إلى أمر مجهول، فالأمور المعلومة المقدمتان الصغرى والكبرى والأمر

لما يرد **(قوله: للمبالغة)** أي: التقوية **(قوله: الحمد لله)** قد اشتهر أن الحمد لغةً الثناء بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم، وعرفاً فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره، وأل في: الحمد، إما للعهد أو للاستغراق أو للجنس، وعلى كل فاللام في: لله، إما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك، فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها، لكن على جعل أل للعهد يمتنع جعل اللام للملك إن جعل المعهود الحمد القديم فقط، لأن القديم لا يملك، فإن جعل حمد من يعتدّ بحمده: كحمد الله وحمد أنبيائه وأوليائه، لم يمتنع ذلك، لأن المعهود حينئذٍ الجملة وهي حادثة إذ المركب ـ أي المجتمع من القديم والحادث ـ حادث، وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الأفراد يمتنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمتنع بالنسبة للحادث إن لوحظ أن الأفراد غير مركبة ـ أي غير مجتمعة ـ وإلّا لم يمتنع أصلاً لما علمت من أن المركب من القديم والحادث حادث. ومما ينبغي التنبيه له أن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالته على الكمالات، فهو من أنواع الكلام الاعتبارية كما هو مقرر في علم التوحيد، وقد اشتُهر أن جملة الحمدلة يصح أن تكون إنشائية، وعليه فلا تسمى قضية، لما مرّ، أي: لأنه لا يسمى بها الإنشاء، وأن تكون خبرية، وعليه فتسمى قضية، ثم إن جعلت: أل، فيها للعهد كانت قضية شخصية، وإن جعلت للاستغراق كانت قضية كلية، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض كانت قضية جزئية، وإن جعلت له في ضمن الأفراد بقطع النظر عن الكلية الجزئية كانت قضية مهملة، ولا مانع من جعلها هنا طبيعية بأن تجعل: أل، فيها للجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد **(قوله: منه)** أي: من الحمد **(قوله: لغيره)** أي لغير الله **(قوله: على الاحتمال الأول)** أي: جعل: أل، للاستغراق **(قوله: على الثاني)** أي: كونها للجنس **(قوله: الثالث)** أي: كونها للعهد **(قوله: المطالب)** أي: النتائج

وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ
حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَهْ رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ
نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ

المجهول هو النتيجة كما تقدم تمثيله (**لأرباب**) أي: أصحاب (**الحجا**) بالقصر، أي: العقل، وهو نور روحاني به تدرك النفس المعلومات الضرورية والنظرية.

وفي تصدير الكتاب بذكر النتائج والفكر والعقل براعة استهلال، وهي أن يأتي المتكلم في أول كلامه بما يشعر بمقصوده، ففي ذلك إشعار بالمنطق الذي يتكلم فيه على النتائج والفكر، أي: النظر وهو من العلوم العقلية.

(**وحط**) أي: أزال (**عنهم**) أي: عن أرباب الحجا (**من سماء العقل**) بدل من الجار والمجرور قبله، أي: أزال الله عن عقلهم الذي هو كالسماء. فأل في العقل: بدل عن الضمير، وشبه العقل بالسماء لأنه محل لطلوع شموس المعارف المعنوية، كما أن السماء محل لظهور شموس الإشراق الحسية (**كل حجاب**) مفعول حط، أي: كل مانع (**من سحاب الجهل**) أي: من الجهل الذي هو كالسحاب، فالإضافة من إضافة المشبه به للمشبه كسابقه، لأن الجهل يمنع العقل عن إدراك العلوم المعنوية، كما أن السحاب يمنع النظر من إدراك الشموس المحسوسة، فكل من السحاب والجهل وجودي، (**حتى**) للانتهاء، أي: إلى أن (**بدت**) ظهرت (**لهم شموس المعرفة**) أي: المعرفة التي كالشموس، والجمع للتعظيم (**رأوا مخدراتها**) أي: مخدرات شموس المعرفة، أي: مسائلها الصعبة، شبهت بالعرائس، المستترة تحت الخدر (**منكشفة**) أي: متضحة. (**نحمده**) أي: نثني عليه الثناء اللائق بجلاله، وحمد بالفعلية بعد الإسمية تأسياً بحديث: «**إن الحمد لله نحمده**» واختار الفعلية هنا الدالة على الحدوث والتجدد لأنه في مقابلة الإنعام الذي يحدث ويتجدد. والأول في مقابلة الذات الدائمة المستمرة، فأتى لكلّ بما يناسبه (**جلّ**) أي: عظم، جملة لإنشاء التعظيم، أو خبرية حالية من الضمير (**على الإنعام**) متعلق بنحمده (**بنعمة**) متعلق بالإنعام، وإضافته لما بعده للبيان (**الإيمان**) أي: تصديق

(**قوله: وحط**) عطف على قوله: أخرجا نتائج... الخ من عطف السبب على المسبب، لأن حط الحجب سبب لإخراج النتائج. أو المعلول على علته الغائبة، لأن غاية حط الحجب إخراج النتائج إفادة في الكبير اهـ ص. (**قوله: مخدراتها**) إضافة مخدرات إلى الضمير. قال الشارح في كبيره: إما بيانية أو من إضافة الخاص إلى العام اهـ ص (**قوله: شبهت**) أي: المسائل تشبيهاً ضمنياً تضمنه تشبيه الصعوبة بتخدير العروس: أي: سترها تحت الخدر بجامع الخفاء في كل، واستعارة لفظ التخدير لمعنى الصعوبة واشتقاق: مخدرات، بمعنى صعبة من التخدير بمعنى الصعوبة، كما هو قاعدة الاستعارة التبعية في المشتقات اهـ ص. (**قوله: نحمده**) النون: إما للمتكلم المعظم نفسه لإظهار سبب مدلولها وهو تعظيم النفس، والسبب الحامل عليه تعظيم الله له بتأهيله للعلم تحدثاً بنعمة الله، أو المتكلم مع غيره احتقاراً لنفسه عن أن يستقبل بحمده تعالى اهـ ص. (**قوله: والأول**) أي: الجملة الإسمية (**قوله: حالية من الضمير**) أي في: نحمده، والحالية بتقدير: قد، على أشهر القولين وهو وجوب اقتران جملة الحال الماضوية بقد لفظاً أو تقديراً اهـ (**قوله: بنعمة... الخ**) إن قلت: لِمَ لَمْ يقل: بنعمتي الإيمان... الخ، مع أن المذكور النعمتان؟. قلت: هو مفرد مضاف فيعم جميع النعم، أو يقال: حذف المضاف من الثاني لدلالة الأول عليه. اهـ باجوري

مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا
(مُحَمَّدٍ) سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى
صَلِّي عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْحِجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لُجَجَا

القلب بما علم مجيء النبي ﷺ به ضرورة مع الإقرار باللسان على قول، **(والإسلام)** أي: الخضوع والانقياد بقبول الأحكام، أي: أعمال الجوارح، وجمع بينهما لتغاير مفهومهما، ولأنه في مقام الإطناب وهو مقام الحمد والإكثار من عدّ النعم، **(من خصنا)** بدل من الضمير المنصوب بنحمده الراجع إلى اللّه، أي: الذي خصنا، أي: ميزنا معاشر المسلمين (بـ)ـمزايا أو شفاعة أو متابعة **(خير)** أي أفضل **(من)** أي نبي **(قد أرسلا)** لهداية المخلوقين، وإنما قدرنا المضاف قبل: خير، لئلا يرد أن رسالته ﷺ عامة لسائر الأمم، والرسل نوّاب عنه، فلم تكن مقصورة علينا، بل المقصور علينا متابعته بالفعل، أو شفاعته الخاصة، أو مزاياه التي أعطيها كالكوثر والتقدم على سائر الأمم **(وخير)** أي: أفضل **(من حاز)** أي: جمع **(المقامات)** أي: المراتب **(العلى)** جمع عليا ضد السفلى، مثلاً كبرى وكبر، **(محمد)** يصح فيه أوجه الإعراب الثلاثة فالجر بدل من خير، والرفع خبر لمحذوف، والنصب مفعول أمدح، لكن الرسم لا يساعد النصب، والرفع أرجح معنى لينا سب ارتفاع رتبته ﷺ **(سيد)** يطلق لمعانٍ منها، متولى السواد، أي: الجيوش العظيمة **(كل مقتفي)** اسم مفعول، أي: متبع من الأنبياء والعلماء، وإذا كان سيد كل متبوع لزم أن يكون سيد التابعين من باب أولى **(العربي)** نعت لمحمد، أي: المنسوب إلى العرب، وهم بنو إسماعيل عليه الصلاة والسلام **(الهاشمي)** المنسوب إلى هاشم جد النبي ﷺ الثاني **(المصطفى)** أي: المختار من سائر المخلوقات، وهو أفضلهم على الإطلاق بإجماع من يعتد بإجماعه، ولا يخفى حسن تقديم العربي على الهاشمي، والهاشمي على المصطفى لأنه من تقديم العام على الخاص كالحيوان الناطق، وهذا إشارة لقوله ﷺ: **«إنّ اللّه اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم، فأنا خيار من خيار من خيار»**، **(صلى عليه اللّه)** من الصلاة المأمور بها وهي الدعاء، لأن الجملة إنشائيّة، وهي من اللّه رحمة، أي: نطلب منك يا اللّه وندعوك أن تنزل صلاة، أي: رحمة على النبي ﷺ لائقة بجنابه **(ما دام الحجا)** أي: مدة دوام الحجا، أي: العقل **(يخوض)** أي: يقطع **(من بحر المعاني)** أي: من المعاني التي هي

(قوله: بما علم) أي: في جميع ما علم... الخ **(قوله: الأحكام)** أي: الشرعية **(قوله: لئلا يرد)** أي: الاعتراض بأن رسالة النبي ﷺ عامة... الخ اهـ ملوى. **(قوله: نواب عنه)** أي: كما قال بعض المحققين. اهـ ملوي **(قوله: الخاصة)** أي: بنا معاشر المؤمنين **(قوله: العلا)** أصله علو بوزن: كبر، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقوله: جمع عليا: أي بالضم والقصر اهـ.

(قوله: العربي... الخ) وهذه نعوت جيء بها للمدح لشدة حبه ﷺ، ومن أحب شيئاً أكثر من ذكره اهـ **(قوله: فأنا خيار... الخ)** كان مقتضى صدر الحديث أن يزاد في عجزه: من خيار، وحينئذٍ يكون قوله: خيار الأول كناية عنه ﷺ، والثاني كناية عن بني هاشم، والثالث كناية عن قريش، والرابع كناية عن كنانة، وذكر بعضهم الجواب عن ذلك بأن لا تكرر الأشياء زيادة على الثلاث، وإن اقتضاها المقام فليراجع اهـ باجوري. **(قوله: من الصلاة)** أي: مشتق... الخ. **(قوله: المأمور بها)** أي: في خبر: **«أمرنا اللّه أن نصلي عليك، فكيف نصلي عليك؟ فقال قولوا: اللهم صلي على محمد»**... الخ

وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ ذَوِي الْـهُـدَى مَـنْ شُـبِّـهُـوا بِـأَنْـجُـمٍ فِـي الاِهْـتِـدَا
(وَبَـعْـدُ) فَـالْـمَـنْـطِـقُ لِـلْـجَـنَـانِ نِـسْـبَـتُـهُ كَـالـنَّـحْـوِ لِـلِّـسَـانِ

كالبحر في الكثرة والاتساع (**لُججا**) جمع لجة وهو الماء العظيم المضطرب، فشبه المسائل الصعبة باللجج بجامع عسر الخوض في كل، واستعار اللجج للمسائل الصعبة على طريق الاستعارة المصرحة. وحاصل المعنى: أطلب منك يا ألله أن تصلي على النبي ﷺ مدّة دوام العقل يخوض، أي: يقطع مسائل صعبة من المعاني الكثيرة الشبيهة بالبحر، وفي الإتيان بمن التي للتبعيض، إشارة إلى أنه لا يحتوي على جميع المعاني، إلا الله تعالى المحيط علمه بجميع الأشياء، (**وآله**) بالجر عطفاً على الضمير في عليه بدون إعادة الخافض، وهو جائز عند بعض المحققين كابن مالك، وأن أوجب الجمهور إعادة الجار، وآل النبي ﷺ هم مؤمنو بني هاشم والمطلب في مقام الزكاة عند الشافعي، والأنسب بمقام الدعاء حمله على أتباعه المؤمنين ليعم كل الأمة، وفي مقام المدح على الأتقياء منهم (**وصحبه**) اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي، وهو من اجتمع مؤمناً بنبينا بعد البعثة، ولا يصح كونه جمعاً لأن فعلاً لا يكون جمعاً لفاعل (**ذوي**) نعت صحبه، أي: أصحاب (**الهدى**) أي: الهداية للخلق، وهي الدلالة على طريق توصل للمقصود سواء حصل الوصول إليه أم لا (**من**) أي: الذين (**شبهوا بأنجم**) جمع نجم وهو الكوكب غير الشمس والقمر (**في الاهتدا**)ء بهم، والمشبه لهم هو الله أوّلاً، والنبي ﷺ ثانياً، وقد جاء في بعض الأخبار القدسية، أن النبي ﷺ سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه، فقال: «**يا محمد! أصحابك عندي كالنجوم في السماء، بعضها أضوأ من بعض، فمن أخذ بشيء مما اختلفوا فيه فهو على هدى مني**» بفتح الهاء وسكون الدال، وقال ﷺ: «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**» وهذا التشبيه للتقريب على العقول بما ألفوه، وإلّا فالاهتداء بالصحب أشرف من الاهتداء بالنجوم، لأن الاهتداء بهم ينجي من الهلاك الأخروي والخلود في النار، بل ومن الدنيوي بخلاف النجوم، (**وبعد**) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، والتقدير مهما يكن من شيء، فأقول بعد البسملة وما بعدها المنطق... إلخ، وإنما قدرنا ذلك لأن الظرف من متعلقات الجزاء على الصحيح (**فالمنطق**) أي: العلم المخصوص، وإن كان في الأصل اسماً للإدراك الكلي، والقوّة التي هي محل صدور الإدراك وللتلفظ الذي يبرز ذلك لأن بذلك العلم يصيب الإدراك وتتقوى القوّة العاقلة، وتكون القدرة على التلفظ المبرز لذلك الإدراك، فهو من تسمية الشيء باسم ما يتعلق به، ثم صار حقيقة عرفية في العلم المخصوص (**للجنان**) أي: القلب بمعنى اللطيفة الربانية المتعلقة بالقلب اللحماني تعلق

(**قوله: وقد جاء في بعض الأخبار... الخ**) دليل على قوله: والمشبه لهم هو الله أوّلاً بقوله: يا محمد أصحابك عندي... الخ.

(**قوله: وقال، ﷺ: «أصحابي كالنجوم»... الخ**) دليل على تشبيه النبي لهم ثانياً اهـ.

(**قوله: بخلاف النجوم**) أي: بخلاف الاهتداء بالنجوم اهـ. (**قوله: للانتقال**) أي: عند الانتقال (**قوله: من أسلوب**) وهو هنا من نوع الثناء ونحوه إلى نوع ذكر السبب الحامل على تأليف الأرجوزة اهـ (**قوله: بعد البسملة**) فيه إشارة إلى أن المضاف إليه منوي معناه لا لفظه، وإلّا لقال بعد بسم الله الرحمن الرحيم: الحمد لله... الخ اهـ (**قوله: وإنما قدرنا ذلك**) أي: فأقول بعد البسملة (**قوله: والقوّة**) أي: الملكة (**قوله: يبرز ذلك**) أي: يظهره، أي: الإدراك ويدل عليه، والإسناد مجازي من باب الإسناد إلى الآلة اهـ (**قوله: للجنان**) أي: بفتح الجيم، أما بكسرها فجمع جنة بالفتح، وهي البستان العظيم (**قوله:**

فَيَعْصِمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغِطَا
فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

العرض بالجوهر (**نسبته**) أي: المنطق (**كـ**)نسبة (**النحو للسان**) فالمنطق نسبته للعقل كنسبة النحو للسان في أن كلا منهما يعصم ما يتعلق به، فالمنطق يعصم العقل عن الخطأ في فكره، كما أشار إلى ذلك الناظم بقوله، (**فيعصم الأفكار**) أي: يحفظها، وتقدم أن الفكر هو النظر وهذا إشارة إلى تعريف المنطق بأنه علم يعصم، أي: يحفظ الأنظار (**عن**) وقوع (**غيّ الخطا**) أي: ضلاله، والخطأ ضد الصواب، وإضافة الغي إلى الخطأ من إضافة العام للخاص، فإن الضلال قديكون عن عمد، وقد يكون عن خطأ، وهذا العلم تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر ـ أي: النظر ـ لأنه إذا علم كيفية تركيب القياس من تقديم الصغرى على الكبرى، واستيفاء شروط الإنتاج ورتب المقدمتين، كانت النتيجة صواباً سالمة من الخطأ (**وعن دقيق الفهم**) أي: الفهم الدقيق (**يكشف**) ذلك العلم (**الغطا**) أي: الستر، شبه المفهوم الدقيق بالشيء المحتجب تحت الستر، والغطا تخييل، والكشف ترشيح. (**فهاك**) اسم فعل بمعنى خذ، على ما قال ابن مالك، والكاف حرف خطاب (**من أصوله**) أي: من أصول المنطق (**قواعداً**) أي: خذ قواعد هي بعض أصول المنطق، والقواعد جمع قاعدة، وهي قضية كلية يتعرّف منها أحكام جزئيات موضوعها

الربانية) نسبة للرب بزيادة الألف والنون على غير قياس للمبالغة، ونسبت إليه لأنه لا يعلمها إلا هو سبحانه اهـ. (**قوله: نسبته**) مبتدأ ثانٍ ـ أي: نسبة المنطق للجنان ـ والمعنى أن المنطق حالة كونه منسوباً للجنان نسبته كنسبة النحو حالة كونه منسوباً للسان اهـ (**قوله: فالمنطق يعصم... الخ**) أي: كما أن النحو يعصم اللسان عن الخطأ في قوله اهـ (**قوله: فيعصم الأفكار... الخ**) قد نظم بعضهم المبادي العشرة، فقال:

إن مبادي كل فن عشره: الحد والموضوع ثم الثمره
وفضله ونسبة والواضع والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حاز الشرفا

فحده علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي أو يتوقف عليها التوصل إلى ذلك، وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة إيصالها إلى المجهولات، وغايته كونه يعصم الأفكار عن غيّ الخطأ، وقيل: غايته وفائدته معرفة التأليفات الصحيحة والفاسدة. وأما فضله فهو علم يفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها إذ كل علم تصور أو تصديق وهو يبحث فيهما، لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى. وأما نسبته إلى العلوم فهو باعتبار موضوعه كلي لها، لأن كل علم تصور أو تصديق، وواضعه أَرِسْطُو، بكسر الهمزة وفتحتين بعدها وضم الطاء. والاسم المنطق، ويسمى أيضاً بالميزان وبمعيار العلوم. واستمداده من العقل، وأما حكمه فسيأتي الكلام عليه عند قول المصنف: (**والخلف في جواز الاشتغال... الخ**) وأن المعتمد الجواز اهـ. ومسائله القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرّفات والأقيسة، وما يتعلق بهما المبرهن عليهما فيه اهـ صبان. (**قوله: من إضافة... الخ**) أي: كإضافة شجر أراك. (**قوله: المفهوم**) أي: المسائل الصعبة، ففي كلامه استعارة بالكناية وتخييل لأنه قد شبه دقيق الفهم بشيء مقفل تشبيهاً مضمراً في النفس، وحذف اسم المشبه به، وأثبت شيئاً من لوازمه تخييلاً، وهو الغطاء والكشف ترشيح إن كان حقيقة في الحسيات اهـ (**قوله: الستر**) بكسر السين، أما

سَمَّيْتُهُ (بِالسُّلَّمِ) الْمُنَوْرَقِ يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ (الْمَنْطِقِ)
وَآلَةً أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا

كقولنا: كل، موجبة كلية تنعكس جزئية، وكيفية تعريف أحكام الجزئيات أن تقول مثلاً: كل إنسان حيوان، موجبة كلية، وكل موجبة كلية تنعكس جزئية فينتج من الشكل الأول: كل إنسان حيوان، تنعكس جزئية، وذلك مثل قولك: بعض الحيوان إنسان (**تجمع**) تلك القواعد (**من فنونه**) أي: المنطق والجمع للتعظيم (**فوائداً**) جمع فائدة وهو ما استفيد من العلم، والمراد بها الفروع المندرجة تحت القواعد، أي: تجمع القواعد فروعاً وجزئيات من فنّ المنطق، ويصح عود الضمير في تجمع، إلى المخاطب، أي: تجمع أنت أيها المخاطب بسبب حفظ تلك القواعد فروعاً من فن المنطق، (**سميته**) أي: التأليف المفهوم من السياق (**بالسلم**) والسلم ما يصعد به عادة إلى أعلى منه، فتسميته الكتاب بذلك إشارة إلى أنه يتوصل به إلى أصعب منه من الكتب (**المنورق**) بتقديم النون على الراء كما هو الرواية عن المصنف، ويصح تقديم الراء، ومعناه المزين المزخرف (**يرقى**) أي: يصعد (**به**) أي: بهذا التأليف (**سماء علم المنطق**) أي: علم المنطق الذي هو كالسماء في الرفعة والشرف، فالإضافة من إضافة المشبه به للمشبه، ويصح أو تكون السماء مستعارة للكتب المطولة من هذا العلم، أي: يتوصل بهذا التأليف إلى ما هو أطول منه من الكتب المؤلفة في ذلك الفن، (**والله**) منصوب على التعظيم، أي: لا غيره، كما استفيد من تقديم المعمول (**أرجو**) أي: أؤمل منه لا من غيره (**أن يكون**) ذلك التأليف (**خالصاً**) من الرياء وحب الشهرة والمحمدة (**لوجهه**) أي: ذاته (**الكريم**) أي: المعطي على الدوام (**ليس**) ذلك التأليف (**قالصاً**) أي: ناقصاً بأن لا يعوق عن إكماله عائق، وليس ناقصاً من الثواب والأجر لحب الظهور، فيكون تأكيداً لما قبله، أو ليس ناقصاً مطروحاً في زوايا الخمول والإهمال بأن لا ينتفع به، كما يشعر به ما بعده، والقالص في الأصل اسم لإحدى شفتي البعير الناقصة عن الأخرى، ثم تجوّز به

بفتحها فهو المصدر اهـ (**قوله: إنسان**) موضوع وموجبه محمول (**قوله: حيوان**) قضية صغرى بالنسبة لقوله: (**وكل موجبة... الخ**) (**قوله: الشكل الأول**) هو قوله: كل إنسان: إلى قوله: تنعكس، (**قوله: من السياق**) هو سابق الكلام ولاحقه (**قوله: بالسلم**) أدخل الباء على المفعول الثاني لأنه يجوز أن يقال: سميت ابني محمداً وسميته بمحمد اهـ (**قوله: السلم**) هو هنا حقيقة لأنه علم، وإذا قطع النظر عن العلمية فهو مجاز بالاستعارة اهـ (**قوله: يصعد**) أي: يتوصل لما عداه فاندفع ما يقال: يلزم على كلام المصنف توصيل الشيء إلى نفسه، لأن هذا المؤلف يعد من المنطق اهـ. (**قوله: سماء علم المنطق**) في كلام المصنف استعارة تصريحية أو مكنية، فعلى الأولى يكون قد شبه المسائل الصعبة من علم المنطق بالسماء بجامع عسر التناول في كل، واستعار اسم المشبه به للمشبه، وعلى الثانية يكون قد شبه علم المنطق بالنجوم بجامع الاهتداء بكل تشبيهاً مضمراً في النفس وحذف اسم المشبه به، وأثبت شيئاً من لوازمه وهو السماء، إما باقياً على معناه الحقيقي أو مستعاراً للمسائل الصعبة، وعلى كل من هذه الأوجه يكون قوله: يرقى، ترشيحاً فليتأمل اهـ (**قوله: أن تكون السماء**) فهي تصريحية (**قوله: مستعارة**) أي: يقال: شبهت الكتب المطولة بالسماء بجامع عسر التناول في كل، واستعير لفظ المشبه به للمشبه... الخ (**قوله: أرجو**) أي أؤمل أملاً يتعلق بمطموع فيه مع الأخذ في أسبابه، وقد يطلق الأمل على الخوف، ومنه: ﴿وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦] اهـ (**قوله: ثم تجوز به**) أي: مجازاً مرسلاً: إما بمرتبة،

وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

إلى الناقص مطلقاً من استعمال المقيد في المطلق، **(وأن يكون)** ذلك التأليف **(نافعاً للمبتدي)** الذي أخذ في التعليم ولم يقدر على تصور المسائل، وهذا من التواضع، لأنه نافع للمبتدي ولغيره من المتوسط والمنتهي. ثم بين ثمرة نفعه للمبتدي بقوله: **(به إلى المطولات)** من الكتب **(يهتدى)** أي: يتوصل.

وهو الأقرب، أو بمرتبتين أو مجازاً بالاستعارة، وبيان ذلك أنه إن لوحظ أن العلاقة الإطلاق والتقييد ونقل عن المعنى الأصلي إلى مطلق الناقص واستعمل في الناقص المعنوي، لكونه فرداً من ذلك المطلق فهو مجاز مرسل بمرتبة، وإذا لوحظ أن العلاقة ما ذكر ونقل عن المعنى الأصلي إلى مطلق الناقص، ثم نقل عنه إلى الناقص المعنوي فهو مجاز مرسل بمرتبتين، وإذا لوحظ أن العلاقة المشابهة كان مجازاً بالاستعارة اهـ.

فَصْلٌ
في جَوَازِ الاشْتِغَالِ بِهِ

وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ ... بِهِ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْوَالِ:
فَابْنُ الصَّلاَحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا ... وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
وَالْقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ ... جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَهْ

فصل
في جواز الاشتغال به
أي وعدمه

واعلم أن المنطق قسمان: **قسم** خال عن شبه الفلاسفة كهذا الكتاب، ومختصر الإمام السنوسي، وتأليف الكاتبي. فهذا لا خلاف في جوازه، ولا يصدّ عنه إلّا من لا معقول له، بل هو فرض كفاية لأن القدرة على ردّ شُبَه الفلاسفة لا تحصل إلّا به، وردها فرض كفاية، وما يتوقف عليه الواجب واجب. **القسم الثاني**: مختلط بشُبَه الفلاسفة، وهذا هو الذي جرى في الاشتغال به خلاف. والمصنف لمّا أراد أن يذكر حكم القسم الأوّل الذي أراد تأليف الكتاب فيه، جره ذلك إلى ذكر حكم المنطق مطلقاً، فحكى الخلاف الواقع في القسم الثاني، إلّا أنه أطلق فيجب تقييد كلامه به.

(والخلف) أي: الاختلاف **(في جواز الاشتغال، به)** أي: بالمنطق جار **(على ثلاثة)** بالتنوين **(أقوال)** بدل من ثلاثة، **(فابن الصلاح والنواوي)** نسبة إلى نوى على غير قياس، والقياس حذف الألف **(حرّما)** أي: الاشتغال به، وتبعهما على ذلك قوم من المتأخرين، لأنه لا يؤمن على الخائض فيه من أن يتمكن في قلبه شبهة فيزل بها **(وقال قوم)** منهم الغزالي **(ينبغي)** أي: يجب كفاية أو يستحب **(أن يعلما)** حتى قال الغزالي: من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه، وسمّاه معيار العلوم، **(والقولة المشهورة الصحيحة، جوازه)** أي: الاشتغال به **(لكامل القريحة)** أي: ذكي الفطنة،

(قوله: الكاتبي) أي: صاحب متن الشمسية **(قوله: فابن)** أي: فالإمام ابن الصلاح... اهـ **(قوله: والنواوي)** هو الإمام أبو زكريا يحيى النووي **(قوله: نسبة إلى نوى)** أي: على غير قياس، قرية من قرى الشام اهـ **(قوله: معيار العلوم)** أي: ميزان الإدراكات التي يعرف به صحيحها من فاسدها اهـ **(قوله: الصحيحة)** أي: لقوّة دليلها. **(قوله: جوازه)** قال شيخنا العدوي: أراد به الإذن فيصدق بالوجوب والندب ولم يرد به استواء الطرفين لقوله في علته: ليهتدي به إلى الصواب.

مُـمَـارِسِ الـسُّـنَّـةِ وَالْـكِـتَـابِ لِـيَـهْـتَـدِي بِـهِ إِلَـى الـصَّـوَابِ

(**ممارس السنة والكتاب**) فيجوز له (**ليهتدي به إلى الصواب**) ضدّ الخطأ، لأنه قد حصن عقيدته فلا يخشى عليه من الخوض في الشُبه، فإن كان بليداً أو ذكياً ولم يمارس السنة والكتاب لم يجز له الاشتغال به، لأنه لا يؤمن عليه من تمكن بعض الشُبه من قلبه، كما وقع للمعتزلة، ومن هنا منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام المشتملة على تخليطات الفلاسفة إلا لمتبحر.

فَصْلٌ
في أَنْوَاعِ الْعِلْمِ الحَادِثِ

إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ

فصل
في أنواع العلم الحادث

المراد بالعلم هنا مطلق الإدراك لا إدراك النسبة التصديقية فقط، كما هو اصطلاح بعض الأصوليين ليصح انقسامه إلى التصوّر والتصديق الآتيين. الحادث تقييد للعلم لإخراج علمه تعالى فإنه لا يتنوّع، ولأن العلم مفسر بالإدراك الذي هو وصول النفس إلى المعنى، وذلك يشعر بسبق الجهل تنزه اللّه عنه، ولأن التصوّر الآتي مفسر بحصول الصورة في النفس، وهو من خواص الأجسام، فلا يوصف علمه تعالى بالتصوّر ولا بالتصديق لإيهام ما لا يليق، مع أن ذكر الأنواع مخرج للعلم القديم، فالجمع بينه وبين الحادث للتوكيد.

(إدراك مفرد) المراد بالمفرد ما ليس وقوع نسبة حكمية، أو لا وقوعها، كإدراك الموضوع، وإدراك المحمول، وإدراك النسبة في مثل قولك: زيد قائم: فإدراك زيد، أي: ذاته. وإدراك قائم، أي: معناه، وإدراك النسبة التي هي ارتباط القيام بزيد. وإدراك الموضوع مع المحمول، أو الموضوع مع النسبة، أو المحمول معها، أو مجموع الثلاثة كل منها (تصوّراً) مفعول ثانٍ لعلم مقدم عليه، فيكون المعنى إدراك المفرد (علم) أي: سمي في الاصطلاح تصوّراً، وذلك صادق بإدراك واحد من السبعة التي هي: الموضوع والمحمول والنسبة، أو اثنين من الثلاثة، أو مجموعهما (ودرك) اسم مصدر بمعنى: إدراك وقوع (نسبة) في مثل قولك: زيد قائم، أو عدم وقوعها في مثل قولك: ليس زيد قائماً (بتصديق وسم) أي: علم، والمعنى وإدراك وقوع النسبة في الإيجاب، وعدم وقوعها في السلب، علم عند المناطقة بالتصديق.

وإيضاح ذلك أن العلم الذي هو مطلق الإدراك إن تعلق بمفرد كالإنسان سمي تصوّراً، وإن تعلق بوقوع نسبة المركب أو عدم وقوعها سمي تصديقاً، كما تقدم، وهذا ميل لمذهب الحكماء

(قوله: أنواع العلم) هي أربعة لأن العلم: إما تصوّر أو تصديق، وكل منهما. إما ضروري أو نظري، وتعرض لتنويعه ولم يتعرض لحده لما فيه من الخلاف حتى قيل: إنه لا يحد لكونه ضرورياً، ولأن تنويعه يتضمن تعريفه لما سيأتي أن التقسيم من قبيل الرسم اهـ (قوله: بالعلم هنا... الخ) وحدّه علم يبحث فيه عن المعلومات التصوّرية والتصديقية اهـ (قوله: مطلق الإدراك) ولو غير جازم أو غير مطابق للواقع، فدخل الظن والجهل المركب وتصوّر النسبة المشكوكة والمتوهمة بدليل جعل السيد وغيره إياهما من قبيل التصوّر اهـ (قوله: لإيهام ما لا يليق) أي: به، سبحانه وتعالى (قوله: أو لا وقوعها) أي: أو عدم وقوعها، أي: ما ليس وقوع نسبة أو عدم وقوعها اهـ (قوله: وإدراك الموضوع... الخ) أي: سواء كانت القضية موجبة فتبلغ أربعة عشر، وعلى وجه النفي فنفي القضية السالبة سواء كانت إنشائية أو خبرية، وقد أبلغ بعضهم صور التصوّر إلى

وَقَـدِّمِ الْأَوَّلَ عِـنْـدَ الْـوَضْـعِ لِأَنَّـهُ مُـقَـدَّمٌ بِـالـطَّـبْـعِ
وَالـنَّـظَـرِي مَـا ٱحْـتَـاجَ لِـلـتَّـأَمُّـلِ وَعَـكْـسُـهُ هُـوَ الـضَّـرُورِيُّ الْـجَـلِـي
وَمَـا بِـهِ إِلَـى تَـصَـوُّرٍ وُصِـلْ يُـدْعَـى بِـقَـوْلٍ شَـارِحٍ فَـلْـتَـبْـتَـهِـلْ
وَمَـا لِـتَـصْـدِيـقٍ بِـهِ تُـوُصِّـلَا بِـحُـجَّـةٍ يُـعْـرَفُ عِـنْـدَ الْـعُـقَـلَا

القائلين بأن التصديق بسيط، وهو إدراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها، فيكون إدراك الموضوع وإدراك المحمول وإدراك النسبة التي هي ارتباط المحمول بالموضوع شروطاً للتصديق. وأما مذهب الإمام الرازي: فالتصديق هو مجموع الإدراكات الأربعة، أعني: إدراك الموضوع، وإدراك المحمول، وإدراك النسبة، وإدراك وقوع تلك النسبة أو عدم وقوعها، فتكون الإدراكات الثلاثة الأول شطوراً عنده للتصديق، أي: أجزاء له، والتحقيق الأوّل، وهو أن التصديق بسيط.

(وقدم الأوّل) أي: التصوّر على التصديق **(عند الوضع)** أي: في الذكر والكتابة والتعلم والتعليم، كما وقع في المتن من تقديم التصوّر في التقسيم **(لأنه)** أي: التصوّر **(مقدم)** على التصديق **(بالطبع)** أي: بحسب اقتضاء طبيعة التصوّر، أي: حقيقته، والمقدم بالطبع هو الذي يحتاج إليه المتأخر من غير أن يكون المتقدم علة فيه، كتقديم الواحد على الإثنين والإثنين على الثلاثة، ولا شك أن التصوّر، شرط للتصديق أو شطر له، وطبيعة الشرط تقتضي التقدم على المشروط، كما أن طبيعة الشطر ـ أي: الجزء ـ تقتضي التقدم على الكل، وليس الشرط علة للمشروط لأنه لا يلزم من وجوده وجوده، وكذا الشطر ليس علة للكل وهو ظاهر، **(والنظري)** بسكون الياء للضرورة **(ما)** أي: الذي **(احتاج للتأمل)** أي: النظر في الدليل كإدراك حقيقة الإنسان المحتاج إلى النظر في التعريف بالحيوان الناطق، وإدراك: أن العالم حادث، المحتاج إلى النظر في قولك: العالم متغير، وكل متغير حادث **(وعكسه)** أي: ما لا يحتاج إلى النظر **(هو)** العلم **(الضروري الجلي)** أي: الظاهر فهو ما لا يحتاج إلى النظر، وإن احتاج إلى حدس ـ أي: ظن ـ كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس الحاصل باختلاف تشكلاته بحسب القرب منها والبعد عنها، فإنه يورث ظن استفادة نوره من نورها، أو احتاج إلى تجربة كالعلم بأن الدواء الفلانيّ مسهل للطبيعة عند شربه، فالعلم الضروري التصوّري كإدراك وجودك، والتصديقي كإدرك أن الواحد نصف الإثنين. **(وما به إلى تصوّر وصل)** أي: والقول الذي وصل به إلى تصوّر كالحدّ في قولك: الحيوان الناطق، والرسم في قولك: الحيوان الضاحك **(يدعى)** أي: يسمى عند المناطقة **(بقول شارح)** أما تسميته قولاً فلأن القول هو المركب، وأما تسميته شارحاً فلشرحه الماهية. فالمعنى والقول الذي وصل به إلى تصوّر المعرّف يسمى بالقول الشارح في اصطلاح المناطقة، وقوله: **(فلتبتهل)** أي: تجتهد في الطلب جملة كمل بها البيت، **(وما لتصديق به توصلاً)** أي: والقول الذي توصل به للتصديق ـ وهو القياس ـ في مثل قولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث **(بحجة يعرف عند العقلا)** أي: يسمى عند المناطقة بالحجة، أي: الدليل، لأن من تمسك به حج خصمه، أي: غلبه.

خمس وعشرين صورة فتراجع اهـ **(قوله: وسم)** أي: من الوسم وهو التعليم اهـ **(قوله: بسيط)** أي: فتكون الإدراكات المذكورة شروطاً له اهـ **(قوله: شروطاً للتصديق)** أي: على مذهب الحكماء **(قوله: وشطوراً عنده)** أي: على مذهب الإمام الرازي **(قوله: والنظري)** أي: والعلم النظري.

فَصْلٌ
في أَنْوَاعِ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّة

دِلَالَةُ ٱللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ يَدْعُونَهَا دِلَالَةَ الْمُطَابَقَهْ

فصل
في أنواع الدلالة اللفظية الوضعية

والدلالة: كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر، سواء فهم بالفعل أم لا، والأمر الأول دال، والثاني مدلول، والدال ينقسم إلى غير لفظ، وإلى لفظ، فغير اللفظ إما دال بالعقل كدلالة التغير على الحدوث، أو بالعادة: كدلالة المطر على النبات، والحمرة على الخجل، والصفرة على الوجل، أو بالوضع كدلالة الإشارة باليد مثلاً على معنى نعم أو لا، واللفظ إما دال بالعقل كدلالة اللفظ على وجود اللافظ من وراء جدار، أو بالعادة كدلالة أحّ على وجع الصدر، أو بالوضع كدلالة الأسد على الحيوان المفترس، وهذه هي المعتبرة في المنطق، ولذا بوّب لها فقط. فقال أنواع الدلالة الوضعية، أي: اللفظية كما تقدّم، فخرج باللفظية دلالة غير اللفظ، وبالوضعية دلالة اللفظ غير الوضعية، فلا يعتبر شيء من هذه الخمسة عند المناطقة، وقد تقدّم تمثيلها.

(دلالة اللفظ) أي: بالوضعية أخذاً من الترجمة **(على ما وافقه)** أي: على المعنى الذي وافق اللفظ، بأن وضع له ذلك اللفظ لا لأقل منه ولا لزائد عليه، **(يدعونها)** أي: يسمونها، أي: تسمي المناطقة تلك الدلالة على المعنى الموضوع له اللفظ: **(دلالة المطابقة)** وسميت الدلالة على الموضوع له بتمامه: دلالة المطابقة، لمطابقة الدال للمدلول من قولهم: طابق النعل النعل، إذا توافقتا، والدال والمدلول متوافقان ومتطابقان بحيث لا يفهم من اللفظ زيادة على المعنى،

(قوله: والدلالة) أي: تطلق على معنيين بالاشتراك أحدهما: كون أمر... الخ، كما ذكره الشارح، والثاني: فهم أمر من أمر كذا حققه العلامة ابن عرفة.

(قوله: فغير اللفظ... الخ) أي: ينقسم ثلاثة أقسام **(قوله: واللفظ)** أي: ينقسم أيضاً إلى هذه الثلاثة **(قوله: أو بالعادة)** أي: وإن شئت قلت بالطبع اهـ **(قوله: وهذه)** أي: أنواع الدلالة فالمجموع من ذلك ستة، وأهل المنطق إنما يبحثون عن الأخير المشار إليه بقوله، وهذه: أي الدلالة اللفظية الوضعية هي المعتبرة... الخ اهـ **(قوله: دلالة اللفظ... الخ)** أي: إما بالعقل أو بالعادة **(قوله: أي على المعنى الذي... الخ)** جعل: ما، موصولة، ويسح كونها نكرة موصوفها محذوف للعلم به اهـ **(قوله: بان وضع له ذلك... الخ)** أي: وضعاً حقيقياً أو مجازياً كالإنسان للحيوان الناطق، والأسد للرجل الشجاع اهـ **(قوله: إذا توافقتا)** أي: لأن النعل مؤنثة كما في القاموس والمصباح اهـ **(قوله: وافق اللفظ... الخ)** فيه إشارة إلى أن الضمير البارز في قول المصنف وافقه يرجع إلى اللفظ فيكون الضمير المستتر فيه راجعاً إلى: ما. اهـ **(قوله: أو الناطق)** أي: والإنسان على الناطق اهـ. **(قوله: أي دلالة)** فيه إشارة إلى أن

وَجُـزْئِـهِ تَـضَـمُّـنـاً وَمَـا لـزِمْ فَـهْـوَ الْـتِـزَامٌ إِنْ بِـعَـقْـلِ الْـتُـزِمْ

ولا يفهم المعنى من أقلّ من اللفظ، وذلك كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق (و) دلالة اللفظ على (جزئه) أي: جزء المعنى الذي وافق اللفظ، كدلالة الإنسان على الحيوان، أو الناطق فقط يدعونها (تضمناً) أي: دلالة تضمن لتضمن المعنى لجزئه، وقول الناظم: وجزئه، بالجر عطف على: ما، المجرورة بعلى، وقوله: تضمناً، عطف على: دلالة المطابقة المنصوبة بيدعونها، ففيه العطف على معمولين لعاملين مختلفين، واغتفر لأنّ أحد العاملين جارّ، وقد تقدّم، وذلك جائز نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو، كما في كتب النحو (و) أما دلالة اللفظ على (ما) أي: المعنى اللازم الذي (لزم) معناه (فهو التزام) أي: دلالة التزام لالتزام المعنى، أي: استلزامه له كدلالة الأربعة على الزوجية، ودلالة العمى على البصر، وقول الناظم: (إن بعقل التزم) شرط حذف جوابه لدلالة قوله: فهو التزام عليه، والمعنى: أن الدلالة على اللازم تسمى التزاماً إن التزم ذلك اللازم في العقل، أي: الذهن، بأن لزم من تصور الملزوم في الذهن تصور ذلك اللازم فيه، سواء لزم مع ذلك في الخارج كالزوجية للأربع، أو لم يلزمه في الخارج بل كان منافياً له فيه كالبصر للعمى، وخرج بذلك القيد اللازم في الخارج فقط دون الذهن، كالسواد للغراب فلا يسمى دلالة لفظ الغراب على السواد دلالة التزام، لعدم لزوم السواد له في العقل، وإن لزمه في الخارج.

المصنف حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه وإضافة دلالة إلى التضمن من إضافة المسبب إلى السبب، وقوله: لتضمن المعنى علة ليدعونها... الخ اهـ ص (**قوله: لتضمن المعنى لجزئه**) كما إذا شككت في شبح: هل هو حيوان أو لا؟ فقيل لك: هو إنسان، ففهمت أنه حيوان لأنه مقصودك، ولم تلتفت إلى كونه ناطقاً اهـ ملوى (**قوله: وذلك جائز**) أي: عند الأخفش والكسائي والفراء والزجاج اهـ ص (**قوله: وأما دلالة اللفظ**) إنما قدر: أما، لتكون الفاء غير زائدة، لكن فيه أنه يصير الكلام عليه مستأنفاً غير متعلق بما قبله، فيفوت حسن سبك التقسيم، فالأحسن أن الفاء زائدة وأن ما لزم معطوف على قوله ما وافقه، أي: ودلالته على ما لزم هو الإلتزام، أي: مسمّى بدلالة الإلتزام، قرره شيخنا اهـ. (**قوله: ودلالة العمى على البصر**) فإنها لازمة في الذهن، أي: مهما تصور العمى تصور البصر لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً أو بينهما مضادات في الخارج، وكل من دلالة التضمن والالتزام تستلزم دلالة المطابقة، فمتى تحققا تحققت لأنهما تابعان لها والتابع من حيث إنه تابع لا يتحقق بدون المتبوع، وهي لا تستلزمهما خلافاً للإمام الرازي اهـ.

فَصْلٌ
فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ

مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ
فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

فصل
في مباحث الألفاظ

اعلم أن المنطقي لا بحث له إلا على المعاني، لكن لما كانت المعاني مفتقرة في فهمها إلى الألفاظ، عقد المنطقيون لها باباً، وقسموا المستعمل منها إلى المركب والمفرد، كما قاله المصنف. **(مستعمل الألفاظ)** أي: المستعمل منها، فخرج منها المهمل كديز، وقوله: **(حيث يوجد)** أي: في أيّ مكان يوجد اللفظ المستعمل فهو **(إما مركب)** كزيد قائم **(وإما مفرد)** كزيد، **(فأوّل)** أي: المركب، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعها في مقام التفصيل **(ما)** أي: هو الذي **(دل جزؤه)** خرج ومالا جزء له كباء الجر ولامه، وما له جزءٌ لا يدل: كزيد وعبد الله وتأبط شراً والحيوان الناطق، أعلاماً، وما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة فإنما كان قبل جعلها أعلاماً، أما بعده فصارت أجزاؤها كزاي زيد لا تدل على شيء، ودلالتها السابقة صارت نسياً منسياً **(على، جزء معناه)** بضم الزاي متعلق بدل، فهو تكملة له فلا يخرج به شيء، وقوله: **(بعكس)** أي: حال كون المركب ملتبساً بعكس **(ما)** أي: المفرد الذي **(تلا)** المركب في الذكر ـ أي: تبعه ـ فالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه بأن لم يكن له جزء: كباء الجر، أو له جزء

(قوله: مباحث) جمع: مبحث، وهو هنا اسم لمكان البحث بمعنى المسائل المبحوث فيها عن الألفاظ، أي: من جهة الإفراد والتركيب وما يلائمهما اهـ **(قوله: منها)** إشارة إلى أن الإضافة على معنى: من، اهـ **(قوله: مستعمل الألفاظ)** أي: باعتبار دلالته التركيبية والإفرادية، وقوله: ما، أي لفظ اهـ **(قوله: ما دل جزؤه... الخ)** كرامي الحجارة لأن الرمي يدل على ذات من له الرمي، والحجارة على جسم معين، وقوله: دل، أي: بالمطابقة اهـ **(قوله: أعلاماً)** راجع للثلاثة قبله ما عدا زيد فإن حاله غير مختلف. **(قوله: أجزاء الأعلام)** أي عبد الله وما بعده اهـ **(قوله: أما بعده)** أي: بعد جعلها، أي: تصييرها أعلاماً، فقد صارت دلالتها أي: دلالة هذه الأجزاء التي كانت قبل العلمية نسياً منسياً فالدال بعدها مجموع العلم على الذات اهـ.

(قوله: فهو تكملة) أي: تتميم لكلام يذكر متعلقه اهـ. وقدّم تعريف المركب على تعريف المفرد لأن تعريف المركب بالإيجاب والمفرد بالسلب، ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقله، والقسمة عند المصنف ثنائية وعند أهل المنطق ثلاثية، **(قوله: أوله جزء)** أي: لا معنى له كزيد علماً، أوله جزء ذو

وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي الْمُفْرَدَا كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا
فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ الْكُلِّيُّ كَأَسَدِ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِيُّ
وَأَوْلا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ فَانْسُبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ

لا يدل على معنى كالأعلام المتقدمة، (**وهو على قسمين أعني**) بمصدوق الضمير (**المفردا، كلي أو**) بوصل الهمزة (**جزئي**) متروك التنوين للضرورة (**حيث وجدا**) الضمير للمفرد والألف للإشباع، (**فمفهم اشتراك**) بين أفراده بمجرد تعقله (**الكلي**) والمعنى: فالكلي هو ما أفهم اشتركاً بين أفراده بمجرد تعقله: (**كأسد**) وإنسان وحيوان، سواء لم يوجد منه فرد مع استحالة أن يوجد منه شيء، كالجمع بين الضدين، أو مع إمكان أن يوجد منه فرد: كبحر من زئبق، أو وجد منه فرد مع استحالة غيره، كالإله، أو مع إمكان غيره: كشمس، أو وجد منه أفراد متناهية، كالإنسان، أو غير متناهية: كصفة وموجود وشيء فإنها تصدق بصفات الله تعالى القائمة بذاته التي لا نهاية لأفرادها، كما دلت عليه السنة، واستحالة وجود ما لا نهاية له إنما تثبت في حق الحوادث (**وعكسه**) أي: عكس الكلي (**الجزئي**) فهو ما لا يفهم الإشتراك بين أفراده بحسب وضعه، كزيد فإنه موضوع لمعنى مشخص لا يتناول غيره، ولا يضر عروض الإشتراك اللفظي عند تعدد وضعه لأشخاص، لأنه بإعتبار كل وضع لا يدل إلى على معين مشخص، (**وأولاً**) مفعول لفعل محذوف يفسره انسبه الآتي، أي: أنسب أولاً، وهو الكلي (**للذات**) أي: الماهية (**إن فيها اندرج**) أي: إن اندرج فيها بأن كان جزءاً لها جنساً كالحيوان للإنسان، أو فصلاً كالناطق له (**فانسبه**) أي: انسب

معنى لكن لا يدل عليه نحو: عبد الله علماً، أوله جزء ذو معنى دالاً عليه، لكن لا يكون مراداً، كالحيوان الناطق علماً، لأن معناه حينئذٍ الماهية الإنسانية اهـ (**قوله: بمصدوق الضمير**) أي: بما صدق عليه الضمير، أي: وقع اهـ (**قوله: أعني المفردا**) هذا إيضاح وتصريح بما تفيده قاعدة رجوع الضمير إلى أقرب مذكور اهـ (**قوله: أو بوصل الهمزة**) يعني: إسقاطها بعد نقل حركتها إلى التنوين قبلها، وإلا فهمزة الوصل ليست في شيء من الحروف إلّا على قول اهـ (**قوله: فمفهم**) خبر مقدّم، وقوله: بمجرد، متعلق بمفهم، وقوله: الكلي، مبتدأ مؤخر (**قوله: الكلي**) قسمه الأقدمون إلى ثلاثة أقسام: ما لم يوجد منه شيء، وما وجد منه واحد فقط، وما وجد منه أفراد، فجاء المتأخرون وقسموا كل قسم من الثلاثة إلى قسمين فصارت الأقسام ستة، فقسموا الأول إلى: ما يستحيل وجوده كالجمع بين الضدين، وإلى ما يمكن كبحر من زئبق، وقسموا الثاني، وهو ما وجد منه واحد فقط إلى ما يستحيل وجود غيره معه كالإله، وإلى ما يمكن وجود غيره معه كشمس، وقسموا الثالث إلى ما وجد منه أفراد متناهية كأسد، وإلى ما وجد منه أفراد غير متناهية كصفة، وموجود وشيء وثابت، فإن أفرادها غير متناهية إذ منها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته تعالى، وقد دل الدليل من السنة على أنها لا نهاية لها، واستحالة وجود ما لا نهاية له إنما تثبت في حق الحوادث، ولم نجد هذا التمثيل لأحد، وإنما يمثلون له بحركة الفلك، وهو باطل اهـ (**قوله: سواء لم يوجد**) أي: في خارج الذهن (**قوله: من زئبق**) بكسر الزاي وسكون الهمزة وكسر الباء وفتحها، معرّب، ومنه ما يؤخذ من معدنه ومنه ما يستخرج من حجارة معدنية بالنار، ودخانه تهرب منه الحيات والعقارب من البيت، وما أقام منها قتله كما في القاموس اهـ.

(**قوله: أنسب أولاً**) بأن يقال: كلي ذاتيّ (**قوله: فانسبه**) أي: من نسبة الجزء إلى الكل، وقوله:

وَالْكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ

الأول، وقد ذكر المصنف في شرحه أن: أوّلاً، مفعول لفعل محذوف كما قدرناه، وأنّ: فانسبه، مفسر لذلك المحذوف. اعترض عليه بأن: انسبه، واقع بعد فاء الجواب، وما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملاً فيه. وأجيب: بأن انسبه، مؤخر من تقديم، والتقدير: وأوّلاً انسبه للذات إن اندرج فيها، وعلى هذا فيكون جواب الشرط محذوفاً لدلالة: انسبه، المذكور عليه، قاله الملوي، ولا يخفى بُعد الجواب لما فيه من التكلفات. وقوله: (**أو لعارض**) أي: أنسب الأول لعارض (**إذا خرج**) عن الذات فلم يكن جزءاً لها، بل كان خاصاً: كالضاحك للإنسان، أو كان عرضاً عاماً: كالماشي له فانسبه لعارض بأن تقول: كلي عرضي، والنسبة على غير قياس، فعلم أن ما كان جزء الماهية جنساً أو فصلاً فهو كلي ذاتي، وما كان خارجاً عنها خاصة أو عرضاً عاماً فهو كلي عرضي، وقضية ذلك خروج النوع كالإنسان عن الذاتي والعرضي، فيكون واسطة بينهما، وهو أحد أقوال ثلاثة. **والقول الثاني**: أن النوع ذاتي، وفسر الذاتي بما ليس خارجاً عن الماهية بأن كان جزءها أو تمامها. **والقول الثالث**: أن النوع عرضي، وفسر العرضي بما ليس داخلاً فيها، بأن كان تمامها أو خارجاً عنها. (**والكليات**) بتخفيف الياء للضرورة جمع كلي (**خمسة دون انتقاص**) أي: من غير نقص، أي: ولا زيادة أيضاً، أولها (**جنس**) وهو الكلي المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في جواب ما هو، كالحيوان فإنه يقال على الإنسان والفرس والحمار، ويصدق عليها في جواب قول القائل: ما الإنسان والفرس والحمار؟ فقال في الجواب: حيوان، وإن شئت قلت في تعريف الجنس: هو جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها (**و**) ثانيها (**فصل**) وهو جزء الماهية الصادق عليها في جواب أيّ شيء هو المميز لها عن غيرها، كالناطق بالنسبة للإنسان. وثالثها (**عرض**) عام، وهو الكلي الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها، كالماشي بالنسبة للإنسان، ولا يقع العرض العام في الجواب. ورابعها (**نوع**) وهو الكلي المقول على كثيرين متحدين في الحقيقة في جواب: ما هو؟ كإنسان، فإنه يصدق على زيد وعمرو وبكر، فيقع جواباً عنها في مثل قولك: ما زيد وعمرو وبكر؟ فيقال في الجواب: إنسان

الأوّل، أي الكلي (**قوله: أو لعارض**) أو بمعنى الواو، أي: وأنسبه لعارض... الخ (**قوله: الأوّل**) هو الكلي.

(**قوله: على غير قياس**) أي: في كلام المناطقة، وقوله: فيكون أي: النوع (**قوله: بينهما**) أي: بين الذاتي والعرضي (**قوله: بأن كان**) أي: الذاتي كالإنسان. قوله: جزؤها، أي: الماهية وقوله: فيها، أي الماهية (**قوله: للضرورة**) أي: للوزن (**قوله: وثانيها فصل**) وهو جزء الماهية الصادق عليها في جواب: أي شيء هو؟ فجزء الماهية يخرج النوع والخاصة مطلقاً والعرض العام كذلك، والصادق عليها مخرج للجزء المادي كالسقف للبيت، وفي جواب: أيّ مخرج للجنس، مثاله الناطق لأنه إذا سئل عن الإنسان: بأي شيء هو في ذاته؟ كان الناطق جواباً عنه لأنه يميزه عما يشاركه في الجنس، وهو أي: الفصل قسمان: قريب، وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب كالناطق للإنسان، وبعيد، وهو ما يميز الشيء عن جنسه البعيد كالحساس للإنسان اهـ. (**قوله: وهو جزء الماهية**) قيد يخرج النوع. (**قوله: الصادق**) يخرج الجزء المادي كالسقف للبيت (**قوله: في جواب**) أي: شيء قيد يخرج الجنس اهـ (**قوله: وثالثها عرض عام وهو الكلي الخارج عن الماهية... الخ**) فالكلي جنس، والخارج عن الماهية

وَأَوَّلٌ ثَـــلَاثَـــةٌ بِـــلَا شَـــطَـــطْ جِـنْـسٌ قَـرِيـبٌ أَوْ بَـعِـيـدٌ أَوْ وَسَـطْ

(و) خامسها (**خاص**) أي: خاصة، فحذفت التاء للضرورة، وهو الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها، كالضاحك للإنسان، (**وأول**) أي: الجنس (**ثلاثة بلا شطط**) أي: بلا زيادة (**جنس قريب**) وهو ما لا جنس تحته بل تحته الأنواع: كالحيوان، فإنه لا جنس تحته، وإنما تحته الأنواع: كالإنسان والفرس ونحوهما (**أو**) جنس (**بعيد**) وهو ما لا جنس فوقه، وتحته الأجناس كالجوهر (**أو**) جنس (**وسط**) أي: متوسط، وهو ما فوقه جنس وتحته جنس، كالجسم فإن فوقه الجوهر، وتحته الحيوان.

مخرج للجنس والفصل والنوع، والصادق إلى آخره مخرج للخاصة اهـ (**قوله: ما لا جنس تحته**) أي: وفوقه الأجناس، ويسمى الجنس السافل (**قوله: الأجناس**) ويسمى العالي (**قوله: كالجوهر**) وترك الجنس المنفرد لأنه لم يظفر له بمثال، ومثل له بعضهم بالعقل بناء على جنسيته اهـ.

فَصْلٌ
في نِسْبَةِ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي

وَنِسْبَةُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ
تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ وَالاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَرَادُفُ

فصل
في نسبة اللفظ إلى معناه

ونسبة معنى لفظ إلى معنى لفظ آخر، ونسبة لفظ إلى لفظ آخر ليدخل الترادف، **(ونسبة الألفاظ للمعاني)** أي: مع المعاني، على أن اللام بمعنى مع، والمراد بالمعنى ما يعني أي: يقصد فيشمل الأفراد، ومتعلق النسبة محذوف، أي: لبعضها ففي الكلام حذف، أي: ونسبة الألفاظ والمعاني بعضها لبعض **(خمسة أقسام بلا نقصان)** ولا زيادة، لأن اللفظ إما كلي أو جزئي، **والأوّل**: إن كان معناه واحداً، فإن كان مستوياً في أفراده فالنسبة بينه وبين أفراده **(تواطؤ)**، وهو القسم الأوّل من الخمسة: كالإنسان، فإن معناه لا يختلف في أفراده، ويسمى ذلك المعنى متواطئاً لتواطئ أفراده، أي: توافقها فيه، فإن أفراد الإنسان كلها متوافقة في معناه من الحيوانية والناطقية، وإنما الاختلاف بينهما بعوارض خارجة كالبياض والسواد والطول والقصر، فإن كان معناه مختلفاً

(قوله: ونسبة الألفاظ للمعاني) اعلم أن النسب الخمس الآتية أربعة أقسام لأن اثنتين منها بين معنى اللفظ وأفراده، وهما التواطؤ والتشاكك، وواحدة بين اللفظ ومعناه، وهي الاشتراك، وواحدة بين اللفظ ولفظ آخر، وهي الترادف، وواحدة بين معنى لفظ ولفظ آخر، وهي التباين، وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الألفاظ فهو بالنظر إلى معانيها لا إليها نفسها. إذا علمت ذلك علمت أن في الترجمة قصوراً لأنها لا تفي إلا بنسبتين، ولما كان ظاهر قول المصنف: **(ونسبة الألفاظ للمعاني)**. لا يفي إلّا بالتي بين اللفظ ومعناه احتاج الشارح إلى التكلف الآتي. وبقي على المصنف التساوي وهو الاتحاد ما صدقا الاختلاف مفهوماً كما في الكاتب بالقوّة، والضاحك بالقوّة، أو للعموم والخصوص الوجهي وهو اجتماع الشيئين في مادة وانفراد كل منهما في أخرى، كما في الإنسان والأبيض، والعموم والخصوص المطلق وهو اجتماع الشيئين في مادة وانفراد أحدهما فقط، وهو الأعم في الأخرى كما في الإنسان والحيوان، ويمكن إدراج هاتين النسبتين في التباين بأن يراد به ما يشمل التباين الجزئي بل، والتي قبلهما في الترادف بأن يراد به الاتحاد ما صدقا، سواء كان مع اتحاد المفهوم أو اختلافه اهـ **(قوله: اللفظ... الخ)** أي: المفرد **(قوله: فإن كان)** أي: المعنى **(قوله: في أفراده)** أي اللفظ **(قوله: لا يختلف في أفراده)** وإلّا بأن اختلف فيها فالنسبة بينهما تشاكك، ويقال: تشكك كالنور فإنه في الشمس أقوى منه في القمر، ويسمى اللفظ في الأول متواطئاً كمعناه، وفي الثاني مشككاً كمعناه اهـ **(قوله: مختلفاً)** أي: متفاوتاً اهـ.

وَٱللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ
أَمْرٌ مَعَ ٱسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

في أفراده: كالنور، فإن معناه في الشمس أقوى منه في القمر، وكالبياض، فإن معناه في العاج أقوى منه في الثوب، فالنسبة بينه وبين أفراده (**تشاكك**) ويقال للمعنى: مشكك، لأن الناظر إذا نظر في الأفراد باعتبار أصل المعنى ظنه متواطئاً، وإذا نظر فيها باعتبار التفاوت ظنه مشتركاً، فحصل له التشكك، ويسمى اللفظ في الأوّل متواطئاً كمعناه، وفي **الثاني**: مشككاً كمعناه، وإذا نظر بين معنى اللفظ وبين معنى لفظ آخر، فإن لم يصدق أحدهما على شيء مما صدق عليه الآخر فالنسبة بينهما (**تخالف**) أي: تباين: كالإنسان والفرس، ويسمى معناهما متباينين كلفظيهما (**و**) اللفظ المفرد إن تعدد معناه: كعين للباصرة والجارية، وكمحفد ـ بوزن منبر ـ لطرف الثوب وللقدح الذي يكال به، فالنسبة بينه وبين ماله من المعاني (**الاشتراك**) لاشتراك المعنيين في اللفظ الواحد، وإن تعدد اللفظ واتحد المعنى: كالإنسان والبشر، فالنسبة بين اللفظين الترادف، كما قال: و(**عكسه**) أي: وعكس الاشتراك وهو تعدّد اللفظ مع اتحاد المعنى (**الترادف**) لترادف اللفظين على المعنى الواحد، (**واللفظ**) أي: المستعمل (**إما طلب**) إن أفاد الطلب كاضرب، ولا تقم، (**أو خبر**) إن احتمل الصدق والكذب: كزيد قائم (**وأول**) مبتدأ والمسوّغ له إرادة التفصيل (**ثلاثة**) خبره (**ستذكر**) في البيت عقبه، والتقسيم لطلب الفعل دون طلب الترك، كما يفيده قوله: (**أمر**) وهو ما دلّ على طلب الفعل بذاته كاضرب (**مع استعلا**) أي: مع إظهار الطالب العلوّ على المطلوب منه (**وعكسه**) أي: طلب الفعل لا مع استعلاء بل مع خضوع، وإظهار الطالب الانخفاض عن المطلوب منه (**دعا**) أي: يسمى بذلك في الاصطلاح (**و**) الطلب (**في**) حال (**التساوي فالتماس**) بزيادة الفاء في الخبر، أي: يسمى بذلك عند إظهار الطالب المساواة للمطلوب منه (**وقعا**) أي: ثبت، وهذا التقسيم الذي مشى عليه الناظم طريقة لبعضهم، والراجح تسمية الكل أمر، أو الغرض من التقسيم بيان الخبر، لأن المنطقيّ لا يبحث إلا عن الخبر، ولا بحث له عن الطلب بأقسامه. ولما ذكر الكلي والجزئي استطرد، فذكر ما يشاركهما في المادّة وهو الكل والكلية والجزء والجزئية، فقال:

(**قوله: وكمحفد**) أي: وضع المحفد لطرف الثوب وللقدح، وسواء تعدد الوضع من لغة واحدة أو من لغات مختلفة نص عليه الفخر في الملخص اهـ (**قوله: كاضرب**) إشارة إلى أن الطلب طلب فعل وهو الذي قسمه المصنف بقوله: (**وأوّل ثلاثة... الخ**). وقوله: ولا تقم... الخ إشارة إلى طلب الترك وهو النهي كقولك: لا تضرب اهـ ملوي (**قوله: وأول**) وهو الطلب (**قوله: مع استعلا**) أي: حالة كونه مع استعلاء، أي: طلب العلوّ اهـ (**قوله: مع إظهار الطالب**) أي: سواء كان عالياً في نفس الأمر أو لا اهـ. (**قوله: وإظهار الطالب**) أي: كقول الخادم لسيده: أعطني درهماً فهو دعاء اهـ. (**قوله: فالتماس**) أي: يسمى التماساً كقول بعض الخدمة لبعض: أعطني عمامتي اهـ. (**قوله: وقعا**) بألف الإطلاق اهـ (**قوله: والغرض من التقسيم بيان الخبر... الخ**) أي: فذكر غير الخبر من الطلب وأقسامه والنسب الخمس استطرادي، وأقول: هذا غير ظاهر، أما أوّلاً فلأن المصنف قد ميز الخبر في باب القضايا بأتمّ من تمييزه له هنا، لأنه ذكر هنا تعريفه، وأنه يرادف القضية، فلو كان ذكر هذا الفصل لأجل تمْييزه لاستغنى عنه بتمييزه هناك، وأما ثانياً فلأنه لا يظهر أن ذكر النسب الخمس السابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد والتتبع، وإن ظهر أن ذكر الطلب وأقسامه على سبيل الاستطراد والتتبع اهـ صبان. (**قوله: الكلي**) هو ما **أفهم** الاشتراك، والجزئي هو ما لم يفهم الاشتراك اهـ.

فَصْلٌ
في بَيَانِ الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ

الْكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ كَكُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ

فصل
في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

(**الكل حكمنا على المجموع**) أي: على جملة الأفراد من حيث كونها مجموعة بحيث لا ينتقل فرد منها بالحكم، كقولنا: كل بني تميم يحملون الصخرة العظيمة، أي: هيئتهم المجتمعة من الأفراد، لا كل فرد منهم على حدته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧] فإنه حكم بالحمل على الهيئة المركبة من كل من الثمانية مجتمعين، لا على كل منهم باستقلاله، ومثل المصنف الحكم على المجموع بقوله: (**ككل ذاك ليس ذا وقوع**) وهو معنى الحديث المروي من قوله ﷺ: «**كل ذلك لم يكن**» حين قال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة، أم نسيت؟ وكون الحديث من باب الكل يقتضي أن يكون المقصود نفي القصر والنسيان مجتمعين، لا نفي كلّ على حدته، وهذا تأويل مرجوح. والراجح أن المقصود نفي كل من القصر والنسيان على حدته، فيكون سلباً كلياً، لأن السؤال: بأم، عن أحد الأمرين لطلب التعيين، فجوابه: إما بالتعيين، وإما بنفي كل منهما لا بنفي اجتماعهما، لأن السائل لم يعتقد الاجتماع، وإنما اعتقد ثبوت واحد منهما، ولأنه قد روى أنّ ذا اليدين قال له: بل بعض ذلك قد كان، وهذا إنما يناقض

(**قوله: فوقهم**) أي فوق الثمانية فهو من عود الضمير على متأخر لفظاً متقدم رتبة، أي: حال كونه فوق الثمانية يوم القيامة لثقله حينئذٍ بخلاف الدنيا فإن الحامل له أربعة اهـ. (**قوله: ثمانية**) أملاك، وقيل: ثمانية صفوف اهـ (**قوله: وهو معنى الحديث**) وأما لفظه فقال أبو هريرة، رضي الله عنه: «**صلى بنا رسول الله ﷺ، صلاة العصر فسلم من ركعتين، فقام ذو اليدين فقال: يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال رسول الله ﷺ: «كل ذلك لم يكن»**، فقال ذو اليدين: بل بعض ذلك قد كان، فقال رسول الله ﷺ: «**أصدق ذو اليدين**»؟ فقال الناس: نعم، فقام رسول الله ﷺ فصلى اثنتين أخريين، ثم سلم ثم كبر فسجد سجوده أو طول ثم رفع» اهـ. قال بعضهم: فإن قلت: إن المعصية لا تقع من الأنبياء لا عمداً ولا نسياناً، والسلام من ركعتين معصية وقعت نسياناً. فالجواب: أن محل ذلك ما لم يترتب على وقوعها حكم شرعي، وهنا ترتب، وهو السجود، ودلالة الفعل أقوى، والنسيان إنما يستحيل على الأنبياء إذا كان من الشيطان، وهذا النسيان من الله تعالى لا دخل للشيطان فيه اهـ (**قوله: كل ذلك**) اسم الإشارة راجع إلى ما ذكره ذو اليدين من قصر الصلاة والنسيان اهـ وقوله: ذو اليدين، لقب به الصحابي المذكور لطول يديه، واسمه الخرباق بن عمرو، بخاء معجمة مكسورة فراء ساكنة فموحدة فقاف. اهـ (**قوله: والراجح**) أي: فهو من باب الكلي (**قوله: بنفي كل منهما**) أي: على حدته

وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا
وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّهْ وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

نفي كل منهما لا نفي اجتماعهما، لما تقرّر من أن الموجبة الجزئية إنما تناقض السالبة الكلية، ولأن القاعدة الغالبة أن: كلا، إذا تقدّمت على النفي كان الكلام من عموم السلب، وكل متقدّمة هنا في: كل ذلك لم يكن، فيكون السلب عاماً لكل فرد بحسب الظن لا بحسب الواقع فلا كذب، وحينئذٍ تمثيل المصنف للكل بهذا المثال غير صحيح، (**وحيثما لكل**) أي: على كل (**فرد حكماً. فإنه**) أي: الحكم أو القضية، وذكر الضمير لتأوّلها بالقول: (**كلية قد علما**) نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] ولا إله إلا الله، (**والحكم للبعض**) أي: عليه (**هو الجزئية**) نحو: بعض الإنسان كاتب، وليس بعض الإنسان بكاتب (**والجزء معرفته جليه**) أي: ظاهرة، فهو ما تركب منه ومن غيره كل كالحيوان، فهو جزء بالنسبة للإنسان لتركبه منه ومن الناطق، ويسمى ذلك جزءاً طبيعياً، وكالسقف بالنسبة إلى البيت لتركبه منه ومن الجدران، ويسمى ذلك جزءاً مادّياً.

(**قوله: من عموم السلب**) أي: عمومه لجميع أفراد الموضوع، بخلاف تقدم النفي على كل فلسلب العموم، أي: عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع، وسلب العموم صادق بالثبوت للبعض وهو الغالب، وبعدم الثبوت أصلاً، لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع اهـ صبان. (**قوله: تمثيل**) مبتدأ (**قوله: غير صحيح**) خبر له (**قوله: غير صحيح**) أي: بل هو من باب الكلية، وهي القضية المحكوم فيها على كل فرد كقولك: كل إنسان قابل للفهم، ومنه هذا الحديث اهـ سحيمي.

(**قوله: كلية**) ومثل للكلية بمثالين، والجزئية بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق فيما ذكر بين الإيجاب والسلب اهـ صبانٍ (**قوله: كل نفس... الخ**) هو على ظاهره إن كان مثالاً للكلية بمعنى القضية، والمراد الحكم في كل نفس... الخ إن كان مثالاً للكلية بمعنى الحكم، ومثل ذلك يقال في (**قوله: نحو بعض الإنسان... الخ**)، وفي كلامه إشارة إلى أن الكلية والجزئية كما يطلقان اصطلاحاً على الحكم يطلقان كذلك على القضية المشتملة عليه اهـ صبان. (**قوله: ولا إله إلا الله**) فيه جرى على أن هذه القضية سالبة كلية وأنها من باب عموم السلب، أي: عمومه لجميع أفراد الإله غير الذات العلية المستثناة استثناءً متصلاً لدخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع، لأنه موضوع لما يعمّ المستثني وغيره، وإن كان خارجاً منه بحسب الإرادة لإرادة المتكلم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الإلهية المنفية بقرينة الاستثناء، فيكون من العامّ الذي أريد به الخصوص فاندفع ما قيل: إنه يلزم المتكلم بهذه الجملة الكفر ثم الإيمان، ويؤيد هذا التحقيق ما قرروه في نحو: لزيد عليّ عشرة إلّا واحداً، من أنه أريد بعشرة تسعة مجازاً بقرينة: إلّا واحداً، لئلا يلزم التناقض، فاحفظ ذلك، واسم: لا، هو: إلّه، بمعنى: المعبود بحق في نفس الأمر وخبرها محذوف: أي موجود أو ممكن بالإمكان العام، والاقتصار على الوجود على الأول لأنه محل النزاع بين الموحدين والمشركين لا لجواز إله غيره تعالى، والله، إما مرفوع على البدلية من الضمير في الخبر، ولا ضرر في تخالف البدل والمبدل منه إثباتاً ونفياً، أو من إله باعتبار محله قبل دخول الناسخ بناء على ما ذهب إليه جماعة من النحاة أنه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء الطالب له كالابتداء، وإما منصوب على الاستثناء من الضمير في الخبر، لا على البدلية من اسم: لا، لئلا يلزم عمل: لا، في المعرفة سواء قلنا: العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، أو قلنا: العامل فيه مثله مقدراً كما هو الأصح، والقصر من قصر الصفة على الموصوف قصر إفراد، لأن هذه الجملة الشريفة للرد على معتقدي الشركة اهـ صبان.

فَصْلٌ
في المُعَرِّفاتِ

مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قُسِمْ حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ
فالحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا
وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا
وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

فصل
في المعرّفات

جمع معرّف، ويسمى تعريفاً لتعريفه المخاطب بالماهية، وقولاً شارحاً لشرحه الماهية، (**معرّف**) مبتدأ حذفت منه أل للوزن (**على ثلاثة قسم**) والمعنى: المعرّف منقسم على ثلاثة أقسام: **الأوّل**: (**حد**) وهو تام وناقص كما سيأتي (**و**) **الثاني**: (**رسمي**) ويسمى: رسماً، وهو أيضاً تام وناقص (**و**) **الثالث**: (**لفظي**) أي: تعريف لفظي منسوب للفظ المطلق، وهو من نسبة الخاص إلى العام، وقوله: (**علم**) تكملة للبيت، ثم بين الثلاثة بقوله، (**فالحد**) التام (**بالجنس**) القريب (**وفصل**) قريب (**وقعا**) نحو: الإنسان حيوان ناطق (**والرسم**) التام (**بالجنس**) القريب (**وخاصة**) بتخفيف الصاد للوزن، شاملة لازمة (**معا**) أي: حالة كونهما مجتمعين كالحيوان الضاحك بالقوّة في تعريف الإنسان، وسمي التعريف الأوّل: حدًّا، لأن الحد هو المنع، وهو مانع من دخول أفراد غير المعرّف فيه، ويسمى التعريف الثاني: رسماً، لأن الرسم هو الأثر، والخاصة أثر من آثار المعرف، (**وناقص الحد بفصل**) وحده، كالناطق في تعريف الإنسان (**أو**) بفصل (**معا. جنس بعيد لا قريب وقعا**) كالجسم الناطق في تعريف الإنسان، (**وناقص الرسم**) أي: الرسم الناقص (**بخاصة فقط**) كالضاحك في تعريف الإنسان (**أو**) بخاصة (**مع جنس أبعد**) بالصرف للضرورة (**قد ارتبط**) ذلك الجنس الأبعد بالخاصة، كالجسم الضاحك في تعريف الإنسان، (**وما بلفظي لديهم شهرا**)

(**قوله: فصل**) لما قدم المصنف الكلام على مبادئ التصوّرات وعلى الكليات الخمس شرع يتكلم على مقاصدها وهي المعرّفات (**قوله: والثالث لفظي**) أي: كتعريف البرّ بالقمح (**قوله: من نسبة... الخ**) أي: من نسبة المقيد للمطلق ليناسب كلامه قبله اهـ (**قوله: فالحدّ... الخ**) الحدّ في اللغة المنع، وهو لكونه مشتملاً على الذاتيات مانع من دخول الغير فيه اهـ. ويشترط في تمام الحدّ تقديم الجنس على الفصل اهـ (**قوله: شاملة**) أي: الخاصة اهـ (**قوله: كونهما**) أي: الجنس والخاصة الشاملة اللازمة اهـ. (**قوله: الحدّ هو المنع**) أي: لغة (**قوله: كالجسم**) الأولى كالجوهر لأن الجسم جنس متوسط كما تقدم. (**قوله: كالجسم**) فيه

وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا
وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا مُنْعَكِساً وَظَاهِراً لَا أَبْعَدَا
وَلَا مُسَاوِياً وَلَا تَجَوُّزَا بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحِرْزَا
وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا
وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

أي: والتعريف الذي اشتهر عند المناطقة باللفظي هو: **(تبديل لفظ)** لفظ **(رديف)** للمعرف **(أشهرا)** منه، وذلك كقولنا في تعريف البر: هو القمح، فإنه مرادف للبر وأشهر منه لشهرة استعماله في ألسنة العامة والخاصة. **(وشرط كلّ)** أي: من الحد والرسم **(أن يرى مطردا)** أي: كلما وجد التعريف وجد المعرّف فيكون مانعاً من دخول أفراد غير المعرف فيه، و**(منعكساً)** أي: كلما وجد المعرف وجد التعريف فيكون جامعاً لأفراد المعرف، لا يخرج عنه منها شيء، فلا يجوز تعريف الإنسان بالحيوان لدخول غيره فيه، فليس بمانع، ولا تعريفه بالحيوان الكاتب بالفعل لخروج أفراد غير الكاتب عنه فليس بجامع **(و)** أن يرى **(ظاهراً)** أي: واضحاً **(لا أبعدا)** أي: أخفى من المعرف كتعريف النار بأنها جسم كالنفس. **(ولا مساوياً)** للمعرف في الخفاء كقولنا في تعريف المتحرك: هو ما ليس بساكن **(ولا)** أن يرى التعريف **(تجوّزاً)** بضم الواو، أي لفظ تجوز أي: لفظاً مجازياً، ومحل امتناع المجاز إذا كان **(بلا قرينة)** معينة للمراد **(بها)** أي: بتلك القرينة **(تحرزا)** بالبناء للمجهول، يعني: محل امتناع التعريف بالمجاز إذا كان خالياً عن القرينة المعينة للمراد التي يحترز بها عن إرادة غير المراد، كتعريف العالم بأنه: بحر يدخل الحمام أو يصلي ويصوم فيمتنع لالتباس المراد بغيره، فإن كان مع المجاز قرينة تعين المراد كقولنا في تعريف البليد: حيوان ناهق يدخل الحمام ويصلي، جاز التعريف به، **(ولا)** يكون التعريف **(بما)** أي: بلفظ **(يدرى)** أي: يعلم معناه **(بمحدود)** أي: معرّف يتوقف معرفة ذلك التعريف على معرفة المعرف لأداء ذلك إلى الدور فيمتنع، كتعريف العلم بأنه معرفة المعلوم، مع أن المعلوم تتوقف معرفته على معرفة العلم لاشتقاقه منه، وأجيب: بأن المعلوم مراد منه الذات بقطع النظر عن وصفها بالمعلومية، فكأنه قيل: العلم إدراك الشيء **(ولا. مشترك من القرينة خلا)** أي: ولا يكون التعريف بلفظ مشترك خال من القرينة المعينة للمراد كتعريف الشمس بأنها عين، ومحل امتناع المشترك ما لم يرد جميع المعاني الموضوع لها كتعريف القضية بأنها قول يحتمل الصدق والكذب مع أن القول مشترك بين الملفوظ والمعقول، لكن لما أريد كل منهما صح التعريف، **(وعندهم)** الظرف خبر مقدم **(من جملة المردود)** جار ومجرور في محل الحال من الضمير المستتر في

ما تقدم **(قوله: فيكون)** أي: التعريف **(قوله: لا يخرج عنه)** أي: عن التعريف. **(قوله: منها)** أي من أفراد المعرف **(قوله: فلا يجوز)** تفريع على مفهوم الشرط في قوله: وشرط كل... الخ اهـ. **(قوله: وأن يرى)** أي: التعريف **(قوله: كتعريف)** هذا تمثيل للخالي من القرينة **(قوله: فيمتنع)** أي: التعريف **(قوله: لالتباس المراد... الخ)** لأن البحر الجاري يشمل العالم والكريم اهـ **(قوله: بمحدود)** أي: من محدود اهـ **(قوله: لاشتقاقه)** أي: المعلوم **(قوله: منه)** أي: من العلم **(قوله: الذات)** أي: ذات المعلوم **(قوله: عن وصفها)** أي: وصف الذات.

وَلَا يَـجُـوزُ فـي الـحُـدُودِ ذِكْـرُ أَوْ وَجَـائِـزٌ فـي الـرَّسْـمِ فَـاذْرِ مَـا رَوَوْا

الخبر، أو عندهم ظرف متعلق بالمردود، ومن جملة المردود هو الخبر، والمبتدأ قوله: (**أن تدخل**) لتأوّله بمصدر منسبك من أن وما دخلت عليه (**الأحكام في الحدود**) والمعنى على الإعراب الأول: ودخول الأحكام في التعاريف كائن عندهم حالة كونه من جملة المردود، أي: الممتنع، وعلى الثاني: ودخول الأحكام في التعاريف كائن من جملة المردود عندهم، أي: المناطقة، وخصهم بالذكر لأنهم الباحثون عن ذلك، ودخول الحكم في التعريف كقولهم: الفاعل هو الاسم المرفوع، فالرفع حكم من أحكام الفاعل، والحكم على الشيء متوقف على تصوره، فإذا أخذ الحكم جزءاً في التعريف توقف المعرف عليه وحصل الدور الذي هو توقف كل من الشيئين على الآخر، (**ولا يجوز في الحدود**) الحقيقية (**ذكر أو**) التي للتقسيم، لأن الماهية المحدودة شيء معين لا يتنوع (**وجائز**) أي: وذكر: أو، التقسيمية جائز (**في الرسم**) أي: التعريف الرسمي كقولهم في تعريف المعرف للشيء: هو ما يقتضى تصوره أو امتيازه عن غيره، واحترزنا بأو التي للتقسيم عن التي للشك أو التشكيك، فلا يجوز دخولها في الحدود ولا في الرسوم، وقوله: (**فادر ما رووا**) تكملة للبيت. هذا.

(**قوله: وحصل الدور**) أقول: لا دور من أصله لأن المحكوم عليه بالحكم المذكور في التعريف ليس هو المعرف، بل المأخوذ جنساً في التعريف ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع في مثال: الشارح هو الاسم لا الفاعل، فالحكم بالرفع إنما يتوقف على تصور مطلق الاسم لا على تصور خصوص الفاعل حتى يلزم الدور اهـ صبان (**قوله: أو التي للتقسيم**) اقتصر عليها لأنها التي وقع فيها التفصيل فمنعت في الحدّ وأجيزت في الرسم. أما التي للشك أو الإبهام فممنوعة مطلقاً اهـ صبان. (**قوله: هو ما يقتضي**) هو: أي المعرف (**قوله: تصوره**) أي: المعرف أيضاً.

بـــابُ
الْقَضَايا وَأَحْكامِهَا

مَـا احْـتَـمَـلَ الـصِّـدْقَ لِـذَاتِـهِ جَـرَى بَـيْـنَـهُـمُ قَـضِـيَّـةً وَخَـبَـرَا

بـــاب
في القضايا وأحكامها

القضايا جمع قضية، من القضاء وهو الحكم لاشتمالها عليه، وأحكامها، بالجر عطف على القضايا، والمراد بالأحكام: التناقض والعكس، (ما) أي: اللفظ الذي (احتمل الصدق) والكذب (لذاته جرى. بينهم) أي: المناطقة (قضية وخبرا) أي: يسمى بهذين الاسمين، فخرج بقوله: ما احتمل الصدق والكذب ما لا يحتملهما من الإنشاآت كاضرب فلا يسمى قضية ولا جزءاً،

(قوله: باب في القضايا) لما فرغ المصنف من مبادئ التصوّرات ومقاصدها، شرع يتكلم على مبادئ التصديقات وهي القضايا اهـ سحيمي.

(قوله: لاشتمالها عليه) لأنه جزء منها. لكن الحكم هنا بمعنى النسبة بين الطرفين لأنه هو الجزء من القضية لا بمعنى الإيقاع والانتزاع، أي: إدراك الوقوع وعدم الوقوع لأن هذا ليس جزءاً منها، بل هو قائم بنفس المدرك اهـ (قوله: التناقض) هو اختلاف القضيتين إيجاباً وسلباً (قوله: والعكس) هو قلب جزأي القضية بجعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً اهـ. (قوله: أي اللفظ) الصادر من اللسان أو الملحوظ في الذهن لأجل أن يشمل التعريف القضية الملفوظة: كزيد قائم، والقضية المعقولة كالقول المعقول وهي النتيجة (قوله: قضية) وتسمى دعوى إن افتقرت إلى دليل اهـ (قوله: الصدق) لم يذكر المصنف الكذب لقبحه، والعلم به، وتأدباً في حق كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، وهذا مخرج لنحو: زيد وعمرو اهـ (قوله: قضية وخبراً) في التلويح: اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية، ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبراً، ومن حيث إفادته الحكم: إخباراً، ومن حيث كونه جزءاً من الدليل: مقدمة، ومن حيث يطلب بالدليل: مطلوباً، ومن حيث يحصل من الدليل: نتيجة، ومن حيث يقع في العلم ويُسأل عنه: مسألة. فالذات واحدة، واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اهـ. قال الغنيمي: هذا يدل على أن النتيجة اسم للفظ المركب، وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بأنه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، بأن المراد بالقول الآخر هو القول المعقول، إذ هو الذي يلزم وهو النتيجة بخلاف الملفوظ اهـ. وقد يقال: لا يعد في تسمية الملفوظ نتيجة باعتبار دلالته على المعقول اهـ صبان. (قوله: من الانشاآت) من أمر كاضرب، أو نهي كلا تضرب وغيرهما كالمركب تركيباً إضافياً نحو: غلام زيد فإنه يستلزم خبراً

ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَالثَّانِي
كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ

وخرج بقولنا: لذاته ما احتمل الصدق والكذب للازمه، كاسقني الماء، فإنه وإن احتمل الصدق والكذب، لكن للازمه الذي هو: أنا عطشان. لا لذاته، أي: مدلوله المطابقي الذي هو طلب السقي، ودخل في قولنا: ما احتمل الصدق لذاته، المقطوع بصدقه من الأخبار كخبر اللّه وخبر رسوله، فإنه إنما قطع بصدقه بالنظر لقائله لا بالنظر لذاته، ودخل أيضاً المقطوع بكذبه من الأخبار نحو: الجزء أعظم من الكل، فإنه وإن قطع بكذبه إنما هو لتحقق خلافه بضرورة العقل، **(ثم)** للترتيب الذِّكري **(القضايا)** جمع قضية **(عندهم)** أي: المناطقة **(قسمان)**: **الأول**: **(شرطية)** وهي ما ليس طرفاها مفردين، ولا في قوّتهما نحو: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، وإن جئتني أكرمتك. والشرطية منسوبة إلى الشرط وهو إرادة التعليق نحو: كلما وإن في المثالين، **والثاني**: **(حملية)** وهي ما كان طرفاها مفردين نحو: زيد قائم، أو في قوّتهما نحو: زَيد قام أبوه، فالجملة الواقعة خبراً في تأويل مفرد، والحملية نسبة إلى الحمل باعتبار طرفها المحكوم به، لأنه يسمى محمولا تشبيهاً له بالشيء الذي حمل على غيره **(و)** القسم **(الثاني)** وهو الحملية قسمان، **(كلية)** وأراد بها ما موضوعها كلي، سواء كانت مسوّرة بسور كلي أو جزئي، أو مهملة من السور نحو: الإنسان حيوان، ليصح التقسيم الآتي، و**(شخصية)** وهي ما موضوعها معين، وتسمى

وهو: زيد له غلام اهـ **(قوله: الذي هو أنا عطشان)** اعترض بأن الأولى أن يجعل اللازم: أنا طالب للماء، أو المخاطب مطلوب منه الماء، أو الماء مطلوب لاستغنائه عن اعتبار القرينة، إذ كل إنشاء يستلزم لذاته خبراً من غير افتقار إلى قرينة كما رأيت اهـ صبان. **(قوله: بالنظر لقائله)** أو المعلوم صدقه بضرورة العقل نحو: الواحد نصف الاثنين **(قوله: المقطوع بكذبه من الأخبار)** بالنظر لقائله أيضاً كخبر مسيلمة الكذاب في دعواه النبوّة، أو بالعقل كمثال الشارح، أو كالواحد نصف الاثنين، وهذا معنى قول الشارح بضرورة العقل اهـ صبان **(قوله: شرطية)** سميت بذلك لوجود أداة الشرط فيها لفظاً أو تقديراً ليشمل المنفصلة، فإن قولنا: إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، في قوّة قولنا: إن كان العدد زوجاً لم يكن فرداً، وإن كان فرداً لم يكن زوجاً اهـ صبان، **(قوله: وهي ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوّتهما)** يرد عليه أن الشرطية مؤلفة من مفردين في القوّة، فإنها إذا كانت متصلة في قوّة هذا ملزوم لذاك، وإذا كانت منفصلة في قوة هذا معاند لذاك، وحينئذٍ يرد على تعريف الحملية أن الشرطية داخلة فيه فيكون غير مانع، وما أجيب به عن ذلك غير ناهض، فلو قال: القضية إن حكم فيها بإسناد شيء لشيء أو رفعه عنه فهي حملية، أو بتعليق شيء على شيء أو رفعه فهي شرطية متصلة، أو بمعاندة شيء لشيء أو رفعه فهي شرطية منفصلة، وسكتوا عن ذكر الأفراد والتركيب لكان أسلم وأوضح أفاده في كبيره اهـ صبان. **(قوله: باعتبار طرفها)** أي: الأخير في التركيب الطبيعي، وإن كان متقدماً لفظاً وهو المحمول، ونسبت إليه دون الموضوع لأنه محط الفائدة اهـ. **(قوله: بسور كلي)** ويقال لها حينئذٍ: قضية حملية كلية، كقولك: كل إنسان حيوان، وقوله: أو جزئي: أي بسور جزئي، ويقال لها حينئذ: قضية حملية جزئية كقولك: بعض الحيوان إنسان، وقوله: أو مهملة من السور، كقولك: الإنسان حيوان،

وَالسُّورُ كُلِّيًا وَجُزْئِيًا يُرَى ... وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى
إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا ... شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٍ جَلَا
وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِبَهْ ... فَهْيَ إِذَنْ إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

مخصوصة: كزيد كاتب (و) القسم (**الأوّل**) من الحملية (**إما مسوّر**) بالسور الكلي أو الجزئي (**وإما مهمل**) أي: خال عن السور، (**والسور كلياً**) إن دلّ على الإحاطة بجميع أفراده (**وجزئياً**) إن دلّ على الإحاطة ببعضها (**يرى**) أي: يعلم (**وأربع أقسامه**) أي: أقسام السور أربعة (**حيث جرى**) أي: وقع لأنه إما سور إيجاب كلي أو جزئي، أو سور سلب كلي أو جزئي، كما أشار إلى ذلك بقوله: (**إما بكل**) نحو: كل إنسان حيوان (**أو ببعض**) نحو: بعض الإنسان كاتب، (**أو بلا شيء**) نحو: لا شيء من الإنسان بحجر (**وليس بعض**) الواو بمعنى أو نحو: ليس بعض الحيوان بإنسان، وقوله: (**أو شبه**) عطف على كل، وقوله: (**جلا**) أي: أظهر السور الإحاطة بجميع الأفراد أو ببعضها، فشبه كل جميع، وعامة نحو: جميع الإنسان حيوان، وعامة الإنسان حيوان، وشبه بعض فريق نحو: فريق من الإنسان كاتب، وشبه: لا شيء لا أحد ولا ديار نحو: لا أحد من الإنسان بفرس، وشبه ليس بعض ليس كل، فهي من أسوار السلب الجزئي لأنها رفع للإيجاب الكلي نحو: ليس كل حيوان بفرس، وقوله: (**وكلها**) أي: جميع القضايا الشخصية والكلية المسورة بالسور الكلي، والمسورة بالسور الجزئي، والمهملة (**موجبة وسالبة. فهي إذا**) أي: إذا علمت ما سبق من كونها موجبة وسالبة (**إلى الثمان آيبه**) أي: راجعة، وهي، الشخصية الموجبة، نحو: زيد كاتب، والسالبة، نحو: زيد ليس بكاتب، والكلية الموجبة نحو: كل إنسان حيوان، والسالبة نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، والجزئية الموجبة نحو: بعض الإنسان كاتب، والسالبة نحو: بعض الإنسان ليس بكاتب، والمهملة الموجبة نحو: الحيوان إنسان، والسالبة نحو: الحيوان ليس بإنسان، والمهملة في قوة الجزئية، فلذلك صدق قولنا: الحيوان إنسان، والحيوان ليس بإنسان، لأنه في قوّة قولنا: بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان. واعلم أن للقضية ثلاثة أجزاء، أشار إلى اثنين منها بقوله: (**والأول**) في الرتبة وهو المحكوم عليه، وإن ذكر آخراً

ويقال لها حينئذٍ: قضية حملية مهملة أو شخصية، وهي ما موضوعها معين مشخص كقولك: زيد كاتب، وعلى كل إما موجبة أو سالبة فتبلغ حينئذٍ ثمانية صور، وهذا حاصل ما ذكره متناً وشرحاً اهـ. (**قوله: نحو الإنسان... الخ**) تمثيل للموضوع الكلي اهـ (**قوله: الكلي**) أي: كقولك: كل إنسان حيوان، وقوله الجزئي: أي: مسورة بسور جزئي كقولك: بعض الحيوان إنسان (**قوله: أي خال**) كقولك: الإنسان حيوان (**قوله: إما سور إيجاب**) ككل إنسان حيوان، وقوله: أو جزئي، أي: كبعض الحيوان إنسان. (**قوله: سلب كلي**) أي: كلا شيء من الإنسان بحجر، وقوله: أو جزئي، أي: كليس بعض الإنسان بكاتب. (**قوله: نحو لا شيء... الخ**)، وتسمى القضية بهذا الاعتبار: مسورة وكلية اهـ. (**قوله: ليس بعض... الخ**) وتسمى القضية بهذا الاعتبار أيضاً مسورة جزئية، وإلى بقية الأسوار أشار بقوله: أو شبه جلا اهـ. (**قوله: بجميع الأفراد**) أي: إن كان كلياً، أو ببعضها، أي: إن كان جزئياً (**قوله: أي جميع القضايا**) أي الأربعة وهي: الشخصية والكلية والجزئية والمهملة اهـ (**قوله: والكلية**) أي: ما موضوعها كلي. وقوله: بالسور الجزئي

وَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ فِي الْحَمْلِيَّهْ ... وَالآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ
وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ ... فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ
أَيْضاً إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ ... وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَهْ
جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي ... أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الاِتِّصَالِ

(**الموضوع**) أي: الجزء المحكوم عليه سمي موضوعاً تشبيهاً له بشيء وضع ليحمل عليه: كزيد، من قولنا: زيد قائم، أو: قام زيد، فزيد موضوع في المثالين، وإن كان مؤخراً في الثاني (**بالحملية**) أي: فيها، (**والآخر**) في الرتبة، وإن ذكر أوّلاً هو (**المحمول**)، سمي: محمولاً لأنه محكوم به، فشبه بالسقف الذي حمل على الجدار مثلاً، وقوله: (**بالسويه**)، أي: حالة كونهما مستويين، أي: مصطحبين في الذكر، فلا يذكر أحدهما إلا مع الآخر، **والجزء الثالث**: من القضية هو النسبة، أي: ثبوت المحمول للموضوع كثبوت القيام لزيد مثلاً، ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة لدلالته على النسبة الرابطة بين الجزءين، والرابطة: إما غير زمانية كهو في قولنا: زيد هو قائم، أو زمانية ككان في قولنا، كان زيد قائماً، ولم يذكر المصنف الرابطة لعدم لزومها في القضية، إذ كثيراً ما يستغنى عنها في لغة العرب بالإعراب، والرابط اللفظي، وتسمى القضية الحملية عند عدم الرابطة، ثنائية لتركبها من جزءين، وعند ذكر الرابطةِ ثلاثية لتركبها من ثلاثة أجزاء. (**وإن على التعليق فيها**) أي: القضية (**قد حكم**) أي: حكم بالتعليق، أي: ربط إحدى القضيتين بالأخرى كقولنا: كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً. (**فإنها شرطية**) لاشتمالها على أداة الشرط: أي الرابط، لتشمل المنفصلة نحو: العدد إما زوج أو فرد، وأن القضية مشتملة على أداة

هي الجزئية (**قوله: والأول**) أي: وللقضية ثلاثة أجزاء: فالجزء الأول... الخ اهـ. (**قوله: والآخر**) أي: والجزء الآخر بكسر الخاء (**قوله: كونهما**) أي: المحمول والموضوع (**قوله: والجزء الثالث من القضية... الخ**) اعلم أن للقضية جزءين آخرين غير الموضوع والمحمول، وهما النسبة التي هو تعلق أحد الطرفين بالآخر ثبوتاً أو انتفاءً، ووقوع تلك النسبة أو لا وقوعها، والرابطة تدل على الوقوع واللاوقوع مطابقة، وعلى النسبة المتقدمة التزاماً لاستلزام وقوع النسبة أو لا وقوعها دون العكس، فالجزآن من القضية أدياً بعبارة واحدة طلباً للاختصار، كذا في شرح الشمسية اهـ صبان. (**قوله: ككان**) مثلها سائر الأفعال الناسخة (**قوله: وإن على التعليق... الخ**) لما تكلم المصنف على القضية الحملية شرع يتكلم على القضية الشرطية لأن الأولى جزء الثانية، والجزء مقدم على الكل، وهي ما تركبت من جزئين ربط أحدهما بالآخر بأداة شرط نحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو عناد نحو: العدد إما زوج وإما فرد، والأولى تسمى: شرطية متصلة، والثانية تسمى: شرطية منفصلة، وأول كل منهما يسمى: مقدماً، والثاني: تالياً اهـ سحيمي. (**قوله: ربط إحدى القضيتين... الخ**) أي: وليس المراد بالتعليق توقيف شيء على شيء لعدم شموله المنفصلة (**قوله: شرطية**) سميت شرطية لوجود حرف الشرط فيها لفظاً أو تقديراً، فدخلت المنفصلة. لأن قولنا: العدد إما زوج وإما فرد، في قوة قولنا: إن كان العدد زوجاً فلا يكون فرداً، وإن كان فرداً فلا يكون زوجاً اهـ (**قوله: على العناد**) أي: التنافي (**قوله: وتنقسم**

مَـا أَوْجَـبَـتْ تَـلَازُمَ الـجُـزْأَيْـن وَذَاتُ الانْـفِـصَـال دُونَ مَـيْـنِ
مَـا أَوْجَـبَـتْ تَـنَـافُـراً بَـيْـنَـهُـمَـا أَقْـسَـامُـهَـا ثَـلَاثَـةٌ فَـلْـتُـعْـلَـمَـا

الرابط وهي إما الدالة على العناد بين الزوجية والفردية (**وتنقسم**) القضية الشرطية، (**أيضاً إلى شرطية متصلة**) كقولنا: كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً، وكلما كان الإنسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً، سميت بذلك لاتصال طرفيها: أي اجتماعهما في الوجود (**ومثلها**) بالجر عطف على مجرور إلى (**شرطية**) بدل منه (**منفصلة**) وذلك كقولنا: العدد إما زوج أو فرد، فهذه قضية شرطية منفصلة لانفصال طرفيها، وتعاندهما لعدم اجتماعهما في الوجود، وقوله: (**جزآهما**) أي: جزآ القضيتين المتصلة والمنفصلة. **الأول**: منهما في الرتبة أو في الذكر (**مقدم**) لتقدم رتبته في المتصلة، وتقدم ذكره في المنفصلة (**و**) **الثاني**: في الرتبة أو الذكر (**تالي**) لتلوه، أي: تبعيته، لأنه جواب في المتصلة رتبته التأخير ولتأخره في الذكر في المنفصلة (**أما بيان**) القضية الشرطية (**ذات الاتصال**) أي: المتصلة فهي، (**ما**) أي: القضية التي (**أوجبت**) أي: اقتضت (**تلازم**) أي: تصاحب (**الجزءين**) المقدم والتالي في الوجود لزوماً بأن كان لعلاقة، أو اتفاقاً بأن كان لا لعلاقة فشمل الاتفاقية (**و**) القضية (**ذات الانفصال**) حال كونها (**دون مين**) أي: كذب، (**ما**) أي: القضية التي (**أوجبت**) أي: اقتضت (**تنافراً**) أي: تعانداً وتنافياً (**بينهما**) أي: بين جزأيها في الصدق أو في الكذب أو فيهما (**أقسامها**) أي: القضية المنفصلة (**ثلاثة فلتعلما**) الفاء زائدة، واللام للأمر، وتعلم مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً في الوقف. **أحدها**: (**مانع جمع**) أي: قضية مانعة جمع بين طرفيها فلا يجتمعان في الوجود ويمكن ارتفاعهما، وتتركب من

القضية الشرطية أيضاً) كما انقسمت الحملية إلى ما مرّ اهـ (**قوله: كلما**) ظرف لكان في قوله: كان حيواناً، أي: كان حيواناً كلما كان هذا إنساناً اهـ. (**قوله: سميت بذلك... الخ**) وتسمى أيضاً: اتفاقية لاتفاق الطرفين في الصدق اهـ (**قوله: جزآ القضيتين**) أي: الجزء الأول والثاني من المتصلة والمنفصلة (**قوله: الأول**) أي: الجزء الأول (**قوله: والثاني**) أي: الجزء الثاني، وقوله: في الرتبة، أي: للمتصلة، وقوله: أو الذكر، أي: للمنفصلة. (**قوله: تصاحب الجزءين**) سواء كان تصاحبهما على وجه اللزوم وتسمى اللزومية، وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة، أي: لملاحظة علاقة بينهما توجب صدق قضية على تقدير صدق أخرى، وهي ما بسببه يستلزم المقدم التالي كالسببية بأن يكون المقدم سبباً، أي: علة في التالي نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو مسبباً عنه، أي: معلولاً له كما لو عكست هذا المثال بأن تقول: كلما كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة، فإن وجود النهار معلول لطلوع الشمس اهـ سحيمي. أو يكونا مسببين عن سبب آخر نحو: إن كان النهار موجوداً فالعالم مضيء، إذ وجود النهار وإضاءة العالم مسببان عن طلوع الشمس اهـ من الصبان. (**قوله: أو اتفاقاً بأن كان لا لعلاقة**) نحو: إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق، إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار، بل لمجرد اتفاق الطرفين في الصدق اهـ سحيمي، وقوله: لا لعلاقة، أي: لا لملاحظة علاقة اهـ. (**قوله: بينهما**) أي: المقدم والتالي. وقوله: في الصدق، أي: في الوجود، وقوله: أو في الكذب، أي: في الانتفاء. (**قوله: قضية مانعة جمع**) أي: قضية منفصلة مانعة جمع، وهي

مَـانِـعُ جَـمْـعٍ أَوْ خُـلُـوٍّ أَوْ هُـمَـا وَهْـوَ الـحَـقِـيـقِـيُّ الْأَخَـصُّ فَـاعْـلَـمَـا

الشيء والأخص من نقيضه كقولنا: هذا الشيء إما أسود أو أبيض، فالسواد والبياض لا يجتمعان في المحل الواحد، ويمكن ارتفاعهما، كأن يكون آخر (**أو**) بمعنى الواو، أي: **والثاني**: مانع (**خلو**) أي: قضية مانعة خلو عن طرفيها، فلا يمكن ارتفاعهما، ويمكن اجتماعهما، وتتركب من الشيء، والأعم من نقيضه كقولنا: هذا إما غير أسود أو غير أبيض، فيمكن اجتماعهما في الأحمر، ولا يمكن ارتفاعهما بأن يكون أسود أبيض معاً (**أو**) بمعنى الواو، أي: **والثالث**: مانع(**هما**) أي: الجميع، والخلو عطف على مانع، وأقام المضاف إليه مقام المضاف، أي: قضية مانعة جمع وخلو، فلا يمكن اجتماع طرفيها ولا يمكن ارتفاعهما، وتتركب من الشيء ونقيضه كقولنا: هذا إما حيوان أو غير حيوان، أو من الشيء والمساوي لنقيضه كقولنا: هذا العدد إما زوج أو فرد، فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في العدد المعين ولا يمكن ارتفاعهما، (**وهو**) أي: مانع الجمع والخلو (**الحقيقي**) لأن التعاند فيه بين الطرفين في الصدق والكذب، بخلاف ما قبله فإن العناد في أحدهما، وهو (**الأخص**) من الأولين لأن كل ما منع الجمع والخلو منع الجمع فقط ومنع الخلو فقط، فيلزم من وجود مانعة الجمع والخلو وجود كل من الآخرين، ولا يلزم من وجود منع الجمع وحده أو منع الخلو وحده منعهما معاً، وقوله: (**فاعلما**) كمل به البيت.

ما دلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم والتالي في الصدق؛ أي: الثبوت فقط اهـ سحيمي. (**قوله: ومانع خلو**) أي: لا تخلو عن أحد الطرفين وهي ما دلت على امتناع الخلو من طرفيها في الكذب فقط، أي: النفي، وإن جوزت الاجتماع نحو: زيد إما في البحر وإما أن لا يغرق، فيمكن الجمع بينهما بأن يكون في البحر ولا يغرق، ويمتنع خلوه عنهما بأن لا يكون في البحر بأن يكون في البر ويغرق اهـ سحيمي، وقوله: أي: قضية، أي: منفصلة مانعة خلو اهـ (**قوله: مانعهما**) أي: قضية شرطية منفصلة مانعة جمع ومانعة خلو اهـ (**قوله: وأقام المضاف إليه**) وهو الضمير المنفصل. وقوله: مقام المضاف، وهو مانع اهـ. (**قوله: فلا يمكن اجتماع طرفيها**) أي: كمانعة الجمع، وقوله: ولا يمكن ارتفاعهما، أي: كمانعة الخلو اهـ (**قوله: والمساوي لنقيضه**) لأن نقيض زوج فرد، وقوله: أو فرد مساوٍ لهذا النقيض اهـ (**قوله: الحقيقي**) أي: كمانعة الخلو كما تقدم اهـ (**قوله: لأن التعاند**) أي: التنافي، (**قوله: بين الطرفين... الخ**) كمانعة الجمع كقولنا: هذا الشيء إما أسود أو أبيض، فالسواد والبياض لا يجتمعان في المحل الواحد اهـ.

فَصْلٌ
فِي التَّنَاقُضِ

تَنَاقُضٌ خُلْفُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ وَصِدْقٍ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي

فصل
في التناقض

وقدمه على العكس لأنه يعم سائر القضايا، وهو لغة إثبات شيء ورفعه، واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله، (**تناقض**) مبتدأ والمسوغ إرادة مفهوم اللفظ (**خلف**) أي: اختلاف (**القضيتين في. كيف**) أي: إيجاب وسلب (**وصدق واحد**) أي: واحدة من القضيتين، والتذكير باعتبار كونها قولاً وكذب الأخرى (**أمر قفي**) أي: تبع دائماً.

والمعنى أن التناقض هو اختلاف القضيتين في الكيف، والحال أن صدق واحدة منهما وكذب الأخرى أمر لزم، فخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين نحو: زيد لا زيد، والمفرد والقضية نحو: زيد عمرو قائم، وبقولنا: في كيف، أي: إيجاب وسلب اختلاف القضيتين في الكلية والجزئية نحو: كل إنسان حيوان، بعض الإنسان حيوان، واختلافهما في الموضوع نحو: زيد قائم عمرو قائم، واختلافهما في المحمول، زيد قائم زيد جالس، وبقولنا: وصدق واحد أمر قفي،

(**قوله: في التناقض**) أي: في تعريف أحكام التناقض، أشار إلى التعريف بالبيت الأول. وإلى الأحكام ببقية الأبيات. (**قوله: وهو**) أي: التناقض. (**قوله: لغة**) أي: في الأصل (**قوله: إثبات شيء ورفعه**) شامل للتناقض بين المفردين كقولنا: إنسان لا إنسان، وللتناقض بين القضيتين اهـ صبان، (**قوله: إرادة مفهوم اللفظ**) وقال بعضهم: المسوغ التفصيل، أي: تفصيله فيما يأتي إلى تناقض بين شخصيتين وتناقض بين مهملتين إلى غير ذلك، لكن ما ذكره البعض فيه نظر لأن التفصيل المسوغ هو الذي يكون في جملة النكرة الواقعة، وهذا التفصيل من كلام آخر اهـ (**قوله: في كيف... الخ**) وأما الكم فهو الكلية والجزئية أو ما في حكمها وهو الإهمال، فإن المهملة في حكم الجزئية اهـ (**قوله: وكذب الأخرى**) أشار إلى أن في كلام المصنف اكتفاء، وأقول: يرد عليه أن الخبر حينئذٍ يصير غير مطابق لكونه مفرداً والمبتدأ متعدداً، ويجاب بأن المبتدأ ـ وإن تعدد لفظاً ـ واحد في الحقيقة، لأن المقصود مجموع صدق إحداهما وكذب الأخرى، أي: الهيئة المجتمعة منهما اهـ صبان (**قوله: دائماً**) يعني: أنه يكون أمراً مطرداً (**قوله: في الكيف**) أي: الإيجاب والسلب (**قوله: نحو زيد لا زيد**) اختلفا إيجاباً وسلباً، فإن مفهوم: زيد، إيجابي، ومفهوم: لا زيد، سلبي فاختلافها لا يسمى في الاصطلاح تناقضاً، لأن أهل هذا الفن لا غرض لهم أصالة في المفردات، فلهذا خص التناقض في اصطلاحهم بما بين القضايا، وكون اختلاف المفردين السابق لا يسمى اصطلاحاً تناقضاً هو ما صرّح به في الكبير، وفي كلام بعضهم ما يفيد أنه يسمى بذلك

فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ فَنَقْضُهَا بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ
وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ
فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ
وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

اختلاف قضيتين لا يلزم صدق أحدهما بل يجوز صدقهما أو كذبهما، **فالأول**: كقولنا، بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بإنسان، **والثاني**: كقولنا: كل حيوان إنسان لا شيء من الحيوان بإنسان.

(**فإن تكن**) أي: القضية (**شخصية**) نحو: زيد قائم (**أو مهملة**) نحو: الإنسان حيوان (**فنقضها بـ**)ـحسب (**الكيف أن تبدله**) أي: كيفها، فنقيض الأولى: زيد ليس بقائم، ونقيض الثانية: الإنسان ليس بحيوان، وهذا في المهملة ضعيف، والصحيح أن نقيض المهملة كلية تخالفها في الكيف، فنقيض الإنسان حيوان لا شيء من الإنسان بحيوان، (**وإن تكن**) أي: القضية (**محصورة**) أي: مسورة (**بالسور**) الكلي والجزئي (**فانقض**) أي: انقضها (**بضد سورها المذكور**) بعد تبديل كيفها، فحينئذٍ يتفرع على ذلك ما ذكره بقوله، (**فإن تكن موجبة كلية**) نحو: كل إنسان حيوان (**نقيضها سالبة جزئية**) نحو: ليس بعض الإنسان بحيوان، (**وإن تكن سالبة كلية**) نحو: لا شيء من الإنسان بفرس (**فنقضيها موجبة جزئية**) نحو: بعض الإنسان فرس.

اصطلاحاً، وإنما أخرجوه هنا من تعريف التناقض لأن الكلام هنا في أحكام القضايا، ولأنها مطمح نظرهم أصالة اهـ صبان. (**قوله: شخصية نحو... الخ**) أي: بأن كان موضوعها شخصاً معيناً اهـ (**قوله: أو مهملة**) أي: لم تسوّر بسور من الأسوار لا كلي ولا جزئي اهـ (**قوله: فنقضها... الخ**) أي بإبقاء المصدر على معناه بدون تأويل، أو نقيضها على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل، أو منقوضها على أنه بمعنى اسم المفعول، وهو الأشهر اهـ. (**قوله: الكيف**) أي: الإيجاب والسلب (**قوله: تبدله**) أي: بأن تبدله (**قوله: فنقيض الأولى**) أي: زيد قائم وقوله: ونقيض الثانية، أي: الإنسان حيوان. (**قوله: بالسور الكلي والجزئي**) أي: الموجب أو السالب، (**بضد سورها**) أي: فسور الإيجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي، وبالعكس، وسور السلب الكلي ضده سور الإيجاب الجزئي وبالعكس، يعني: أن السالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية، فالمراد بالعكس هنا عكس القاعدة المذكورة. أعني قول المصنف: فإن تكن موجبة... الخ: أي: ففي كلام المصنف اكتفاء اهـ صبان.

فَصْلٌ
فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِي

الْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّهْ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِيَّهْ
وَالْكَمُّ إِلَّا الْمُوجَبَ الْكُلِّيَّهْ فَعَوْضُهَا الْمُوجَبَةُ الْجُزْئِيَّهْ

فصل
في العكس المستوي

هو لغةً التبديل والقلب، واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله: **(العكس)** أي: المستوي، أي: المساوي للأصل، وهو احتراز عن عكس النقيض، وسيأتي، هو **(قلب جزأي)** أي: طرفي **(القضية)** بجعل الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً في الحملية، وبجعل المقدم تالياً والتالي مقدماً في الشرطية المتصلة حالة كونه **(مع بقاء الصدق)** في العكس، أي: إن كان الأصل صادقاً لزم صدق العكس **(و)** بقاء **(الكيفية)** التي كانت في الأصل، فإن كان الأصل موجباً فالعكس موجب، وإن كان سالباً فسالب، **(و)** مع بقاء **(الكم)** أي: إن كان الأصل كلياً فالعكس كلي، وإن كان جزئياً فجزئي، وسيأتي أمثلة ذلك، واستثنى المصنف من بقاء الكم قوله: **(إلَّا الموجب)** محذوف التاء للضرورة، أي: الموجبة **(الكلية)** فلا يبقى فيها الكم، بل تنعكس جزئية كما أشار إلى ذلك بقوله: **(فعوضها)** أي: المناطقة **(الموجبة الجزئية)** والمعنى أنه يشترط بقاء الكم في العكس، كما كان في الأصل إلّا في الموجبة الكلية نحو: كل إنسان حيوان، وكلما كان هذا إنساناً كان حيواناً، فلا يبقى فيهما الكم في العكس، بل تعكسهما جزئيتين فتقول في عكس الأولى: بعض الحيوان إنسان، وفي عكس الثانية قد يكون إذا كان هذا حيواناً كان إنساناً، ولا يصح

(قوله: في العكس) أي: في تعريفه وأحكامه **(قوله: والقلب)** عطف تفسير، وهو جعل السابق لاحقاً واللاحق سابقاً اهـ. **(قوله: واصطلاحاً ما ذكره المصنف... الخ)** وهو ثلاثة أقسام: عكس نقيض موافق، وعكس نقيض مخالف، وعكس مستوى، وهو الذي اقتصر عليه المصنف لأنه أكثر استعمالاً، ولذا قيده بقوله: المستوي اهـ صبان **(قوله: النقيض)** أي: الموافق والمخالف **(قوله: في الحملية)** مثاله فيها قولنا في عكس: كل إنسان حيوان بعض الحيوان إنسان اهـ صبان. **(قوله: في الشرطية)** مثاله فيها قولنا في عكس: كلما كان الشيء إنساناً كان حيواناً، قد يكون: إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً اهـ صبان. **(قوله: مع بقاء الصدق... الخ)** بمعنى أنه، لو فرض، وكان الأصل صادقاً كان العكس كذلك، لأن العكس لازم للقضية، وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم، وليس المراد صدقهما في الواقع، ولذا عبر بعضهم بالتصديق لأن التصديق لا يقتضي وقوع الصدق، اهـ صبان **(قوله: الكيفية)** أي: الإيجاب والسلب بمعنى أن الأصل إن كان موجباً... إلى آخر ما ذكره الشارح اهـ **(قوله: الكم)** أي: الكلية

وَالْعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ بِهِ ٱجْتِمَاعُ الْخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
وَمِثْلُهَا الْمُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّهْ
وَالْعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالْوَضْعِ

عكسهما كليتين، لأن المحمول الأعم يثبت لجميع أفراد الموضوع الأخص، ولا يثبت ذلك الموضوع إلا لبعض أفراد ذلك المحمول الأعم، وكذا المقدم الأخص يستلزم التالي الأعم كلياً ولا يستلزم الأعم الأخص إلّا جزئياً.

ثم اعلم أن القضايا شخصية وكلية وجزئية ومهملة، وهي موجبات أو سوالب، فالموجبات الأربع تنعكس إلى موجبة جزئية، فقولك، زيد حيوان، عكسه: بعض الحيوان زيد، وقولك: كل إنسان حيوان، أو: بعض الإنسان حيوان، أو: الإنسان حيوان، عكس هذه الثلاثة: بعض الحيوان إنسان، والسوالب لا ينعكس منها إلا الكلية نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، وعكسها كنفسها وهو: لا شيء من الحجر بإنسان، والشخصية نحو: ليس زيد بحجر، وعكسها كلية نحو: لا شيء من الحجر بزيد، وهذا إذا كان محمولها كلياً، فإن كان محمولها جزئياً انعكست كنفسها نحو: ليس زيد بعمرو، ينعكس إلى قولنا: عمرو ليس بزيد.

وإلى هذا أشار بقوله: (**والعكس لازم لـ**)ـكل قضية (**غير ما وجد. به**) الضمير لما، وذكر باعتبار لفظ: ما، وإن كانت واقعة على قضية، أي: حصل (**اجتماع الخستين**) أي: السلب والجزئية، نحو: بعض الحيوان ليس بإنسان، فلا عكس لها، لأن يصح سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم، ولا يصح سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص، فيصدق قولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يصدق: بعض الإنسان ليس بحيوان (**فاقتصد**) تكملة للبيت، أي: توسط في الأمور، (**ومثلها**) أي: السالبة الجزئية في عدم لزوم العكس لها القضية (**المهملة السلبية**) كقولنا: الحيوان ليس بإنسان، فإنه صادق ولا يصدق عكسه وهو: الإنسان ليس بحيوان، لما تقدّم من بيان صحة نفي الأخص عن بعض أفراد الأعم، وعدم صحة نفي الأعم عن بعض أفراد الأخص، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (**لأنها**) أي: المهملة السلبية (**في قوة الجزئية**) فكما لا تنعكس الجزئية السالبة لا تنعكس المهملة السالبة، ثم إن العكس لا يكون إلا في الحمليات والشرطيات المتصلة، كما تقدم تمثيل ذلك، وإليه أشار بقوله، (**والعكس في مرتب**) أي: ثابت في قضية مرتبة (**بالطبع**)،

والجزئية اهـ (**قوله: إلا الموجب**) أي: القضية الموجبة الحملية والشرطية اهـ (**قوله: الموضوع**) أي: في الحملية كقولنا: كل إنسان حيوان اهـ (**قوله: الأعم**) أي: في الشرطية المتصلة اهـ (**قوله: وعكسها**) أي: الحملية الكلية والشرطية الكلية (**قوله: والعكس**) أي: المستوى (**قوله: ما وجد**) قضية سالبة جزئية (**قوله: وذكر... الخ**) وأنثه بعد ذلك في قوله: ومثلها، مراعاة لمعناها إذ هي واقعة على قضية اهـ (**قوله: في عدم لزوم العكس**) فيه إشارة إلى أنه قد يتفق صدق عكس السالبة المهملة كعكس: الإنسان ليس بحجر إلى: الحجر ليس بإنسان اهـ. (**قوله: لما تقدم**) أي: في قوله: لأنه يصح سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم، ولا يصح... الخ اهـ (**قوله: الجزئية السالبة**) نحو: بعض الحيوان ليس بإنسان، فلا تنعكس، أي: فلا يقال: بعض الإنسان ليس بحيوان، فكذلك المهملة السالبة كقولنا: الحيوان ليس بإنسان لا تنعكس، فلا يقال، الإنسان ليس بحيوان اهـ (**قوله: كما تقدم تمثيل ذلك**) مثاله في الحملية:

.....

والترتيب الطبيعي هو ما اقتضاه المعنى بحيث يتغير بتغيره، ألا ترى أن معنى القضية الحملية ثبوت مفهوم المحمول لأفراد الموضوع، فإذا غير ترتيبها أفادت ثبوت مفهوم الموضوع لأفراد المحمول، ومعنى الشرطية لزوم التالي للمقدم، فإذا غير الترتيب أفادت لزوم المقدم للتالي، هذا هو المرتب بالطبع، وأما المرتب بالوضع فهو الشرطية المنفصلة لأن ترتيبها ذكري بحيث لا يتغير معناها بتغير طرفيها فقولك: العدد إما زوج أو فرد، لو قدّمت فيه الثاني على الأول، وقلت العدد: إما فرد أو زوج لا بتغير معناه، فعلم أن الترتيب إنما هو في مجرد الوضع والذكر، وهذا معنى قول المصنف: (وليس) أي: العكس ثابتاً (**في مرتب بالوضع**) وذلك هو القضية الشرطية المنفصلة فلا عكس لها.

وقد علم من تقييد المصنف العكس بالمستوي أن كلامه قيد فقط، وخرج به عكس النقيض الموافق، وهو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الكم والكيف، فقولنا: كل إنسان حيوان، عكس نقيضه الموافق كل ما ليس بحيوان هو ليس بإنسان، ويسمى موافقاً لموافقة الأصل للعكس في الكيف، وخرج به أيضاً عكس النقيض المخالف، وهو تبديل الأوّل بنقيض الثاني، والثاني بعين الأوّل مع الاختلاف في الكيف، فقولنا: كل إنسان حيوان: عكس نقيضه المخالف: لا شيء مما ليس بحيوان إنسان، وسمي مخالفاً لمخالفة العكس للأصل في الكيف.

كل إنسان حيوان، فنقول في عكسها. بعض الحيوان إنسان، وفي الشرطية المتصلة: كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً، ونقول في عكسها: إذا كان هذا حيواناً كان إنساناً (**قوله: يتغير**) أي: المعنى (**قوله: بتغيره**) أي: الترتيب (**قوله: معنى القضية الحملية**) **هي** قولك: كل إنسان حيوان، وعكسها: بعض الحيوان إنسان، فعكسها هو تغير ترتيبها. (**قوله: تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر**) كتبديل الموضوع وهو إنسان بنقيض المحمول وهو ليس بحيوان، وتبديل المحمول وهو حيوان بنقيض الموضوع وهو ليس بإنسان اهـ (**قوله: الكم**) أي الكلية والجزئية والكيف هو الإيجاب والسلب اهـ (**قوله: في الكيف**) أي: إيجاباً قبل العكس وسلباً بعده (**قوله: تبديل الأوّل**) هو إنسان، وقوله: بنقيض الثاني وهو حيوان ليس بحيوان.

بابٌ
في الْقِيَاسِ

إِنَّ الْـقِـيَـاسَ مِـنْ قَـضَـايَـا صُـوِّرَا مُـسْـتَـلْـزِمـاً بِـالـذَّاتِ قَـوْلاً آخَـرَا

بـــاب
في القياس

وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر، كتقدير المذروع، على آلة الذرع، واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله: **(إن القياس)** قول **(من قضايا صوّراً)** أي: ركب تركيباً خاصاً حالة كونه **(مستلزماً بالذات)** أي: بذاته **(قولاً آخرا)**. فقولنا: قولاً، جنس يخرج به المفرد، فإنه لا يسمى قولاً، لأن القول عند المناطقة خاص بالمركب، وقولنا: صورا، من قضايا، يخرج القضية الواحدة، والمراد بالقضايا قضيتان أو أكثر ليشمل القياس البسيط وهو المركب من مقدّمتين، كقولنا: العالم متغير وكل متغير حادث، والقياس المركب من أكثر من مقدمتين كقولنا: النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، وقوله: مستلزماً خرج به ما صوّر من قضيتين ولم يستلزم قولاً آخر كالقضيتين المركبتين على وجه لا ينتج لعدم تكرر الحدّ الوسط كقولنا: كل إنسان حيوان وكل فرس صهال، وكالقضيتين المركبتين من ضرب عقيم لا ينتج كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر وكل حجر جسم، لا يستلزم شيئاً لعدم إيجاب الصغرى، وقولنا: بالذات، خرج ما يستلزم لا لذاته كقياس المساواة، وهو المركب من قضيتين متعلق محمول إحداهما موضوع

(قوله: فصل في القياس) هذا شروع في مقصد التصديقات وهو القياس. **(قوله: على مثال آخر)** بالإضافة: أي: بمثال آخر، فعلى بمعنى باء الآلة، ويدّل عليه قول الشارح في كبيره: كتقدير الثوب بالآلة الحسية اهـ صبان **(قوله: على آلة الذرع)** أي: بالآلة الحسية التي هي مثال لما في الذهن الذي هو الذراع الكلي مثلا اهـ صبان. **(قوله: مستلزماً)** حال من ضمير: صوّر اهـ **(قوله: قولاً آخر)** المراد به النتيجة لأنها قول مغاير لقضيتي القياس **(قوله: يخرج به... الخ)** الباء بمعنى عن، فاندفع ما يقال: لا شيء قبله دخل فيه ما ذكر حتى يخرج به، ولا يخفى أن المصطلح عليه أن الجنس للإدخال لا للإخراج إلّا إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص، فانظر اهـ **(قوله: من مقدمتين)** أي قضيتين **(قوله: وكل متغير... الخ)** يلزم عنهما قول آخر وهو: العالم حادث **(قوله: النباش آخذ للمال... الخ)** هذا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم عنها قول آخر وهو: النباش تقطع يده، ويسمى مركباً اهـ **(قوله: الحدّ الوسط)** هو المحمول في الصغرى وهو حيوان في قولك: كل إنسان حيوان، وهو غير مكرر في قول الشارح: كل فرس صهال، وعلى هذا الوجه لا يكون مستلزماً قولاً آخر وهو الإنتاج اهـ **(قوله: من ضرب عقيم)** أي: فاسد من جهة الصورة، كقول الشارح: لا شيء من الإنسان... الخ، وسمي عقيماً لعدم إنتاجه تشبيهاً له بالمرأة التي لا تلد اهـ **(قوله: كقياس المساواة)** أي: مثل قياس المساواة في الخروج بقوله بالذات:

ثُـمَّ الْـقِـيَـاسُ عِـنْـدَهُـمْ قِـسْـمَـانِ فَـمِـنْـهُ مَـا يُـدْعَـى بِـالاِقْـتِـرَانِـي
وَهْـوَ الَّـذِي دَلَّ عَـلَـى الـنَّـتِـيـجَـةِ بِـقُـوَّةٍ وَاخْـتَـصَّ بِـالـحَـمْـلِـيَّـةِ

الأخرى كقولنا: زيد مساوٍ لعمرو وعمرو مساوٍ لبكر، فإنه يستلزم زيد مساوٍ لبكر، لكن هذا الاستلزام ليس لذات القياس بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية، وهي أن مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء ألا ترى أنك لو قلت: الإنسان مباين للفرس، والفرس مباين للناطق، لم يلزم منه أن الإنسان مباين للناطق، لأن مباين المباين لشيء لا يلزم أن يكون مبايناً لذلك الشيء، وقولنا: قولاً آخر. المراد به النتيجة فإنها قول مغاير لقضيتي القياس فيخرج به القضيتان المستلزمتان لإحداهما كقولنا: زيد قائم وعمرو جالس، فهاتان القضيتان يتلزمان إحداهما ولا يسميان قياساً، لأن إحداهما ليس قولاً آخراً، والمراد بقولنا: مستلزماً بالذات قولاً آخراً، أن القياس متى سلم استلزم النتيجة، سواء كان صادقاً كما مرّ أو كاذباً كقولنا: كل إنسان حمار وكل حمار صهال، فإنه يستلزم بحيث لو سلم أن كل إنسان صهال، وإنما قلنا ذلك لأن التعريف يجب صدقه على القياس الصادق والكاذب كالسفسطة، (ثم) للترتيب الذكري (**القياس عندهم**) أي: المناطقة (**قسمان**) هما: الاقتراني والشرط، (**فمنه ما يدعى**) أي: يسمى (بـ)القياس (**الاقتراني**) لاقتران الحدود فيه، وعدم فصلها بأداة استثناء كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث، وعرفه بقوله: (**وهو الذي دلّ على النتيجة. بقوة**) بأن كانت فيه متفرقة الأجزاء. ألا ترى أن قولنا العالم متغير وكل متغير حادث، يدل على النتيجة، وهي العالم حادث، لكن بالقوّة بمعنى أن أجزاءها

الضروب العقيمة التي يقطع بصدق لازمها لخصوص المادة نحو: لا شيء من الإنسان بفرس وكل فرس صهال، فإنه يستلزم: لا شيء من الإنسان بصهال، لكن لا بالذات، بل لصحة ذلك في المادة اتفاقاً اهـ ملوي (**قوله: لا يلزم أن يكون مبايناً... الخ**) بل يكون تارة مبايناً كما في قولنا: الإنسان مباين للفرس والفرس مباين للحمار، وتارة لا يكون مبايناً كما في مثال الشارح اهـ صبان (**قوله: قولاً آخر**) خرج به ما إذا كان القول إحدى المقدمتين كقول الشارح: زيد قائم وعمرو جالس، فالنتيجة إحدى المقدمتين اهـ ملخصاً (**قوله: فيخرج به القضيتان**) أي: مجموع القضيتين، المستلزمتان: أي: المستلزم مجموعهما لإحداهما، أي: لكل منهما على حدته استلزام الكل لجزئه لأن اللازم ليس قولاً آخر اهـ (**قوله: إحداهما**) أي: المقدمتين (**قوله: لأن إحداهما**) أي: القضيتين (**قوله: وإنما قلنا ذلك**) هو قوله: متى سلم استلزم... الخ اهـ (**قوله: لأن التعريف... الخ**) علة للتسليم، ولأن لزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه، وإن لم يوجد في الواقع اهـ (**قوله: كالسفسطة**) أي: ومثلها الجدل والخطابة والشعر والبرهان، لأن هذه كلها أقيسة اهـ ملوي (**قوله: الاقتراني**) ويكون في الحملية (**قوله: والشرط**) ويسمى بالشرطي لاشتمال القضية الأولى المسمّاة بالكبرى على الشرط نحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود، وهذه النتيجة ذكرت في القياس بمادتها وهيئتها وهو قسمان: قياس شرط متصل وقياس شرط منفصل، فالأول ما ركب من القضايا المتصلة نحو: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً، لكنه إنسان ينتج فهو حيوان، فاستثناء عين المقدم وهو إنسان ينتج عين التالي وهو حيوان، والثاني ما ركب من القضايا المنفصلة نحو قولك: العدد إما زوج أو فرد، لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد، ولكنه فرد ينتج أنه ليس بزوج اهـ سحيمي (**قوله: الحدود**) المراد بها حدوده الثلاثة: الأصغر والأوسط والأكبر، وسميت حدوداً لأنها أطراف اهـ صبان (**قوله: إن أجزاءها... الخ**) أي:

فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا

متفرقة فيه لأن موضوعها موضوع الصغرى ومحمولها محمول الكبرى (**واختص**) القياس الاقتراني (بـ)ـالقضايا (**الحملية**) فلا يركب إلا منها لا من الشرطية، وهذا رأي مرجوح، والصحيح أن القياس الاقتراني يؤلف من القضايا الحمليات كما تقدم، ومن القضايا الشرطيات كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، وكلما كان النهار موجوداً كانت الأرض مضيئة، فينتج: كلما كانت الشمس طالعة كانت الأرض مضيئة، (**فإن ترد تركيبه**) أي: القياس الاقتراني (**فركبا. مقدماته**) أي: مقدمتيه إن تركب من مقدمتين، أو مقدمات إن تركب من أكثر (**على ما وجبا**) أي: على الوجه الذي وجب من الإتيان بوصف جامع بين طرفي النتيجة وهو الحدّ المكرر، وبه حصلت المقدّمتان إحداهما مشتملة على موضوع النتيجة أو مقدّمها، والأخرى على محمولها أو تاليها، ومن اندراج الأصغر تحت الأوسط في الاقتراني كما سيأتي، (**ورتب المقدّمات**) بأن تقدم الصغرى منها وهي المشتملة على موضوع النتيجة أو مقدمها على الكبرى وهي المشتملة على محمولها أو تاليها، ويكون ذلك على الوجه الخاص ككون الصغرى موجبة، والكبرى كلية في الشكل الأول مثلاً (**وانظرا**) أي: انظرن (**صحيحها**) أي: المقدمات متميزاً (**من فاسدٍ**) أي: من فاسدها من جهة النظم بأن كانتا سالبتين أو جزئيتين، إذ لا إنتاج لسالبتين أو جزئيتين، ومن جهة المادة بأن كانتا كاذبتين أو إحداهما كاذبة (**مختبراً**) أي: حالة كونك مختبراً للمقدمات بالاستدلال عليها إن كانت نظرية هل هي يقينية أو لا، وهذا بيان للوجه الخاص الذي ذكره سابقاً في قوله: على ما وجبا، فلا يقال: هذا تكرار لما تقدّم، (**فإن لازم المقدمات. بحسب المقدمات آت**) أي: لازم المقدمات ـ وهو النتيجة ـ آت بحسبها، فإن كانت المقدّمات صحيحة صادقة كانت النتيجة صادقة، وإن كانت المقدمات فاسدة أو كاذبة لم يلزم صدق النتيجة، بل تضطرب فتصدق تارة وتكذب أخرى. مثلاً إذا قلنا: العالم متغير وكل متغير حادث، فهذا قياس صحيح مقدّماته صادقتان فنتيجته كذلك، وإن قلت: كل إنسان فرس وكل فرس صهال، فهو قياس كاذب إحدى المقدمتين فلا يلزم صدق

النتيجة متفرقة فيه، أي: في القياس الاقتراني اهـ (**قوله: من القضايا الحمليات**) وهو إما مؤلف ومركب من قضيتين حمليتين كقولنا: العالم متغير... الخ أو من ثلاث قضايا كقولنا: النباش آخذ للمال خفية... الخ اهـ (**قوله: أي القياس**) أي: مطلقاً لا بقيد كونه اقترانياً لأن ما سيذكره المصنف غير مختص بالاقتراني، وأن لكل شروطاً غير شروط الآخر اهـ صبان (**قوله: من مقدمتين**) كقولنا: العالم متغير... الخ أو من مقدمات كقولنا: النباش آخذ للمال... الخ كما تقدم اهـ (**قوله: بوصف جامع**) أي: مناسب اهـ (**قوله: وهو الحد المكرر**) أي: الوصف الجامع اهـ (**قوله: على موضوع النتيجة**) أي: في الحملية (**قوله: ومن اندراج الأصغر**) أي: الذي هو موضوع النتيجة تحت الأوسط الذي هو أوسط الكبرى مثلاً إذا قلت: كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم، الأصغر هو إنسان، وقد اندرج في الحيوان لينسحب عليه: أي على الأصغر الذي هو إنسان حكم الأوسط الذي هو بحيوان اهـ (**قوله: ككون الصغرى موجبة**) سواء كانت كلية أو جزئية، وقوله: والكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة اهـ.

(**قوله: كاذب إحدى المقدمتين... الخ**) أو كان القياس كاذب المقدمتين كقولنا: كل إنسان جماد

فَـــإِنَّ لَازِمَ الـــمُـــقَـــدَّمَـــاتِ ... بِـحَـسَـبِ الـمُـقَـدَّمَـاتِ آتِ
وَمَـا مِـنَ الـمـقَـدَّمَـاتِ صُـغْـرَى ... فَـيَـجِـبُ انْـدِرَاجُـهَـا فـي الْـكُـبْـرَى
وَذَاتُ حَـدِّ أَصْـغَـرٍ صُـغْـرَاهُـمَـا ... وَذَاتُ حَـدِّ أَكْـبَـرٍ كُـبْـرَاهُـمَـا
وَأَصْـغَـرٌ فَـذَاكَ ذُو انْـدِرَاجِ ... وَوَسَـطٌ يُـلْـغَـى لَـدَى الْإِنْـتَـاجِ

النتيجة، بل تكذب تارة كهذا المثال، فإن نتيجته: كل إنسان صهال، وهي كاذبة، وتصدق تارة كما لو أبدلت الكبرى بقولك: كل فرس ناطق، فإن نتيجته كل إنسان ناطق وهي صادقة، لكن صدقها اتفاقي، **(وما من المقدمات صغرى)** أي: وما هي صغرى من المقدمات **(فيجب اندراجها)** أي: اندراج أصغرها الذي هو موضوع المطلوب **(في)** أوسط **(الكبرى)** مثلاً إذا قلنا: كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم، الأصغر هو إنسان، وقد اندرج في الحيوان لينسحب عليه حكمه، **(وذات حد أصغرٍ)** صرف للضرورة **(صغراهما)** أي: الصغرى من المقدمتين هي ذات الحدّ الأصغر الذي هو موضوع المطلوب، كقولنا في المثال المتقدم: كل إنسان حيوان، فإنها مشتملة على الحد الأصغر وهو إنسان الذي يكون موضوعاً في النتيجة **(وذات حدُّ أكبرٍ كبراهما)** أي: وكبرى المقدمتين هي المشتملة على الحد الأكبر الذي هو محمول النتيجة كقولنا في المثال السابق: وكل حيوان جسم، فإنها مشتملة على الحدّ الأكبر وهو جسم الذي يكون محمولاً في النتيجة، وسمي موضوع النتيجة: أصغر، لأنه أقل أفراداً غالباً من محمولها الذي سمي: أكبر، لكثرة أفراده، وسمي كل منهما: حدا، لأنه طرف القضية، **(وأصغرٌ)** صرف للضرورة **(فذاك ذو اندراج)** الأصغر مندرج في مفهوم الأكبر بسبب اندراجه في الأوسط، كما تقدم **(ووسط يلغى لدى الإنتاج)** أي: الحدّ الوسط ـ وهو المكرر في المقدّمتين ـ يترك عند الانتاج، فهو كالآلة يؤتى به عند الاحتياج إليه في التوصل إلى المطلوب، ويترك عند حصوله.

وكل جماد حمار فهاتان كاذبتان ونتيجتهما كاذبة وهي: كل إنسان حمار، فإذا أبدلت الكبرى بقولك: كل جماد ناطق كانت النتيجة صادقة وهي: كل إنسان ناطق مع كذب المقدمتين اهـ **(قوله: في أوسط الكبرى)** أي: موضوع الكبرى وهو حيوان في المثال المذكور سمي أوسط لأنه مكرر في المقدمتين ويترك عند الإنتاج اهـ **(قوله: لينسحب عليه)** أي: على الإنسان **(قوله: حكمه)** أي: الحيوان **(قوله: وذات حد أصغر)** أي: ومقدمة ذات حد أصغر وهو موضوع المطلوب في الحملية وهو إنسان في المثال المتقدم في الشارح اهـ **(قوله: الذي يكون موضوعاً في النتيجة)** إعلم أن موضوع النتيجة يسمى أصغر لكونه في الغالب أقلّ أفراداً من الأوسط والأكبر، ومحمولها يسمى أكبر لكونه في الغالب أكثر أفراداً، والمكرر في المقدمتين يسمى أوسط ووسطاً لتوسطه وجمعه بين الطرفين، ومثل الموضوع والمحمول في الحملية المقدم، والتالي في الشرطية، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الأصغر، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الأكبر اهـ ص **(قوله: لأنه أقل أفراداً... الخ)** كالإنسان بالنسبة للأجسام وكالعالم بالنسبة للحوادث **(قوله: كما تقدم)** أي: في قوله: فيجب اندراج أصغرها الذي هو موضوع المطلوب، أي: النتيجة في أوسط الكبرى كقولك: كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم، فإن الأصغر هو إنسان مندرج في حيوان اهـ **(قوله: وهو المكرر في المقدمتين)** سواء كان موضوعاً أو محمولاً أو مقدماً أو تالياً اهـ **(قوله: ويترك عند حصوله)** أي: المطلوب اهـ.

فَصْلٌ
فِي الأَشْكَالِ

الشَّكْلُ عِنْدَ هؤُلَاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ
وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطْ

فصل
في الأشكال

(**الشكل عند هؤلاء الناس**) أي: المناطقة، فهو عامّ أريد به الخصوص (**يطلق عن**) أي: هيئة (**قضيتي قياس، من غير أن تعتبر الأسوارُ**) كقولنا: الإنسان حيوان والحيوان جسم، فهيئة هاتين القضيتين تسمى شكلاً، أي: نوعاً خاصاً من القياس (**إذ**) تعليلية، أي: لأن (**ذاك**) الذي اعتبر فيه الأسوار (**بالضرب له يشار**) أي: يسمى ضرباً خاصاً من الشكل، فالقضيتان المتقدمتان قريبا شكل، فإن سوّرتهما بالكلية قلت: كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم كانا ضرباً خاصاً من الشكل الأوّل، (**وللمقدمات أشكال فقط**) اسم فعل بمعنى أنه مقدم من تأخير (**أربعة**) بلا زيادة عليها، وهذه الأشكال الأربعة تحصل من القياس (**بحسب**) تكرار (**الحدّ الوسط**) فيه، (**حمل بصغرى وضعه بكبرى**) أي: حمل الحدّ الوسط في الصغرى ووضعه في الكبرى كالمثال المتقدم

(**قوله: فصل: في الأشكال**) أي: في ذكر الأشكال وشروطها وعدد ضروبها المنتجة وما يتعلق بذلك: أي: من تعريف الشكل والضرب، ومن قول المصنف: وتتبع النتيجة الأخس من تلك المقدمات إلى آخر الفصل اهـ.

(**قوله: الشكل... الخ**) هو في اللغة يطلق على هيئة الشيء، وفي الإصطلاح ما ذكره المصنف اهـ (**قوله: فهو عام**) أي: بحسب الأصل اهـ (**قوله: يطلق عن قضيتي قياس**) أي: على هيئة قضيتي... الخ، أشار إلى أن في كلامه مجازاً لغوياً ومجازاً بالحذف اهـ ص (**قوله: عن هيئة قضيتي قياس**) أي: الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحدّ الوسط، واحترز عن قضيتي غير القياس كما لو قلت: كل إنسان حيوان وكل فرس صاهل فلا ينتجان شكلاً ولا ضرباً اهـ ملوي. (**قوله: خاصاً**) وجه الأخصية اعتبار الأسوار فيه بخلاف الشكل اهـ (**قوله: كان ضرباً خاصاً من الشكل الأوّل**) لأنه إذا اعتبر مطلق ضرب مع مطلق شكل كانا متساويين ما صدقا بمعنى أن كل ما يصلح أن يكون ضرباً يصلح لأن يكون شكلاً، وبالعكس اهـ ص (**قوله: بحسب تكرار الحدّ الوسط**) لأن المكرر يلغى ويترك عند الانتاج، لأن الحدّ الوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأوّل كقولنا: العالم متغير... الخ اهـ (**قوله: كالمثال المتقدم**) وهو: كل إنسان حيوان... الخ ينتج

حَـمْـلٌ بِـصُـغْـرَى وَضْـعُـهُ بِـكُـبْـرَى يُـدْعـى بـشَـكْـلٍ أَوَّلٍ وَيُـدْرَى
وَحَـمْـلُـهُ فـي الْـكُـلِّ ثَـانِـيـاً عُـرِفْ وَوَضْـعُـهُ فـي الْـكُـلِّ ثَـالِـثـاً أُلِـفْ
وَرَابِـعُ الْأَشْـكَـالِ عَـكْـسُ الْأَوَّلِ وَهْـيَ عَـلَـى التَّـرْتِـيـبِ فـي الـتَّـكَـمُّـلِ
فَـحَـيْـثُ عَـنْ هـذَا الـنِّـظَـامِ يُـعْـدَلُ فَـفَـاسِـدُ الـنِّـظَـامِ: أَمَّـا الْأَوَّلُ
فَـشَـرْطُـهُ الْإِيـجَـابُ فـي صُـغْـرَاهُ وَأَنْ تُـرَى كُـلِّـيَّـةً كُـبْـرَاهُ

قريباً (**يدعى بشكل أوّل ويدرى**) أي: يسمى عندهم بالشكل الأوّل، (**وحمله في الكل ثانياً عرف**) أي: حمل الحدّ الوسط في كل من الصغرى والكبرى عرف عندهم بالشكل الثاني، كقولنا: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان (**ووضعه في الكل ثالثاً ألف**) أي: وضع الحدّ الوسط في كل من الصغرى والكبرى يسمى عندهم الشكل الثالث كقولنا: كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق، (**ورابع الأشكال عكس الأوّل**) أي: والشكل الرابع هو عكس الشكل الأوّل، فيكون الحدّ الوسط فيه موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى كقولنا: كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان (**وهي على الترتيب في التكمل**) أي: وهذه الأشكال الأربعة على الترتيب في الأكملية فأكملها الأوّل، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع، لأن كل واحد أوضح في الانتاج مما بعده، (**فحيث عن هذا النظام يعدل**) أي: وحيث يعدل عن هذا الترتيب بأن لم يتكرر الحدّ الوسط (**فـ**)ـالقياس (**فاسد النظام**) كقولنا: كل إنسان حيوان وكل فرس صهال، بل لا يسمى قياساً، لأن القياس عندهم ما استلزم النتيجة، وهذا لا نتيجة له لعدم تكرار وسط فيه.

ثم شرع في شروط إنتاج الأشكال مبتدئاً بالأوّل، فقال: (**أما**) الشكل (**الأوّل، فشرطه**) أي:

كل إنسان جسم، ومثله: العالم متغير وكل متغير حادث، ينتج العالم حادث (**قوله: وحمله في الكل**) أي: إن كان الحدّ الوسط محمولاً في القضيتين فهو الثاني اهـ دمنهوري. (**قوله: كقولنا: كل إنسان حيوان... الخ**) ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر، ومثله: العالم متغير ولا شيء من القديم بمتغير، ينتج: لا شيء من العالم بقديم اهـ دمنهوري (**قوله: ووضعه في الكل**) أي: إن كان الحدّ الوسط موضوعاً في القضيتين فهو الثالث (**قوله: كقولنا: كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق**) ينتج: بعض الحيوان ناطق، ومثل ذلك: العالم متغير العالم حادث، ينتج: المتغير حادث اهـ (**قوله: ورابع الأشكال عكس الأوّل**) أي: إن كان الحدّ الوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى فهو الرابع اهـ. (**قوله: فيكون الحدّ الوسط... الخ**) كقولنا: المتغير حادث، والعالم متغير، نتيجته: العالم حادث اهـ (**قوله: كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان**) نتيجة ذلك: كل ناطق حيوان، أو بعض الحيوان ناطق (**قوله: فأكملها الأوّل**) ويسمى الكامل لأنه منتج للمطالب الأربعة: الموجبة الكلية والجزئية، والسالبة الكلية والجزئية اهـ (**قوله: ثم الثاني**) لأنه أقرب الأشكال الباقية إلى الأوّل لمشاركته إياه في صغراه التي هي أشرف المقدمتين، ثم الثالث لأن له قرباً ما إليه لمشاركته للأوّل في أخس المقدمتين، بخلاف الرابع فلا قرب له أصلاً لمخالفته إياه فيهما وبعده عن الطبع جداً، ولهذا لم يوجد في القرآن خلاف الثلاثة، فإنها موجودة فيه بطريق الإشارة إلى آخر ما ذكر اهـ صبان (**قوله: عن هذا الترتيب**) أي: على الوجه المتقدم (**قوله: فالقياس فاسد النظام**) فيه إظهار في مقام الإضمار لأجل النظم اهـ (**قوله: فشرطه... الخ**) أي: يشترط

وَالثانِ أَنْ يَخْتَلِفَا في الْكَيْفِ مَعْ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْط وَقَعْ

شرط انتاجه (**الإيجاب في صغراه**) كلية كانت أو جزئية (**وأن ترى كلية كبراه**) موجبة أو سالبة، فيحصل من ذلك أربع صور من ضرب الموجبتين الصغريين في الكليتين الكبريين فضروبه المنتجة أربعة: **الأوّل**: من موجبتين كليتين نحو كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم، والنتيجة موجبة كلية وهي: كل إنسان جسم. **الثاني**: من موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى، نحو: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر، والنتيجة سالبة كلية وهي: لا شيء من الإنسان بحجر. **الثالث**: من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق، والنتيجة موجبة جزئية وهي: بعض الحيوان ناطق. **الرابع**: من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الإنسان بفرس، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بفرس، وخرج باشتراط إيجاب الصغرى ما لو كانت سالبة كلية أو جزئية فلا إنتاج لها مع الكبريات الأربع، فهذه ثمانية كلها عقيمة، وخرج باشتراط كلية الكبرى، ما لو كانت الكبرى جزئية موجبة أو سالبة فلا انتاج لها مع الموجبتين الصغريين، فهذه أربعة أضرب عقيمة أيضاً، فعلم أن المنتج من الشكل الأوّل أربعة أضرب، وأن العقيم منه اثنا عشر. ثمانية خارجة باشتراط إيجاب الصغرى، وأربعة خارجة باشتراط كلية الكبرى.

(**و**) الشكل (**الثاني أن يختلفا**) مقدمتاه، أي: اختلافهما (**في الكيف**) بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة (**مع. كلية الكبرى له**) أي: للشكل الثاني (**شرط وقع**) أي: واقع له، فيصدق ذلك بكون الكبرى كلية موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة لم تنتج إلّا مع السالبتين الصغريين، وإن كانت سالبة لم تنتج إلا مع الموجبتين الصغريين فضروبه المنتجة حينئذٍ أربعة. **الأول**: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان، والنتيجة سالبة كلية، وهي: لا شيء من الإنسان بحجر. **الثاني**: عكسه نحو: لا شيء من الحجر بحيوان وكل إنسان حيوان، والنتيجة سالبة كلية. وهي: لا شيء من الحجر بإنسان. **الثالث**: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الفرس بإنسان، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بفرس، **والرابع**: من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو: ليس بعض الحيوان بإنسان وكل ناطق إنسان، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بناطق، وخرج بشرط اختلافهما في الكيف ما لو اتفقا بأن كانتا

لإنتاج الشكل الأول شرطان: **الأوّل**: أن تكون صغراه موجبة سواء كانت كلية أو جزئية، **والثاني**: أن تكون الكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة اهـ (**قوله: فيحصل من ذلك**) أي: فالحاصل من ذلك... الخ اهـ (**قوله: الموجبتين**) كلية أو جزئية (**قوله: في الكليتين**) موجبة أو سالبة اهـ (**قوله: والنتيجة سالبة كلية**) وإنما كانت النتيجة سالبة في الثاني والرابع، وجزئية في الثالث والرابع أيضاً لأن النتيجة تتبع المقدّمتين في الخسة وهي السلب والجزئية، ووجه ترتيب هذه الضروب مذكور في المطوّلات، وقد أنتج هذا الشكل المطالب الأربع، وبهذا كان أفضل الأشكال (**قوله: والشكل الثاني**) ويشترط لإنتاجه شرطان أيضاً: **الأوّل**: أن تختلف المقدّمتان الصغرى والكبرى في الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة، **الثاني**: أن تكون الكبرى كلية اهـ سحيمي (**قوله: والنتيجة**) فقد أنتج هذا الشكل الثاني السلب فقط كلياً في الضرب الأوّل والثاني، وجزئياً في الثالث والرابع فينتج مطلبين من الأربعة، والكلية أشرف

وَالثَّالِثُ الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

موجبتين أو سالبتين كليتين أو جزئيتين، أو الأولى كلية والثانية جزئية أو بالعكس فلا انتاج لها، فهذه ثمانية أضرب خرجت باختلاف الكيف كلها عقيمة، وخرج باشتراط كلية الكبرى ما لو كانت جزئية موجبة فلا انتاج لها مع السالبتين الصغريين، أو جزئية سالبة فلا انتاج لها مع الموجبتين الصغريين، فهذه أربعة عقيمة أيضاً خرجت باشتراط كلية الكبرى فجملة عقيمه اثنا عشر كالأوّل.

(و) الشكل (**الثالث**) شرطه (**الإيجاب في صغراهما**) أي: المقدّمتين سواء كانت كلية أو جزئية (**وأن ترى كلية إحداهما**) أي: المقدّمتين الصغرى أو الكبرى، فإن كانت الصغرى موجبة كلية أنتجت مع الكبريات الأربع لوجود الشرطين فيها، وإن كانت موجبة جزئية لم تنتج إلا مع الكليتين الكبريين، فضروبه المنتجة ستة: **الأوّل**: من موجبتين كليتين نحو: كل إنسان حيوان وكل إنسان جسم، والنتيجة جزئية وهي: بعض الحيوان جسم. **الثاني**: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحجر، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بحجر. **الثالث**: من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان وكل حيوان جسم والنتيجة موجبة جزئية وهي: بعض الإنسان جسم. **الرابع**: من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو: كل حيوان جسم وبعض الحيوان إنسان، والنتيجة موجبة جزئية، وهي: بعض الجسم إنسان. **الخامس**: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بحجر، والنتيجة: ليس بعض الإنسان بحجر. **السادس**: من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو: كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بكاتب، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بكاتب. وخرج باشتراط إيجاب الصغرى ما لو كانت سالبة كلية أو جزئية فلا تنتج مع الكبريات الأربع، فهذه ثمانية كلها عقيمة، وباشتراط

من الجزئية، والإيجاب أشرف من السلب اهـ صبان (**قوله: والشكل الثالث**) ويشترط لإنتاجه شرطان. **الأوّل**: أن تكون المقدمة الصغرى موجبة، **والثاني**: أن تكون إحدى المقدمتين كلية اهـ سحيمي (**قوله: شرطه**) أي: بحسب الكيف (**قوله: وأن ترى**) أي: وبحسب الكم أن ترى كلية... الخ (**قوله: جزئية**) الصواب كلية وهي: كل حيوان جسم اهـ (**قوله: جزئية**) الصواب كلية ونتيجتها: لا شيء من الحيوان بحجر اهـ (**قوله: والنتيجة**) أي: والنتيجة سالبة جزئية نحو: ليس... الخ (**قوله: والنتيجة سالبة جزئية... الخ**) فعلم أن هذا الشكل لا ينتج إلا الجزئية موجبة في الثلاث الأول، وسالبة في الثلاث بعدها، اهـ (**قوله: وشكل رابع**) ويشترط لإنتاجه شرط واحد وهو عدم اجتماع الخستين، وهي: السلب والجزئية إلّا في صورة واحدة، وهي مركبة من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بحيوان، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الإنسان بحجر اهـ (**قوله: شرطه عدم جمع الخستين**) أشار إلى أن عدم جمع الخستين خبر مبتدأ محذوف لولا تقديره لم يستقم الكلام (**قوله: كسالبة**) الكاف للتمثيل اهـ (**قوله: وجزئية**) أو بالعكس (**قوله: ولو في مقدمة واحدة**) أي: سواء كان الجمع في مقدمتين أو في مقدمة واحدة اهـ (**قوله: فإن كانت موجبة**) أي: الصغرى (**قوله: أنتجت مع الموجبة**) أي: الصغرى (**قوله: لم تنتج**) أي: الصغرى (**قوله: غير الموجبة الكلية**) بأن كانت موجبة جزئية، أو سالبة جزئية، أو سالبة كلية، فهذه ثلاث صور، والرابعة المتقدمة هي

وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الْخَسَّتَيْنْ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا تَسْتَبِينْ
صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَهْ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَهْ
فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلِ أَرْبَعَةُ كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةُ

كلية إحداهما ما لو كانت الصغرى موجبة جزئية مع الجزئيتين الكبريين الموجبة والسالبة فلا إنتاج لها، فهذان ضربان عقيمان، فجملة عقيم هذا الشكل عشرة، والمنتج منه ستة قد تقدّمت.

ورابع: أي: وشكل رابع شرطه **(عدم جمع الخستين)** من جنس كسالبتين أو جزئيتين أو من جنسين كسالبة وجزئية ولو في مقدمة واحدة، ومحل هذا الشرط إن لم تكن الصغرى موجبة جزئية، فإن كانت موجبة جزئية فشرطه كون الكبرى سالبة كلية، كما يأتي، فإن كانت الصغرى موجبة كلية أنتجت مع غير السالبة الجزئية الكبرى، وإن كانت الصغرى سالبة كلية أنتجت مع الموجبة الكلية الكبرى، وإن كانت سالبة جزئية لم تنتج لاجتماع الخستين فيها فحصل من ذلك أربعة أضرب: ثلاثة مع الموجبة الكلية الصغرى، وواحد مع السالبة الكلية الكبرى أيضاً، وهذا كما عرفت في غير الصورة التي استثناها المصنف بقوله: **(إلا بصورة ففيها تستبين)** أي: يظهر فيها جمع الخستين من جنسين في مقدّمتين: **(صغراهما موجبة جزئية. كبراهما سالبة كليه)** فعلم من ذلك أن ضروبه المنتجة خمسة:

الأوّل: من موجبتين كليتين نحو: كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان، والنتيجة موجبة جزئية وهي: بعض الحيوان ناطق. **الثاني**: من موجبتين الصغرى كلية والكبرى جزئية كقولنا: كل إنسان حيوان وبعض الجسم إنسان، والنتيجة جزئية وهي: بعض الحيوان جسم. **الثالث**: من سالبة كلية صغرى وموجب كلية كبرى نحو: لا شيء من الإنسان بفرس وكل ناطق إنسان، والنتيجة سالبة كلية وهي: لا شيء من الفرس بناطق. **الرابع**: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: كل إنسان حيوان ولا شيء من الفرس بإنسان، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بفرس. **الخامس**: وهو صورة الاستثناء من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحجر بحيوان، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الإنسان بحجر.

وخرج باشتراط عدم جمع الخستين إن لم تكن الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية ما لو اجتمعا فلا انتاج، وذلك صادق بكون الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة جزئية، وبكون الصغرى سالبة كلية والكبرى غير الموجبة الكلية، وبكون الصغرى سالبة جزئية مع الكبريات الأربع فهذه ثمانية كلها عقيمة، وباشتراط كون الكبرى سالبة كلية فيما إذا كانت الصغرى موجبة جزئية ما لو كانت الكبرى غير السالبة الكلية بأن كانت موجبة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية فلا إنتاج، حينئذٍ فهذه ثلاثة أضرب عقيمة أيضاً، فجملة عقيم هذا الشكل أحد عشر.

وقد أشار المصنف إلى منتج كل شكل، ويعلم من عقيمه بأن ضروب كل شكل بحسب القسمة العقلية ستة عشر من ضرب الصغريات الأربع الموجبات والسالبات في الكبريات الأربع كذلك، فإذا ذكر منتجها علم أن الباقي من الستة عشر عقيم، فقال: **(فمنتج لأول)** أي: فالمنتج

كون الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة جزئية **(قوله: مع الكبريات الأربع)** وهي: إما موجبة كلية أو

وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا
وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الْأَخَسَّ مِنْ تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ هٰكَذَا رُكِنْ
وَهٰذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمْلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ
وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

للشكل الأوّل (**أربعة. كالثاني**) أي: وهو كالثاني فيكون منتجه أربعة وعقيم كل منهما اثني عشر (**ثم ثالث فـ**)ـمنتجه (**ستة**) وعقيمه عشرة، (**و**) شكل (**رابع بخمسة قد أنتجا**) أي: أنتج خمسة فعقيمه أحد عشر (**وغير ما ذكرته**) من الضروب التي لم تستوف شروط الإنتاج (**لن ينتجا**) أي: بل هو عقيم، وقد تقدم بيان ذلك مستوفياً في كل شكل، (**وتتبع النتيجة الأخس من. تلك المقدمات**) أي: من مقدمتي القياس، وهو ما فيه سلب أو جزئية، فإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كقولنا: كل إنسان ناطق ولا شيء من الناطق بصاهل، كانت النتيجة سالبة وهي: لا شيء من الإنسان بصاهل، وإن كانت إحدى المقدمتين جزئية كقولنا: بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق كانت النتيجة جزئية، وهي: بعض الحيوان ناطق (**هكذا زكن**) أي: علم. (**وهذه الأشكال بالحملي**). أي: وهذه الأشكال الأربعة (**مختصة**) بالحملي من القضايا (**وليس**) ما ذكر من الأشكال الأربعة (**بالشرطي**) وهذا رأي ضعيف، والصحيح جريان الأشكال الأربعة في الحمليات والشرطيات كما تقدّم التنبيه عليه والتمثيل له، (**والحذف في بعض المقدمات**) أي: حذف إحدى المقدمتين (**أو النتيجة لعلم**) بالمحذوف (**آت**) أي: جائز كقولنا: هذا يحدّ لأنه زان، فإن المعنى: وكل زان يحدّ، فقد حذفت الكبرى، وكقولنا: هذا زان وكل زان يحدّ، فقد حذفت النتيجة لأن المعنى: هذا يحدّ، فحذفت للعلم بها من القياس، (**وتنتهي**) أي: المقدمات (**إلى**) ذي (**ضرورة**) إن لم تكن ضرورية (**لما**) يلزم على تقدير عدم انتهائها إلى ضرورة (**من دور**) وهو

جزئية، أو سالبة كلية أو جزئية، فضروب الأشكال الأربعة: أربعة وستون ضرباً، فالمنتج، منها تسعة عشر، والعقيم منها خمسة وأربعون، كما علم مما تقدم في كل شكل اهـ (**قوله: فمنتجه ستة**) أشار إلى أن ستة خبر لمبتدأ محذوف (**قوله: وتتبع النتيجة**) أي: في جميع الأشكال الاقترانية، وقوله الآخر: أي الخسيس من تلك المقدمات وما ألطف ما قيل:

إن الـزمـان لـتـابـع أرذالـه تـبـع الـنـتـيـجـة لـلأخـس الأرذل

اهـ.

(**قوله: وهذه الأشكال... الخ**) تصريح بما علم من قوله: واختص بالحملية لأن الجنس إذا اختص بشيء اختصت به أنواعه اهـ. (**قوله: بالحملي**) قال في الكبير، أي: بالحملية، واللام للجنس ولم يؤنث لتأوّلها: أي القضية بالقول اهـ (**قوله: بالشرطي**) أي: كائناً بالشرطي: أي فيه (**قوله: كما تقدم التنبيه عليه**) أي: في باب القياس عند قوله: واختص بالحملية... إلى أن قال: ومن القضايا الشرطيات كقولنا... الخ اهـ (**قوله: المقدمات**) صغرى أو كبرى (**قوله: أو النتيجة**) أي: أو هما معاً (**قوله: لعلم**) أي: لأجل العلم بالمحذوف (**قوله: آت**) خبر عن الحذف (**قوله: كقولنا هذا يحد**) مثال لحذف الكبرى (**قوله: فقد حذفت الكبرى**) ومثال حذف الصغرى: هذا يحد لأن كل زانٍ يحد، فإن المعنى: هذا زانٍ وهي الصغرى وقد حذفت (**قوله: إن لم تكن**) أي: المقدمات (**قوله: لما يلزم... الخ**) تعليل

وَتَـنْـتَـهِـي إِلَـى ضَـرُورَةٍ لِـمَـا مِـنْ دَوْرٍ أَوْ تَـسَـلْـسُـلٍ قَـدْ لَـزِمَـا

توقف الآخر على ما يتوقف عليه، (**أو تسلسل**) وهو ترتب أمر على أمر إلى ما لا نهاية له (**وقد لزما**) فلزوم الدور فيما إذا استدل على المتأخر بما يتوقف عليه ذلك المتأخر، ولزوم التسلسل فيما إذا توقف الأول على أدلة مترتبة لا غاية لها، فإن انتهى الأمر إلى دليل غير ضروري مقدماته ولا مسلمة لم يكف.

مثال ما مقدماته ضرورية: هذا العدد ينقسم إلى متساويين وكل منقسم كذلك زوج، ومثال ما مقدماته نظرية قولك: العالم صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث، فنستدل على الصغرى بقولنا صفاته متغيرة وكل متغير حادث، والأولى من هاتين المقدمتين ضرورية للمشاهدة ونستدل على الثانية منهما بالتغير إن كان من عدم إلى وجود كان الوجود طارئاً، أو من وجود إلى عدم كان الوجود جائزاً، والجائز لا يقع إلَّا حادثاً، ونستدل على الكبرى من القياس الأوّل بقولنا: كل من كان صفاته حادثة لا يعرى عن الحوادث، وكل من لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها، وكل من لا يسبق الحوادث فهو حادث، فقد انتهينا إلى الضرورة، ولا عبرة باعتراض بعض الفلاسفة على بعض تلك المقدمات فإن ذلك مكابرة.

لمفهوم قوله: وتنتهي إلى ضرورة، أي: ولا يجوز أن لا تنتهي إليها لما يلزم... الخ (**قوله: كذلك زوج**) ينتج العدد زوج اهـ.

فَصْلٌ
فِي الْقِيَاسِ الْاسْتِثْنَائِيِّ

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنَائِي ... يُعْرَفُ بِالشَّرْطِي بِلَا امْتِرَاءِ
وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ ... أَوْ ضِدِّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ
فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ ... أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي
وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلَا ... يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لَمَا انْجَلَى

فصل
في القياس الاستثنائي

(ومنه) أي: القياس (ما) أي: الذي (يدعى) أي: يسمى (بالاستثنائي) لاشتماله على أداة الاستثناء، وهي لكن كما سيأتي (يعرف) ذلك القياس الاستثنائي (بالشرطي) لاشتماله على مقدمة شرطية وتسمى الكبرى والمشتملة على أداة الاستثناء صغرى (بلا امتراء) أي: شك، كمل به البيت، وعرف القياس الاستثنائي بقوله: (وهو الذي دلّ على النتيجة. أو ضدها) أي: نقيضها، بأن تكون مذكورة فيه أو نقيضها (بالفعل) أي: بصورتها (لا بالقوة) أي: لا تكون متفرقة الأجزاء كما في القياس الاقتراني، فإن نتيجته قد ذكرت، لكنها متفرقة الأجزاء في مقدمتيه موضوعها في الصغرى ومحمولها في الكبرى. وأما القياس الاستثنائي ففيه عين النتيجة أو نقيضها بصورته كما يأتي، (فإن يك الشرطي) أي: القضية الشرطية، وذكر باعتبار كونها قولاً (ذا اتصال) أي: هي ذات اتصال، أي: متصلة (أنتج وضع ذاك) المقدم، أي: إثباته (وضع التالي) أي: إثباته، (و) أنتج (رفع تال رفع أول) مثال ذلك: كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً لكنه إنسان، ينتج فهو

(قوله: فصل في القياس الاستثنائي) وهو المؤلف من مقدمتين: إحداهما: شرطية وتسمى كبرى والأخرى تدل على وضع، أي: إثبات أحد طرفيها أو رفعه، أي: نفيه، وطرفاها مقدّمها وتاليها: وتسمى صغرى اهـ ملوي.

(قوله: لاشتماله... الخ) أي القضية الاستثنائية وهي التي فيها حرف الاستثناء وهو: لكن، اهـ (قوله: بالشرطي) بإسكان الياء مخففة للوزن، لأن إحدى مقدمتيه شرطية اهـ (قوله: على مقدمة شرطية) هي الأولى (قوله: أو ضدها) مثال ما دل على ضد النتيجة ـ أي: نقيضها ـ قولنا في الاستدلال على الحيوانية: لو لم يكن هذا حيواناً لم يكن إنساناً، ينتج: فهو حيوان، فنقيض هذه النتيجة مذكور في القياس وهو مقدم الشرطية اهـ دمنهوري (قوله: بالفعل) مثال الدلالة على النتيجة بالفعل قولنا: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، لكن الشمس طالعة ينتج: النهار موجود، وهو مذكور بصورته في القياس اهـ (قوله: مثال ذلك) أي: إنتاج إثبات المقدم إثبات التالي، وإنتاج نفي التالي نفي الأول اهـ

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذَا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا
وَذَاكَ فِي الْأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

حيوان، فقد أنتج إثبات المقدم إثبات التالي لأن المقدم ملزوم، والتالي لازم، ويلزم من وجود الملزوم وجود اللازم، ولو قلت في هذا المثال: لكنه ليس بحيوان، أنتج: فهو ليس بإنسان، لأن رفع اللازم يوجب رفع الملزوم، فعلم أن المنتج منه ضربان **(ولا يلزم في عكسهما)** أي: لا يلزم الانتاج من عكسهما، أي: من وضع التالي أو رفع المقدم. فلو قلت في المثال المتقدم: لكنه حيوان لم ينتج أنه إنسان، لأن اللازم قد يكون أعم من الملزوم ولا يلزم من إثبات الأعم إثبات الأخص، وكذا لو قلت: لكنه ليس بإنسان، لا ينتج شيئاً، لأن رفع الأخص لا يوجب رفع العام، والملزوم هنا أخص من لازمه، وهذا معنى قوله: **(لما انجلى)** أي: لما اتضح من أن التالي لازم وقد يكون أعم من ملزومه فلا يلزم من إثباته إثبات ملزومه، ولا من نفي ملزومه نفيه، فهذان الضربان عقيمان، **(وإن يكن)** القياس الشرطي **(منفصلاً)** أي: إن تكن القضية الشرطية منفصلة فهي على ثلاثة أقسام: حقيقية، ومانعة جمع ومانعة خلوّ، فإن كانت حقيقية **(فوضع ذا)** أي: أحد طرفيها **(ينتج رفع ذاك)** الآخر **(والعكس كذا)** أي: ورفع أحد طرفيها ينتج وضع الآخر كقولنا: الموجود. إما قديم أو حادث، لكنه قديم ينتج أنه ليس بحادث، أو لكنه حادث ينتج أنه ليس بقديم، فلو قلت: لكنه ليس بقديم أنتج أنه حادث، أو أنه ليس بحادث أنتج أنه قديم، فقد أنتج وضع أحد الطرفين رفع الآخر، ورفع أحد الطرفين وضع الآخر وهو المراد بقوله: **(وذاك في الأخص)** أي: في الحقيقية، فإن كانت المنفصلة مانعة جمع، فقد أشار إليها بقوله: **(ثم إن يكن)** أي: الشرطي بمعنى القضية الشرطية **(مانع جمع فبوضع ذا)** أي: أحد طرفيها **(زكن)** أي: علم، **(رفع لذاك)** أي: الطرف الآخر لمنعها الجمع بينهما **(دون عكس)**، فلا يلزم من رفع أحد طرفيها وضع الآخر لجواز الخلو عنهما، مثال ذلك أن تقول: هذا إما أسود أو أبيض، لكنه أسود ينتج أنه غير أبيض، أو لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود، ولو قلت: لكنه ليس بأسود لم ينتج أنه أبيض ولا غير أبيض، وكذا لو قلت: لكنه ليس بأبيض لم ينتج أنه أسود أو غير أسود. وإن كانت

(قوله: إثبات المقدم) وهو إنسان **(قوله: إثبات التالي)** وهو حيوان اهـ **(قوله: لأن المقدم ملزوم)** وهو إنسان، والتالي لازم وهو حيوان اهـ **(قوله: لأن رفع اللازم)** أي: نفيه وهو حيوان، يوجب رفع الملزوم، أي: نفيه وهو إنسان **(قوله: ضربان)** أي إثباتاً ونفياً **(قوله: فلو قلت: في المثال المتقدم)** أي في قوله: كلما كان هذا إنساناً... الخ **(قوله: حقيقية)** أخذه من قول المصنف بعده: وذاك في الأخص اهـ **(قوله: فوضع ذا... الحج)** أي: إثباته وقوله: ينتج رفع ذاك... الخ، أي: نفيه اهـ. **(قوله: وذاك)** أي: كون وضع، أي: إثبات أحد الطرفين ينتج رفع ـ أي: نفي الآخر ـ والعكس اهـ **(قوله: أي في الحقيقية)** لأنها أخص من مانعة الجمع ومانعة الخلو، لأن فيها منع الجمع ومنع الخلو، وحينئذٍ تسمى: مانعة جمع ومانعة خلو اهـ **(قوله: مانع جمع)** أي: قضية مانعة جمع بين طرفيها، أي: فلا يجتمعان ويمكن ارتفاعهما وتتركب من الشيء والأخص من نقيضه، كمثال الشارح اهـ **(قوله: لجواز الخلو عنهما)** أي:

.....

القضية المنفصلة مانعة خلو فقد أشار إليها بقوله: (**وإذا. مانع رفع كان**) أي: وإن كانت القضية الشرطية مانعة خلو (**فهو عكس ذا**) أي: فالقضية مانعة الخلو عكس مانعة الجمع، بمعنى أن رفع أحد طرفيها ينتج وضع الآخر لمنعها الخلو عنهما، ووضع أحد طرفيها لا ينتج شيئاً لجواز الجمع بينهما، مثالها أن تقول: هذا الشيء إما غير أبيض أو غير أسود، لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود، أو لكنه أسود ينتج أنه غير أبيض، فقد لزم من رفع أحد طرفيها ثبوت الآخر، ولو قلت: لكنه غير أبيض لم ينتج أنه أسود ولا غيره، أو قلت: لكنه غير أسود لم ينتج أنه أبيض ولا غيره.

عن الطرفين اهـ (**قوله: مثال ذلك**) وهو وضع أحد طرفيها اهـ. (**قوله: مانع رفع**) أي: خلو (**قوله: وضع**) أي: ثبوت (**قوله: مثالها**) أي: مانعة الخلو اهـ.

فَصْلٌ
فِي لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّباً لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْرُ رُكِّبَا
فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدَّمَهْ

فصل
في لواحق القياس

وقد عرفت أنه لا يتم قياس إلَّا من مقدمتين، لكن ذلك يسمى: قياساً بسيطاً وقد يكون القياس من أكثر من مقدمتين، ويسمى قياساً مركباً، وقد ذكره بقوله: **(ومنه)** أي: القياس **(ما)** أي: الذي **(يدعونه)** أي: يسمونه **(مركباً)** وهو ما ألف من أكثر من مقدمتين **(لكونه من حجج)** أي: أقيسة بسيطة **(قد ركبا)** أي: ألف، كقولنا: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام وكل نام جسم وكل جسم مركب، **(فركِّبَنْهُ إن ترد أن تعلمه)** أي: إن ترد معرفة القياس فركبه من أكثر من مقدمتين، كما تقدم، **(واقلب نتيجة به)** أي: في القياس المركب **(مقدمه)** أي: اجعل النتيجة الحاصلة من المقدمتين الأوليين مقدمة لقياس ثانٍ، فقل: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس، فهذه نتيجة المقدمتين الأوليين فاجعلها مقدمة صغرى وضمها

(قوله: فصل: في لواحق القياس) وقد ذكر المصنف الأقيسة جميعها ما عدا قياس الخلف، وحاصله إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، ويسمى: قياس الخلف، لأنه يؤدي إلى الخلف، أي: المحال على تقدير عدم حقية المطلوب، وقيل: لأن المطلوب يأتي من خلفه الذي هو نقيضه، ويتركب من قياسين أحدهما اقتراني والآخر استثنائي، تلخيصهما: لو لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه، ولو تحقق نقيضه لتحقق محال، ينتج: لو لم يتحقق المطلوب لتحقق محال، لكن المحال ليس بمتحقق، فالمطلوب متحقق. مثلاً تقول: لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوبها عليه، ولو تحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة، ينتج أنه لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبيّ لتحقق وجوب الصلاة عليه الذي هو محال، فتجعل هذه النتيجة إحدى مقدمتي القياس الاستثنائي، والمقدمة الثانية قولك: لكن وجوب الصلاة عليه غير متحقق، ينتج أن انتفاء وجوب الزكاة على الصبي متحقق وهو المطلوب، وإنما كان القياس المركب وقياس الخلف ملحقين بالقياس البسيط لأنهما لما كانا في الظاهر مخالفين له جعلا ملحقين به، وإن كانا في الحقيقة يرجعان إليه اهـ صبان. وقوله: لواحق جمع لاحق، أي: ما يلحق بالقياس البسيط في الاستدلال، وهو أربعة: القياس المركب، وقياس الخلف، وقياس الاستقراء، وقياس التمثيل، وسيأتي ذلك في كلامه، ما عدا قياس الخلف، فالإضافة في لواحق القياس جنسية لا استغراقية اهـ.

يَـلْـزَمُ مِـنْ تَـرْكِـيـبِـهَـا بَـأُخْـرَى نَـتِـيـجَـةٌ إِلَـى هَـلُـمَّ جَـرَّا
مُـتَّـصِـلَ الـنَّـتَـائِـجِ الَّـذِي حَـوَى يَـكُـونُ أَوْ مَـفْـصُـولَـهَـا كُـلٌّ سَـوَا
وَإِنْ بِـجُـزْئِـيٍّ عَـلَـى كُـلِّـي ٱسْـتُـدِلْ فَـذَا بِـالاِسْـتِـقْـرَاءِ عِـنْـدَهُـمْ عُـقِـلْ

لما بعدها، فقل: كل إنسان حساس وكل حساس نام، واستخرج من هاتين نتيجة فقل: كل إنسان نام، ثم اجعل هذه مقدمة لقياس ثانٍ، فقل: كل إنسان نام وكل نام جسم وهكذا، وهذا معنى قوله: **(يلزم من تركيبها)** أي: النتيجة **(بأخرى)** أي: مع مقدمة أخرى، أي: فيحصل منهما **(نتيجة إلى هلم جرا)** اسم فعل بمعنى: أقبل، يستوي فيه الواحد والأكثر فتقول: هلم يا زيد ويا زيدان ويا زيدون، و: جرًا، مصدر جره إذا سحبه، هذا أصل معناه، ثم تجوّز بهلمّ عن طلب الإقبال إلى الاخبار بالاستمرار، وبجرًا عن السحب الحسي إلى التعميم المعنوي، والمعنى هنا: وانتهِ إلى أن يستمر قلب النتيجة مقدمة استمراراً عاماً شاملاً لجميع الأقيسة البسيطة التي تؤخذ من القياس المركب، **(متصل النتائج)** بالنصب خبر يكون **(الذي حوى)** النتائج بأن ذكرت فيه **(يكون)** أي: يسمى بذلك لاتصال نتائجه بالمقدمات **(أو)** بمعنى الواو **(مفصولها)** معطوف على متصل النتائج، أي: ويكون القياس منفصلها إن لم يحو النتائج، أي: لم تذكر فيه، بل طويت كقولنا: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس وهكذا إلى آخر القياس المتقدّم من غير استخراج نتيجة لكل مقدّمتين، وسمي: منفصل النتائج، لعدم ذكرها فيه **(كلّ)** من متصل النتائج ومنفصلها **(سوا)** في إفادة المطلوب، **(وإن بجزئيّ على كلي)** خففت ياؤه للضرورة **(استدل)** أي: استدل بجزئيٍّ على كليٍّ بأن تصفحت الجزئيات وحكمت بحكمها على الكلي **(فذا بالاستقراء عندهم عقل)** أي: علم، كما إذا تصفحنا جزئيات من الحيوان: كالإنسان والفرس والحمار، فوجدناها تحرك فكها الأسفل عند المضغ فحكمنا بحكم تلك الجزئيات على كليها وهو الحيوان، وقلنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ ثم إن كان المتصفح أكثر الجزئيات سمى الاستقراء ناقصاً كالمثال المتقدم، وإن كان المتصفح جميع الجزئيات كإن استقرأنا جزئيات الحيوان فوجدنا بعضها ماشياً وبعضها غير ماشٍ ووجدنا الماشي يموت وغير الماشي كذلك، وحكمنا على كليّه وهو الحيوان وقلنا: كل حيوان يموت، سُمي استقراء تاماً، **(وعكسه)** أي: الاستقراء الذي تقدم أنه الاستدلال بحكم

(قوله: إلى هلم جرا) أدخل: إلى، على: هلم، مع أنها اسم فعل وهو لا يدخل عليه عامل، واعتذر الشارح في كبيره عنه بأنه كأنه استعمل: هلم، في غير ما وضعت له، أي: أطلقها على الاستمرار اهـ صبان **(قوله: متصل النتائج)** أي: القياس المركب **(قوله: بأن ذكرت فيه)** أي: بالفعل مرتين أوّلاً نتيجة وثانياً مقدمة لقياس آخر، كقولك: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس، ثم تقول: كل إنسان حساس وكل حساس نام فكل إنسان نام، وهكذا، وسمي بذلك لوصل النتائج بالمقدمات اهـ ملوي **(قوله: كقولنا)** تمثيل لمنفصل النتائج وعدم ذكرها في القياس. **(قوله: فذا)** أي: الاستدلال المذكور المفهوم من استدل، فالاستقراء على كلامه الاستدلال بحكم الجزئي على حكم الكلي اهـ **(قوله: فوجدناها)** ـ أي: أكثرها ـ تحرك فكها الأسفل... الخ اهـ **(قوله: ثم إن كان المتصفح)** أي: المتتبع أكثر... الخ اهـ **(قوله: وعكسه)** لا بدّ من تقدير مضافين، أي: مجموع مقدمتي عكسه،

وَعَكْسُهُ يُدْعى الْقِيَاسُ الْمَنْطِقي وَهْوَ الَّذِي قَدْمْتُهُ فَحَقِّقِ
وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِي حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ
وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالدَّلِيلِ قِيَاسُ الْاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

الجزئي على الكلي وهو الاستدلال بحكم الكلي على الجزئي (**يدعى**) أي: يسمى (**القياس المنطقي**) فالقياس المنطقي (**وهو الذي قدمته**) أول باب القياس عند قوله:

إن القياس من قضايا صورا

(**فحقق**) المعلوم، فالقياس استدلال بحكم الكلي على الجزئي كقولنا: كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم، فإنه استدل بثبوت الجسمية للحيوان الكلي على ثبوتها للإنسان الذي هو جزئي من جزئيات الحيوان، والاستقراء استدلال بحكم الجزئي على الكلي كما علم مما سبق، (**وحيث جزئي على جزئي**) خففت ياؤه للضرورة (**حمل**) أي: حيث حمل جزئي على جزئي آخر في حكمه (**لجامع**) مشترك بينهما كحمل النبيذ على الخمر في الحرمة للإسكار (**فذاك**) الحمل (**تمثيل جعل**) أي: يسمى هذا الدليل: تمثيلاً، وقد عرّفه السعد بقوله: هو تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى، (**ولا يفيد القطع**) أي: اليقين (**بالدليل**) أي: بنتيجة الدليل (**قياس الاستقراء والتمثيل**) والدليل إظهار في محل الإضمار، أي: بنتيجته. أما قياس الاستقراء فلجواز أن يكون قد بقي جزئي من جزئيات على خلاف ما استقرأته، قالوا: وقد وجد أن التمساح يحرك فكه الأعلى عند المضغ فلم تكن النتيجة في الاستقراء وهي: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ قطعية، وأما قياس التمثيل فلأنه يلزم من تشابه أمرين في معنى تشابههما في جميع الأحكام.

لأن العكس الذي هو الاستدلال ليس هو القياس المنطقي، إذ هو قول مؤلف، والاستدلال مصدر كذا في الكبير اهـ صبان (**قوله: وهو الذي قدمته**) أي: المعرّف بأنه قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر اهـ ملوي (**قوله: في معنى مشترك**) وهو الإسكار في مثال الشارح المذكور (**قوله: أما قياس الاستقراء**) أي: أما عدم إفادته القطع فلجواز... الخ اهـ.

فَصْلٌ
في أَقْسَامِ الحُجَّةِ

وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ أَقْسَامُ هذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةْ
خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

فصل
في أقسام الحجة

أي الدليل، سمي بذلك لأن من تمسك به حج خصمه، أي: غلبه، (**وحجة**) مبتدأ سوّغ الابتداء به قصد الجنس، وهي: إما (**نقلية**) وهي ما كانت من الكتاب والسنة والإجماع، وإما (**عقليه**) وقد ذكرها بقوله: (**أقسام هذي**) الحجة العقلية (**خمسة جليه**) أي ظاهرة أوّلها: (**خطابة**) وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة لصدورها من معتقد: قوليّ من مقدمات مظنونة، كقولنا: كل حائط ينتثر منه التراب ينهدم، ونحو: فلان يسار العدو فهو مسلم للثغر، ونحو: فلان يطوف بالليل بالسلاح فهو متلصص، والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم كما يفعله الخطاب والوعاظ. وثانيها: (**شعر**) وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس نحو: الخمر مقوّية سيالة، أو تنقبض منها النفس نحو: العسل مرة مهوعة، ونحو: الورد صرم بغل قائم في وسطه روث، والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب، ويزيد الانفعال بأن يكون على وزن من أوزان الشعر أو بصوت طيب. (**و**) ثالثها: (**برهان**) وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية كما يأتي. ورابعها: (**جدل**) وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة فقد يكون الشيء مشهوراً عند قوم دون آخرين، ومن مقدمات مسلمة عند الناس وعند الخصمين كقولنا: هذا ظلم، وكل ظلم قبيح، وكقولنا: هذه مراعاة للضعفاء، وكل مراعاة للضعفاء محمودة، والغرض منه إلزام الخصم وإقناع القاصر عن إدراكه البرهان. (**وخامس**) ـ أي: خامسها ـ: (**سفسطة**) وهو قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة نحو: هذا ميت وكل ميت

(**قوله: قصد الجنس**) أي: أو التفصيل (**قوله: نقلية**) منسوبة إلى النقل لاستنادها إليه، وإن كان العقل هو المدرك لها، ونسبت إلى النقل ليتميز ما يتوقف على النقل من غيره اهـ صبان (**قوله: عقلية**) منسوبة إلى العقل لأن العقل لا يتوقف في إثباتها على نقل (**قوله: كل حائط... الخ**) الأمثلة الثلاثة للنوع الثاني، والتمثيل إن كان للخطابة المركبة من المقدمات المظنونة كان في كلامه حذف بعض المقدمات، وإن كان للمقدمات المظنونة فلا حذف، وكذا يقال في نظائره اهـ (**قوله: فلان يسار العدو**) أي: يعلمه بالسر، والثغر هو طرف بلاد الإسلام اهـ صبان (**قوله: مهوّعة**) بفتح الواو المشدّدة مقيأة، أي: هي قيء النحل، وضبطه بعضهم بالكسر وهو أيضاً صحيح اهـ (**قوله: وهو قياس مؤلف... الخ**)

أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ ... مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنْ
مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ ... مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ
وَحَدْسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ ... فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ
وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ ... عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتِ

جماد فهذا جماد، وشبيهة بالحق وليست به كقولنا: في صورة فرس على حائط: هذا فرس وكل فرس صاهل (**نلت الأمل**) جملة دعائية تكملة البيت. (**أجلها**) أي أقسام الحجة (**البرهان**) فالجدل فالخطابة فالشعر فالسفسطة، وعرّف البرهان بقوله: وهو (**ما ألف**) أي: ركب (**من. مقدمات باليقين تقترن**) أي: يقينية فخرج به باقي أقسام الحجة من الجدل وغيره، وبين اليقينيات بقوله: (**من أوليات**) أي: المقدمات اليقينية هي الأوليات: أي الضروريات التي لا يتوقف حكم العقل فيها على استعانة بحسيّ أو غيره، بل بمجرد تصوّر الطرفين يحكم العقل فيها كقولنا: الواحد نصف الإثنين والكل أعظم من الجزء (**مشاهدات**) وهي ما لا يحكم العقل فيها بمجرد تصوّر الطرفين، بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس الباطن، وتسمى وجدانيات: كالعلم بأنك جائع أو غضبان أو متلذذ أو متألم، و(**مجربات**) وهي ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى، كقولنا: السقمونيا مسهلة للصفراء، و(**متواترات**) وهي ما يحكم العقل فيها بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب كقولنا: سيدنا محمد ﷺ ادّعى النبوّة وظهرت المعجزة على يديه، (**وحدسيات**) بتحريك الدال للضرورة، وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة حدس أو ظن مستند إلى أمارة كقولنا: نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها (**ومحسوسات**) وهي ما يحكم به العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شيء آخر كقولنا: الشمس مشرقة والنار محرقة (**فتلك**) المذكورات (**جملة اليقينيات**) التي يتألف البرهان منها لإنتاج اليقين، (**وفي دلالة المقدمات**) العلم أو الظنّ بها (**على**) العلم أو الظنّ بـ(**النتيجة**) أي: في الارتباط بينهما (**خلاف آت**)

أي: لإنتاج اليقين اهـ (**قوله: تختلف**) أي: المقدمات المشهورة، أي: تختلف شهرتها فربما كانت مشهورة في زمان دون زمان، وفي مكان دون مكان، وعند قوم دون آخرين اهـ (**قوله: كقولنا: هذا ظلم... الخ**) ينتج، هذا قبيح اهـ (**قوله: وهمية**) يعني: أن الوهم حكم بها في غير المحسوسات، وإنما قلنا في غير المحسوسات لأن أحكام الوهم في المحسوسات يصدقها العقل، بخلافها في المعقولات الصرفة فكاذبة اهـ (**قوله: في صورة فرس على حائط**) أي: مصورة عليها (**قوله: أجلها**) أي: أقواها البرهان لأنه يفيد القطع بخلاف غيره اهـ (**قوله: فالجدل**) لأنه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين وهي المشهورات والمسلمات اهـ (**قوله: فالخطابة**) أي: لأنها تفيد الظن (**قوله: فالسفسطة**) معناها: الحكمة المموهة (**قوله: والكل أعظم من الجزء**) أي: جزء ذلك الكل، فلا ينافي أن هذا الجزء قد يكون أعظم من كلٍ غير كله اهـ (**قوله: بالحس الباطن**) وأما التي يحكم بها العقل بواسطة الحواس الظاهرة كالحكم بأن الشمس مضيئة فهي المحسوسات، وهي السادسة في كلام المصنف اهـ صبان (**قوله: أمارة**) أي: تجربة اهـ (**قوله: بواسطة الحس الظاهر**) أي: البصر أو غيره، ولذلك مثل بمثالين اهـ (**قوله: أو الظن بها**) أي: بالمقدمات (**قوله: بينهما**) أي: بين العلم والظن بالمقدمات، والعلم أو الظن بالنتيجة اهـ

عَـقْـلِـيٌّ أَوْ عَـادِيٌّ أَوْ تَـوَلُّـدِ أَوْ وَاجِـبٌ وَالْأَوَّلُ الْـمُـؤَيَّـدُ

ذكره في البيت بعده، ولما كان للدليل ارتباط بالمدلول سمي ذلك الارتباط دلالة.

ثم ذكر الخلاف بقوله: **(عقلي)** أي: الارتباط بينهما عقلي لا يمكن تخلفه فلا يمكن تخلف العلم أو الظنّ بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين بمعنى أن اللّه إن شاء أوجد بقدرته العلم أو الظن بالمقدمتين، أو العلم أو الظن بالنتيجة، ولا تتعلق القدرة بالعلم أو الظن بالمقدمتين بدون العلم أو الظن بالنتيجة فهما متلازمتان تلازماً عقلياً كتلازم العرض أو الجوهر لا يمكن وجود أحدهما بدون الآخر وهذا لإمام الحرمين **(أو)** بمعنى الواو، أي: والثاني أن الربط بينهما **(عادي)** بمعنى أنه يجوز تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين بأن ينتهي شخص في البلادة إلى أن يعلم المقدمتين ولا يعلم النتيجة لعدم تفطنه لاندراج الأصغر تحت الأوسط، وفي التصوير نظر إذ من الشروط التفطن لاندراج الأصغر تحت الأوسط، وهذا القول للشيخ الأشعري **(أو)** بمعنى الواو، أي والثالث: أن الارتباط بينهما **(تولد)** بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدمتين، إذ التولد أن يوجد فعل لفاعله فعل آخر، وهذا القول للمعتزلة وهو باطل لقيام البرهان على أنه لا تأثير للعبد في شيء من الأفعال الاختيارية **(أو)** بمعنى الواو، أي والرابع: أن الارتباط بينهما **(واجب)** بالتعليل بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت بذاتها في العلم أو الظن بالنتيجة، وهذا للفلاسفة، وهو باطل لقيام البرهان على انتفاء تأثير العلة والطبيعة، وأنه تعالى هو الفاعل المختار **(والأوّل)** من هذه الأقوال هو **(المؤيّد)** القويّ لعدم ورود شيء عليه.

(قوله: فلا يمكن تخلف العلم أو الظن... الخ) اعترض بأنه فعل القادر المختار الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك، فكيف يكون واجباً؟. وأجيب: بأن عدم انفكاك اللازم عن الملزوم لا ينافي جوازه، بمعنى أن الفاعل المختار، إن شاء خلف الملزوم وخلف اللازم، وإن شاء تركهما معاً، لا أن يخلف الملزوم ولا يخلف اللازم، وهكذا كل متلازمين عقلاً كالجواهر والأعراض المتلازمين، ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلي في الكائنات. وحاصله أن ترك اللازم مع خلف الملزوم محال لا تتعلق به القدرة، فلا يلزم نفي الاختيار، قاله في الكبير اهـ ص **(قوله: إذ من الشروط)** أي: شروط القياس المنتج التفطن للإندراج، وهو هنا مفقود فتخلف العلم أو الظن بالنتيجة لفقد شرط القياس، والكلام إنما هو في القياس المستوفي للشروط، والجواب عنه بإمكان أن الأشعري صاحب هذا المذهب لا يشترط التفطن للإندراج لا يخفى بعده، فالأولى تصوره بأن يخلق اللّه العلم أو الظن بالمقدمتين دون العلم أو الظن بالنتيجة خرقاً للعادة اهـ ص **(قوله: والأول)** وهو أنه عقلي بلا تعليل ولا تولد اهـ **(قوله: المؤيّد)** لأنه اختاره الإمام الرازي أيضاً، وشهره حجة الإسلام وغيره، ولأن ما احتج به الشيخ الأشعري يمكن القدح فيه كما بسطه في الكبير اهـ.

خـاتـمـة

وَخَـطَـأُ الْـبُـرْهَـانِ حَـيْـثُ وُجِـدَا فِـي مَـادَةٍ أَوْ صُـورَةٍ فَـالـمـبْـتَـدَا
فِي ٱللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا تَـبَـايُـنٍ مِـثْـلَ الـرَّدِيـفِ مَـأْخَـذَا

خـاتـمـة

في بيان خطأ البرهان

(**وخطأ البرهان حيث وجدا**) أي: في أيّ مكان وجد، فهو إما (**في مادة**) بتخفيف الدال للضرورة، وهي كل من مقدمتيه (**أو**) في (**صورة**) أي: هيئة المقدمتين (**فالمبتدأ**) أي: الأوّل منهما وهو خطأ المادة إما (**في اللفظ كاشتراك**) مثل قولك: هذا قرء، وتريد الحيض، وكل قرء يجوز الوطء فيه وتريد الطهر، فلم يتكرر الحد الوسط فكذبت النتيجة (**أو كجعل ذا**) بالألف، قال المؤلف: على لغة القصر في الأسماء الستة (**تباين**) مع لفظ آخر (**مثل الرديف**) له (**مأخذا**) أي: من جهة المأخذ كقولك: هذا صارم، مشيراً إلى سيف غير قاطع، وكل صارم سيف، فحقيقة السيف تباين حقيقة الصارم لأن السيف ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعاً أو لا، والصارم هو السيف بقيد القطع، فكانت النتيجة كاذبة لأن الصارم في الصغرى أريد به غير القاطع فلم يصح حمل السيف عليه في الكبرى، بل هو محمول على الصارم الذي هو القاطع من جنس السيف، فلم يتكرر الحدّ الوسط، (**و**) الخطأ للبرهان (**في المعاني لـ**)أجل (**التباس**) القضية (**الكاذبة**. **بـ**)قضية (**ذات صدق**) وقوله: (**فافهم المخاطبة**) تكملة للبيت.

(**كمثل جعل العرضي**) بإسكان الياء للضرورة (**كالذاتي**) كقولنا: الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك لا يثبت في مكان واحد فإحدى المقدمتين كاذبة إن أريد بالمتحرك فيها معنى واحد، وإن أريد بالمتحرك في الأولى المتحرك بالعرض، وفي الثانية المتحرك بالذات، كانتا صادقتين، لكن لم يوجد تكرر فلم تصدق النتيجة (**أو**) كجعل (**ناتج إحدى المقدمات**) أي: جعل النتيجة عين إحدى المقدمتين، كقولنا: هذه نقلة وكل نقلة حركة فهذه حركة، فالنتيجة عين الصغرى لأن

(**قوله: وكل صارم سيف**) هكذا أيضاً في الشرح الكبير، وقد رأيت في بعض نسخ شرح الملوي تبديل في هذا المثال في صغراه حيث أطلق فيها الصارم على السيف غير القاطع، توهماً أن الصارم مرادف للسيف، وأنه اسم للهيئة المخصوصة، وإن لم يقطع اهـ صبان (**قوله: فحقيقة السيف تباين حقيقة الصارم**) عبارة شرح الملوي: فالصارم حقيقته تباين حقيقة السيف والسيف ما كان على الهيئة اهـ (**قوله: في المعاني**) أي: من جهة المعاني، فهو مقابل قوله: في اللفظ، أي: الخطأ في المادة إما في اللفظ وإما في المعنى، فأل في المعاني للجنس فتبطل جميعها اهـ. (**قوله: لأجل التباس... الخ**) علة للخطأ في المعنى (**قوله: فافهم المخاطبة**) أي: المخاطب به، فالمصدر بمعنى اسم المفعول اهـ (**قوله: كمثل**) تمثيل للخطأ في المعنى، ولفظ مثل صلة لتأكيد معنى الكاف اهـ. (**قوله: جعل العرضي كالذاتي**) أي:

وَفِي الْمَعَانِي لِلْتِبَاسِ الْكَاذِبَهْ ... بِذَاتِ صِدْقٍ فَأَفْهَمِ الْمُخَاطَبَهْ
كَمِثْلِ جَعْلِ الْعَرَضِي كَالذَّاتِي ... أَوْ نَاتِجِ إِحْدَى الْمُقَدِّمَاتِ
وَالْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ ... وَجَعْلُ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِي
وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ ... وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ
هَذَا تَمَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ ... مِنْ أُمَّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ

الحركة مرادفة للنقلة، (و) من الخطأ في المعنى (**الحكم للجنس**) أي: عليه (**بحكم النوع**) كقولنا: كل فرس حيوان وكل حيوان ناطق فكل فرس ناطق وهو كذب، ويسمى مثله إيهام العكس لأنه لما رأى أن كل ناطق حيوان توهم أن كل حيوان ناطق، وليس كذلك، فجاء الخطأ (و) من الخطأ في المعاني (**جعل كالقطعي غير القطعي**) بالجر بإضافة جعل وفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور الذي هو مفعول ثانٍ للمصدر، أي: وجعل غير القطعي مثل القطعي: كهذا ميت وكل ميت جماد، (**والثانِ**) حذفت منه الياء تخفيفاً وهو خطأ الصورة، أي: هيئة المقدمتين (**كالخروج عن أشكاله**) أي: أشكال القياس الأربعة نحو: كل إنسان حيوان وكل فرس جسم فهذا خطأ في هيئة المقدمتين لعدم تكرار للوسط فيهما، والقياس الاقتراني لا بدّ فيه من مكرر (و) كـ(**ترك شرط النتج**) الإنتاج الذي هو (**من إكماله**) أي: إكمال خطأ الصورة مثل كون الصغرى في الشكل الأول سالبة، أو الكبرى فيه جزئية نحو: لا شيء من الإنسان بفرس وكل فرس جسم ونحو، كل إنسان حيوان وبعض الحيوان صاهل، وفي التعبير بالإكمال حسن اختتام، وهو أن يذكر شيئاً يشعر بالإتمام وانقضاء المقصود، (**هذا تمام الغرض المقصود**) صفة كاشفة، أي: هذا آخر التأليف الذي قصدناه (**من**) بيانية أو تبعيضية (**أمهات**) أي: قواعد (**المنطق المحمود**) أي: الخالي عن شبه

مثله في حكمه (**قوله: الحكم للجنس**) أي: على كل فرد من أفراده (**قوله: بحكم النوع**) أي: الخاص به (**قوله: ويسمى مثله**) أي: مثل الحكم على الجنس بحكم النوع (**قوله: إيهام العكس**) أي: إيقاع صحة العكس في الوهم، أي وهم نفسه، أي: إن كان غالطاً ووهم غيره إن كان مغالطاً اهـ (**قوله: بالجر**) أي: جر غير (**قوله: بإضافة جعل**) أي: إضافتها إلى غير (**قوله: المتضايفين**) هما: جعل وغير (**قوله: بالجار والمجرور**) وهو كالقطعي. (**قوله: وكل ميت جماد**) لكبرى وهمية، لأن الوهم يحكم بجمادية الميت لكونه كالجماد في عدم الروح والإحساس والحركة، فجعلت في هذا القياس كالقطعية، ونزلت منزلتها في أخذها جزءاً لها اهـ. (**قوله: نحو لا شيء... الخ**) تمثيل على وجه اللف والنشر المرتب (**قوله: وهو أن يذكر**) أي: المتكلم ناظماً كان أو ناثراً اهـ (**قوله: هذا تمام**) اسم الإشارة يصح رجوعه إلى الخاتمة إن جعل: تمام، بمعنى: متمم، وإلى جميع المسائل المنطقية المذكورة في هذا الكتاب إن جعل بمعنى جميع، ومقتضى تفسير الشارح الأول (**قوله: الغرض**) أي: ذي الغرض لأن المؤلف ليس غرضاً لشيء آخر، بل هو ذو غرض حامل عليه، وهو حصول القبول، أي: أن يحصل له الرضا من الله تعالى، وهذه المرتبة أعلى من أن يؤلف لحصول ثواب غير الرضا، أو أنه لا حذف، ويكون أطلق السبب، وأراد المسبب (**قوله: صفة كاشفة**) لأن ما يفعل الغرض لا يكون إلا مقصوداً.

(**قوله: بيانية أو تبعيضة**) ويؤيد الثاني أن هذا التأليف ليس أمهات المنطق جميعاً إلا أن يدّعي أنه جميعها باعتبار أن من حصله حصلت له ملكة يحصل بها ما بقي في أمهاته. (**قوله: أمهات**) أي: دوال

قَدِ انْتَهى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ ... مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلمِ المَنْطِقِ
نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المفْتَقِرْ ... لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيمِ المقْتَدِرْ
الأَخْضَرِيُّ (عَابِدُ الرَّحْمنِ) ... المُرْتَجي مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ
مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ ... وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ
وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ العُلَا ... فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا
وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحاً ... وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الفَسَادِ نَاصِحاً

الفلاسفة، (**قد انتهى**) ملتبساً (**بحمد رب الفلق**) أي: الصبح (**ما رمته**) أي: قصدته (**من فنّ علم المنطق**) إضافة العلم إلى المنطق من إضافة المسمّى إلى الاسم، وهذا البيت لوالد المصنف أمره بإدخاله فأدخله رجاء بركته، (**نظمه العبد الذليل المفتقر**) أبلغ من الفقير (**لرحمة**) أي: إنعام (**المولى العظيم المقتدر**) أي: التامّ القدرة فهو أبلغ من القادر، (**الأخضري**) قال المؤلف في شرحه: هو تعريف لنسبنا بناء على ما اشتهر في ألسنة الناس وليس كذلك، بل المتواتر من أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرادس (**عابد الرحمن**) إشارة إلى أن اسم المصنف عبد الرحمن (**المرتجى**) أي: المؤمل (**من ربه**) أي: مالكه ومربيه (**المنان**) أي: المنعم بجميع النعم أو المعدّد للنعم، وأما النهي عن المنة فللمخلوق، وأما الخالق فيفعل ما يشاء، (**مغفرة**) من الغفر وهو الستر، والمراد عدم المؤاخذة (**تحيط**) تلك المغفرة (**بالذنوب**) جميعاً، فإن اللّه رب كريم لا يخيب قاصده. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] (**وتكشف**) تلك المغفرة (**الغطا عن القلوب**) أي: تزيل حجب رين الذنوب المحدقة بأنوار القلوب الحائلة بينها وبين علام الغيوب، (**وأن يثيبنا**) أي: يجازينا (**بجنة العلا**) أي: بدخولها مع السابقين (**فإنه**) سبحانه وتعالى (**أكرم من تفضلا**) أنعم، وإنعامه تعالى على العباد تفضلاً منه لا وجوباً عليه، (**وكن**) المراد به الناظر في هذا الكتاب (**أخي**) ناداه بالأخوة استعطافاً له ليخفف الاعتراض واللوم ويلتمس له المعذرة (**للمبتدي**) هو الآخذ في التعليم (**مسامحاً**) أي: كن مسامحاً للمبتدي غير معترض عليه،

أمهات إن كانت الإشارة إلى الألفاظ، فإن كانت إلى المعاني فلا حاجة إلى التقدير. (**قوله: وهذا البيت لوالد المصنف**) هذا اعتذار عن التكرار حيث ذكر حديث تمام مقصوده في البيت قبله (**قوله: العبد الذليل**) الذليل صفة كاشفة (**قوله: أبلغ من الفقير**) أي: عرفاً لا لغةً (**قوله: فهو أبلغ من القادر**) وجهه أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى في متحدي النوع كما هنا، ولا يقال. ذلك في الفقير والمفتقر لأنه ليس متحد النوع (**قوله: الأخضري**) نسبة إلى الأخضر، جبل بالمغرب (**قوله: بناء على ما اشتُهر في ألسنة الناس**) حال من النسب، أي، حال كونه جارياً على ما اشتُهر (**قوله: للعباس بن مرداس**) هو صحابي مشهور (**قوله: وأما النهي عن المنة فللمخلوق**) لا ما استثنى وهو: منة النبي على أمته، والوالد على ولده، والأستاذ على تلميذه، والزوج على زوجته (**قوله: والمراد عدم المؤاخذة**) إنما قال: والمراد، لأن الستر لا يقتضي عدم المؤاخذة (**قوله: تحيط بالذنوب**) أي: تتعلق بكل فرد منها (**قوله: رين الذنوب**) الرين الطبع والدنس والمحدقة بالنصب صفة للحجب، وكذا الحائلة، وقوله: وبين علام الغيوب، على تقدير: مشاهدة علام الغيوب الثابتة لأهل اللّه (**قوله: بجنة العلا**) أي: بجنة الغرف، العلا

وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ وَإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلِ
إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحاً لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا
وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي
وَلِبَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

بل التمس له المعذرة أو أصلح ما ينبغي إصلاحه بأن تلحق بهامشه في الحال التي توهم الخطأ فيها كقولك: لعل المراد كذا، إذ ربما يكون ما جعلته صواباً هو الخطأ فلا يهجم ببادئ الرأي على التخطئة، هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئاً ولم يأمن من وقوع الخطأ **(وكن لإصلاح)** اللام بمعنى الباء أو في **(الفساد)** الذي يظهر لك **(ناصحاً)** لا تأت بعبارات فيها سوء أدب، **(وأصلح الفساد بالتأمل)** هذا إذن من المصنف لمن رأى خللاً أن يصلحه بعد التأمل وإمعان النظر لمن يكون أهلاً لذلك **(وإن بديهة)** أي: وإن كان الإصلاح ذا بداهة ببادئ الرأي **(فلا تبدل)** ولا تأت بما يدل على أن الصواب خلاف ما ذكر، **(إذ قيل)** لأنه قيل **(كم)** خبرية مبتدأ مضافة إلى **(مزيف)** قولاً **(صحيحاً)** أي: كم شخص جاعل الصحيح مزيفاً، أي: معيباً رديئاً **(لأجل كون فهمه قبيحاً)** علة لمزيف وخبر كم محذوف، أي: موجود، وهذا إشارة إلى قول الشاعر:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

(وقل لمن لم ينتصف لمقصدي) بلامين **(العذر حق واجب للمبتدى، ولبني إحدى وعشرين**

جمع عليا، بالضم ككبرى وكبر **(قوله: ولم يأمن)** أي: وبكونه لم يأمن **(قوله: بمعنى الباء)** أي: السببية أو التي لتصوير النصح هنا **(قوله: وأصلح الفساد بالتأمل)** هذا ليس مكرراً مع ما قبله لأن الأوّل إذن بالإصلاح على الهامش، والثاني إذن به في صلب المتن مع التأمل الوافر، **(قوله: وإن بديهة)** راجع لكل منهما، والمعنى: وكن لإصلاح الفساد ناصحاً بأن تأتي بعبارة ليس فيها سوء أدب، وأصلح الفساد بالتأمل، أي: ائت بها في صلب المتن بعد التأمل وإمعان النظر، وإن بديهة فلا تبدل، أي: وإن كان الإصلاح، أي: الإتيان بعبارة ترد الفساد ببادئ الرأي، أي: من غير تأمل وإمعان نظر، أو من غير نصح في الإصلاح فلا تأت بعبارة على الهامش تدل على ذلك **(قوله: لمن يكون أهلاً لذلك)** لا يصح تعلقه بقوله: إذن، لما يلزم على ذلك من تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد، بل إما أن يعرب بدلاً من قوله: لمن رأى خللاً، أو تجعل اللام بمعنى من، ويكون بياناً لمن في قوله: لمن رأى خللاً **(قوله: كم)** هي لإنشاء التكثير مبنية على السكون لتضمنها معنى رب التي للتكثير، وتسمى خبرية لأن إنشاء التكثير يستلزم الإخبار بالكثرة، بخلاف الاستفهامية. **(قوله: مضافة إلى مزيف)** لأنه تمييزها، والخبر محذوف على ما سيذكره، ويصح أن يكون التمييز محذوفاً والخبر هو مزيف والتقدير: وكم شخص مزيف، وحينئذٍ لا حاجة إلى تقدير خبر **(قوله: علة لمزيف)** فهو متعلق به **(قوله: وخبر كم محذوف)** والأولى تقديره مؤخراً عن قوله لأجل كون فهمه قبيحاً لتكون العلة متصلة بالمعلول، أي: غير مفصول بينهما بالخبر **(قوله: وقل لمن لم ينتصف لمقصدي)** أي: يعدل فيما قصدته الذي هو هذا النظم بأن اعترض عليّ فيه، فاللام بمعنى في، ومقصد مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أو اسم مكان، أي: مكان قصدي بجعل المسائل ظرفاً للقصد **(قوله: لم ينتصف لمقصدي)** بل لامني **(قوله: العذر)** أي: الاعتذار، فالمقصود المعنى المصدري لا بمعنى ما يعذر به **(قوله: واجب)** أي: متأكد، أو بمعنى ما يثاب على

لَا سِيمَا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ
وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ تَأْلِيفُ هٰذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ
مِنْ سَنَةٍ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ الْمِئِينَ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثُّقَاتِ السَّالِكِينَ سُبْلَ النَّجَاةِ
مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَا

سنة. معذرة) أي: عذر **(مقبولة مستحسنة)** لكون هذا السن يقلّ فهم من فيه العلم، **(لا سيما)** أي: مثل الشخص الذي هو **(في عاشر القرون)** وفي القرون أقوال أشهرها أنها مائة سنة، فهذا القرن ينبغي أن يعذر فيه الشخص أكثر مما كان قبله **(ذي الجهل)** وهو انتفاء العلم بالمقصود، أي: صاحب الجهل لكثرة جهل أهله بسبب تأخر الزمان، وتتابع الفتن التي لم تكن في العصور الخالية **(والفساد والفتون)** جمع فتنة، **(وكان في أوائل المحرم. تأليف هذا الرجز)** الذي وزنه مستفعلن ست مرات **(المنظم، من سنة)** بالتنوين للوزن **(إحدى وأربعين. من بعد تسعة من المئين)** من الهجرة النبوية، **(ثم الصلاة والسلام)** تقدم معناهما **(سرمداً)** أي: دائماً **(على رسول الله)** ﷺ **(خير من هدى)** أي: دل الخلق على طريق الحق، **(وآله وصحبه)** تقدم معناهما أيضاً **(الثقات)** جمع ثقة بمعنى الموثوق به الذي لا يشك في أخباره، والصحابة كلهم عدول **(السالكين سبل)** أي: طرق **(النجاة)** التي هي سبب لنجاة سالكها وهي طريق النبي ﷺ وشريعته التي لا يزيغ عنها إلّا هالك، **(ما قطعت شمس النهار)** أي: مدة قطع شمس النهار **(أبرجا)** وهو

فعله ويعاقب على تركه، فإن من سمع اعتراضاً على أحد في فعل، وعلم أن له عذراً وجب عليه ردّ الاعتراض، والاعتذار إن لم يخش ضرراً **(قوله: للمبتدي)** ليس قيداً، لأن الاعتذار مطلوب لغير المبتدي أيضاً، لكن اقتصر على المبتدئ لأن طلبه له أشد **(قوله: ولبني إحدى)** جمع ابن **(قوله: أي عذر)** أشار إلى أنه مصدر ميمي بمعنى اعتذار، والتأنيث في مقبولة ومستحسنة باعتبار لفظ معذرة، والمعذرة إذا كانت مصدراً كانت بكسر الذال وفتحها **(قوله: فهم من فيه العلم)** من إضافة المصدر لفاعله والعلم مفعوله **(قوله: أي مثل الشخص الذي هو في عاشر القرون)** أي: من الهجرة، وأشار إلى أنه اسم لا النافية للجنس، وما موصولة أو موصوفة فما بعدها صلة أو صفة لها بحذف الصدر، وخبر لا محذوف تقديره: موجود **(قوله: أكثر مما كان قبله)** مفعول مطلق: أي عذراً أكثر مما كان قبله، وما، واقعة على قرن ويقدر مضاف، والمعنى: عذراً أكثر من عذر القرن الذي كان قبل هذه القرون. **(قوله: من سنة)** إما حال من أوائل، أو من المحرم **(قوله: إحدى وأربعين)** إما بدل أو عطف بيان، لكن لا بدّ وأن يراد أوّلها لئلا يلزم أن السنة هي إحدى وأربعون **(قوله: تقدم معناهما)** لم يتقدم معنى السلام **(قوله: والصحابة كلهم عدول)** أشار إلى أنها صفة لازمة فلا مفهوم لها **(قوله: سبل النجاة)** وهي امتثال الأوامر واجتناب المنهيات، فشبه امتثال الأوامر واجتناب المنهيات بالطرق الحسية، واستعير لها لفظ السبل استعارة تصريحية، أو شُبِّهت النجاة بما له سبيل حسي على طريق الاستعارة بالكناية، والسبل تخييل، والسلوك على كل حال ترشيح **(قوله: أي مدة قطع النهار)** أشار إلى أن: ما، ظرفية

.....

جمع قلة أريد منه الكثرة لأن البروج التي في السماء اثنا عشر برجاً: الحمل والثور والجوزاء والسرطان والأسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدي والدلو والحوت، وتقطع الشمس الفلك في سنة، وتقطع كل يوم درجة، وتقيم في كل برج ثلاثين يوماً (و) ما (طلع البدر) أي: مدة طلوع البدر، أي: القمر (المنير في الدجا) ويقطع الفلك في كل شهر ويقيم في كل برج ليلتين وثلثاً. فسبحان مكوّن الأكوان، والحمد لله رب العالمين.

مصدرية (قوله: في سنة) أي: سنة شمسية، وهي من انتقال الشمس إلى أول جزء من الحمل من انتقالها إليه، ومقدار أيامها ثلاثمائة وخمسة وستون وربع يوم. (قوله: وتقطع كل يوم) أي: وليلة، وقوله: درجة، أي: تقريباً، وإلّا فقد ينقص ما تقطعه في اليوم والليلة عن الدرجة بدقيقة وبدقيقتين وبثلاث دقائق، وقد يزيد بدقيقة وبدقيقتين فقط، فجانب النقص أكثر، وكذا الحكم بأنها تقيم في كل برج ثلاثين يوماً تقريبي أيضاً، وإلّا فالغالب أنها تقطعه في أكثر من ثلاثين يوماً بكسر، ولهذا كله زادت السنة الشمسية على ثلاثمائة وستين يوماً بخمسة أيام وربع فاحفظه. (قوله: البدر) هو القمر ليلة تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه النير، وقوله: المنير، صفة لازمة إذ البدر لا يكون إلّا منيراً، والمخسوف لا يسمى بدراً (قوله: في الدجا) جمع دجية، بضم الدال وسكون الجيم: وهي الظلمة، كذا في القاموس. (قوله: ويقيم في كل برج ليلتين وثلثاً) هذا أيضاً تقريبي لأنه مبني على أن مسيره في اليوم والليلة ثلاث عشرة درجة إلّا شيئاً يسيراً وهو تقريب، فإنه قد ينقص مسيره في اليوم والليلة عن ذلك وقد يزيد، ومنتهى النقص إحدى عشرة درجة وكسر، هكذا ينبغي تقرير هذه المواضع فاحفظه (قوله: مكون الأكوان) أي موجد الموجودات، فالأكوان جمع كون بمعنى الكائن، أو بمعنى المكون بفتح الواو، أي الموجد بفتح الجيم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فهرس المحتويات

الفهرس

وَزِنُوا بِالْقِسطَاس المُسْتَقِيم ٥
فَصْلٌ: في جَوَازِ الاشْتِغَالِ بِهِ ١٤
فَصْلٌ: في أَنْوَاعِ الْعِلْمِ الحَادِثِ ١٦
فَصْلٌ: في أَنْوَاعِ الدَّلالَةِ الْوَضْعِيَّة ١٨
فَصْلٌ: في مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ ٢٠
فَصْلٌ: في نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي ٢٤
فَصْلٌ: في بَيَانِ الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ ٢٦
فَصْلٌ: في المُعَرِّفاتِ ٢٨
بـابُ: الْقَضَايا وَأَحْكامِهَا ٣١
فَصْلٌ: في التَّناقُضِ ٣٧
فَصْلٌ: في الْعَكْسِ المُسْتَوِى ٣٩
بـابٌ: في الْقِيَاسِ ٤٢
فَصْلٌ: في الأَشْكالِ ٤٦
فَصْلٌ: في الْقِيَاسِ الاسْتِثْنَائِيِّ ٥٣
فَصْلٌ: في لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ ٥٦
فَصْلٌ: في أَقْسَامِ الحُجَّةِ ٥٩
خاتمة ٦٢
فهرس المحتويات ٧١